الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية و تعاون دولي

السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية (2009-2017)

إدارة أوباما و عملية السلام الفلسطينية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:العلوم السياسية **التخصص: دبلوماسية و تعاون دولي**

من إعداد الطالب(ة): **تحت إشراف الأستاذ(ة):**

عباد مهدي **فراحي محمد.**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	عباسي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ(ة):	فراحي محمد	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة):	بوغازي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/12/17

كلمة شكر و عرفان

لا يسعني في هذا المقام و بروح ملآى بأسمى عبارات الإحترام و التقدير إلاّ و أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان.

إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل و إتمامه بحول الله و بإذنه كل بإسمه و كل من مقامه، و أخص بالذكر الأستاذ "فراحي محمد".

الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة و الذي كان لصبره و توجيهاته الأثر الكبير.

كما لا يفوتني شكر كل من الأساتذة: "بلغيت عبد الله" و "بوغازي عبد القادر" و "ظريف شاكر" .

و أشكر رفقاء درب الدراسة إلى جميع أساتذة و طلبة العلوم السياسية بالأخص زملائي الطلبة كل الدفعات.

فما عليّ إلاّ أن أسجل عميق إمتنائي و شكري.

لكل الذين منحوني بعضا من الوقت و الإهتمام.

و لم يبخلوا علي و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة.

لكل من سهل مهمتي بالإطلاع .

لكل من سهل مهمتي بالإطلاء .

و إدراك كافة الوقائع و المعلومات و البيانات.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله سيدنا وقرة أعيننا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي سبيل العام و يصل بي لمهافات المجتهدين:

والدي الغالي .

إلى من احتضنتني و كانت لي الملجأ و الملاذ بعد اله:

أمي العزيزة و أخواتي.

إلى كل الأهل و الأقارب كل بإسمه و لكل من شاركني فرحتي و مسيرتي، و ساندني وقت حزني و شدّتي.

لكم أهدي هذا العمل.

مـقـــدمـــة

إن تتبع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس "باراك أوباما"، يظهر تحولا تجاه إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي عموما.

و الفلسطيني – الإسرائيلي على وجه الخصوص، خلال تلك الفترة التي تراجع فيها الاهتمام الأمريكي و ليس فقط بالمنطقة العربية و على رأسها منطقة الخليج العربي، و ذلك بعد عقود من التقارب و الاهتمام، و إنما كذلك بحل الأزمة الفلسطينية، و ذلك على العكس تماما من تصريحات الرئيس أوباما في بداية مرحلته الرئاسية الأولى، و التي أكد خلالها ليس فقط على حل الصراع و إنما كذلك علىّ إقامة الدولة الفلسطينية، ليحتل الصراع أواخر فترته الرئاسية الثانية أولوية متأخرة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، و هو ما أغرى دولا أخرى بأن تحاول التدخل على خط الصراع و أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل تشاركها في المفاوضات الخاصة بتلك القضية، الأمر الذي كان من شأنه أن يعطي مؤشرا لتراجع الدور الأمريكي في ملف الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي و غيره من الملفات و الأزمات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

ليس هذا فحسب، بل و كان لذلك تأثيرا سلبيا على المصالح و العلاقات الأمريكية في المنطقة، خاصة مع دول الخليج العربي التي تأثرت علاقتها مع الو–م–أ خلال الفترة الأخيرة من ولاية أوباما بسبب موالاته لإيران و تقاربه معها، دونما أي إعتبار للمصالح الكبيرة التي تجمع دول الخليج العربي.

و كانت الو–م–أ خلال تلط الفترة قد أعطت أهمية أكبر لقضايا و مناطق أخرى، مما جعل الاهتمام بتسوية الصراع العربي – الاسرايلي عموما و القضية الفلسطينية على وجه الخصوص لا يأخذ الاهتمام المطلوب على الأجندة الأمريكية، بالرغم من أهمية القضية و دورها في تحسين صور الرئيس جورش بوش الإبن.

وما ساعد الإدارة الأمريكية في تنفيذ مخططاتها تجاه الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بعد عام 2004م بالتحديد هو التناغم الإيديولوجي، السياسي للزعامة الجديدة في السلطة الفلسطينية مع خطاب غدارة المحافظين الجدد، المتناغمة مع نظيرتها الإسرائيلية، وهذا ما أوجد "سبيلا سالكا"، تحيط به بعض العقبات الكامنة، أمام رؤية الرئيس بوش الابن لحل القضية الفلسطينية (حل الدولتين)، الذي تمت صياغته من أجل إضفاء شرعية متعددة الأطراف عليه، عبر خطة دولية: خارطة الطريق، وفي الواقع، حاولت أمريكا تحويل حركة التحرر الوطني الفلسطينية **إلى أداة لتنفيذ مخططاتها، من أجل وضع حد لمقاومة الشعب الفلسطيني، خدمة وإفادة للمصالح الجيوسياسية والجيوستراتيجية الأمريكية والصهيونية في المنطقة.**

ولكن بعد انتخاب باراك أوباما رئيس للولايات المتحدة الأمريكية اتخذت الإدارة الأمريكية منحى جديد في تاريخ السياسات الأمريكية وذلك لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي وذلك بدا واضحا من خطاب الرئيس اوباما الموجه للعالم الإسلامي عام 2009م، في القاهرة والذي دعا من خلاله لإحلال السلام بالشرق الأوسط، ودعا الفلسطينيين للتخلي عن العنف وبناء المؤسسات وأنه يجب الحل على أساس الدولتين أي دول فلسطينية على أراض 1967، ودولة إسرائلية مجاورة، وبذلك سيتم عبر دراستنا المتواضعة دراسة كيف تعاملت إدارة الرئيس أوباما مع الصراع الإسرائيلي–فلسطيني، حيث تناول هذا البحث التجليات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 2009–2017، على ضوء العلاقة المميزة القائمة بين الولايات المتحدة، وإسرائيل.

أهمية الموضوع:

أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من ناحية غناها وموقعها الاستراتيجي، ووجود الكيان الصهيوني كحليف يحافظ على المصالح الامريكية
بالمنطقة، حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما.
وهكذا فأهمية الموضوع تكمن في في محاولته معالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها المرحلة الجديدة بالتركيز على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بكل ما تحمله هذه المسألة من خصوصيات يمس جانبا منها المراحل التاريخية والجانب الآخر العوامل الموضوعية والمصلحية.

أهداف الدراسة :

- رصد و تحليل بدايات وتطورات السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية و معرفة دوافعها الخفية و المعلنة ارتباطا بالمصالح الحيوية و الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .
- إلغاء الضوء الأخضر على مدي قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية ومحاولة تقديم تصور مقترح لكيفية التعاون الفلسطيني مع هده السياسة بما يفيد المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني .والكشف عن اسباب التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة في النظام السياسي الفلسطيني.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات والأسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع تتراوح ما بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية.

1- الأسباب الموضوعية:

محاولة تسليط الضوء على آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وعملية اتخاذ القرار داخل النظام الأمريكي، ومحاولة تقييم فترة حكم الرئيس باراك أوباما تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، اما بخصوص اختيارنا لموضوع القضية الفلسطينية فذلك راجع لانها القضية المركزية للمسلمين والعرب على وجه التحديد، ومحاولة تسليط الضوء على مدى اهمية الصراع ومجرياته بحكم أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس صراع سياسي فقط بل يحمل في طياته دلالات أخرى سوف نتطرف لها في بحثنا هذا ابتداء من التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وصولا لتوجيهات وسياسة أوباما تجاه الصراع.

ب- الأسباب الذاتية:

نزوعات شخصية وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا العلاقات الدولية وفي صدرها السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى وتفاعلاتها المختلفة وهي بمثابة مواضيع حساسة في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه ولا يمكننا ان نكون في منأى عن التأثر به خصوصا في عالم أضحت حدوده ومعالمه على درجة أقل من الوضوح والثبات.

ورغبة منا في إضافة دراسة جادة حول هذا الموضوع تكون إضافة جديدة ومفيدة.

الإشكالية:

من كل ما سبق يأتي تساؤلنا حاملا الإشكال الآتي:

هل كانت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما تسعى فعلا لحل القضية الفلسطينية ؟

ام كانت تسعى لإدارة الصراع و إعاقة عملية السلام و إفشالها ؟

الأسئلة الفرعية:

- هل استطاعت ادارة اوباما دور الوسيط النزيه في المفاوضات-الفلسطينية الاسرائيلية
- ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ؟

-وما هي أهم تطورات القضية الفلسطينية في أجندات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بارك أوباما ؟

- كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سياسة أوباما الخارجية مع القضية الفلسطينة ؟

- ماهي العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وما أهدافها العامة في فترة حكم أوباما ؟

- هل تغيرت السياسة الخارجية الامريكية في فترة حكم أوباما في المنطقة مقارنة بسابقيه؟

- ما هو ترتيب اولويات السياسة الخارجية تجاه المنطقة بالنسبة لإدارة الرئيس باراك اوباما؟

- هل عملية السلام في الشرق الأوسط هي البديل الأفضل لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟

- هل استطاعت إدارة أوباما لعب دور الوسيط النزيه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية؟

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على هذه التساؤلات يستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها لاختيار لاكتشاف مدى صحتها او ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

1/ تتسم السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية أثناء عهدة أوباما باعتماد سياسة الاحتواء تجاه المنطقة واستغلال ثرواتها.

2/ تصميم فرضية تبرز التغير الحاصل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة بخصوص الملف الفلسطيني-الإسرائيلي.

3/ استمرار التعنت الإسرائيلي عبر سياسة الاستيطان ادى إلى عجز إدارة أوباما عن إعطاء دفعة نوعية لعملية السلام.

حدود الدراسة:

1- الفترة الزمنية:

ستقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 2009-2016 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية أي فترة إدارة الرئيس باراك اوباما.

نظرا لما حدث في العلاقات بين فاعلين مابين الإستمرار بعد السياسات و التغيير الأخر

2- الإطار المكاني:

ستقتصر هذه الدراسة على الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. و التأثير كل منهم على المستوى الدولي و الإقليمي و على الشرق الأوسط بشكل خاص حيث تعتبر أنها تمثل واحد من أهم المحاور الإهتمام العالمية في كل الفترات التي مر بها النظام الدولي .

أدبيات الدراسة:

إن موضوع بحثنا موضوع معاصرت فمن خلال مسحنا الببليوغرافي الذي قمنا به في العديد من المصادر كالمكتبات والمجلات والمراجع الإلكترونية تبين لنا نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة بهذا الموضوع خاصة مع العلم ان العهدة الاولى لإدارة الرئيس أوباما إلا من قليل الدراسات فمن بينها:

1- دراسة ويليام كوانت، عملية السلام(2002) : [1]

في كتابه عملية السلام تناول كوانت موضوع عملية السلام، من خلال التركيز على الوساطة الأمريكية وتحديد دورها وموقفها من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من الفترة الممتدة 2009-2016م.

[1] ويليام كوانت،عملية السلام، الترجمة: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

2- دراسة علاء بيومي، باراك أوباما والعالم العربي(2008): [1]

في دراسته باراك أوباما والعالم العربي، تعرض الكتاب بالتحليل لشخصية باراك أوباما، وخلفيته التاريخية، ومساره السياسي ومواقفه من أهم الملفات السياسية المرتبطة بالمنطقة العربية وعلى رأسها ملف الصراع العربي الإسرائيلي.

منهج الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظرا لتخصيص مجال هذا البحث من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية في غاية الأهمية والوضع بالنسبة للسياسة الأمريكية، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية، ولهذا فقد احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال اكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، ولذا فقد كانت الحاجة إلى:

المنهج التاريخي الذي أعادنا إلى مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الامريكية في المنطقة ومحاولة ربطها بالظروف التي كانت سائدة على مختلف المستويات لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث.

واعتمدنا في دراستنا هذه على منهج دراسة الحالة، ومنهج التحليل النظمي لكونه منهجا يسمح باستخدام مناهج اخرى إضافة إلى كونه يسمح بالتحليل لظاهرة تتسم بالديناميكية مما يتطلب تحليل التفاعلات بين المدخلات والمخرجات مما يساعد على محاولة دراسة الموضوع بشكل دقيق.

[1] علاء بيومي،باراك أوباما والعالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.

الإطار النظري:

1- نظرية صنع واتخاذ القرار:

تعكف هذه النظرية على دراسة القرار السياسي والمتغيرات المؤثرة فيه، ونختار المؤسسات السياسية أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، بمعالجتها عملية تحديد الخيارات وتصنيفها مرورا بمراحل متعددة ومعقدة من المناقشات وجمع المعلومات، وتم اعتماد هذه المعلومات لدراسة الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، وتحديد الجهات الفاعلة ي صياغته.

2- المقاربة السلوكية:

وذلك لمعالجة السلوك السياسي على أساس أن المشاركين في النظام السياسي الأمريكي، الإسرائيلي، الفلسطيني، لهم تحيزات وميول.

***تقسيمات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية وجملة الأسئلة الفرعية، وللوقوف على صدق الفرضيات المتبناة في هذه الدراسة اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين، بحيث عالج الفصل الاول مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية وذلك في إطار مبحثين تناولنا من خلالها كل من الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذا صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي، وقد احتوى كل مبحث على مطلبين عولج من خلالها كل من المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها وأهدافها بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي لعملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي ومصادر التأثير في صناعته.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم أوباما اتجاه القضية الفلسطينية، وقد تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين تم التطرق من خلالهما إلى الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وتوجيهات الرئيس أوباما نحو القضية الفلسطينية، حيث تم تحديد النطاق الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق

الأوسط، ثم عرجنا على التطور التاريخي للسياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة وسياسة الرئيس أوباما اتجاهها بصفة خاصة.

اما الفصل الثالث : فقد خصصناه لدراسة تأطير إدارة أوباما على عملية السلام من خلال استعراض تصورات الرئيس أوباما حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بتأييده مساعي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار حل الدولتين مع الالتزام لأمن إسؤائيل و استدراج الدول العربية إلى الإعتراف بإسرائيل و إقامة علاقات واسعة النطاق معها .

الفصل الأول

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية

تهدف السياسة الخارجية الأمريكية إلى المحافظة على مصالحها عالميا، من خلال تعزيز مكانتها العالمية وتمكينا لدورها الريادي في قيادة العالم، مع السعي إلى ترسيم الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي يهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين، وتسند هذه الأهداف محددات داخلية ذات صلة بالنخب وتطلعاتها في فرض النموذج الذي يعتنقونه من منطلق المصالح والتوجيهات الأيدولوجية، إلى جانب المحددات الخارجية المتصلة بالوضع المستجد على مستوى النظام الدولية بعد نهاية فترة الحرب الباردة، والتحديات المرتبطة بالطاقة والأمن والترويج للديمقراطية على المستوى الدولي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

أولا: المحددات الداخلية:

تتباين وجهات النظر التي تحاول ضبط المحددات الداخلية المؤثر في توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بين من يحاول حصرها بشكل صارم في الجوانب الثابتة كالبعد الجغرافي ومن يقرنها بالبعد الديمغرافي، وبين من يرفع لصالح الجوانب المعنوية كمحددات أساسية في رسم أهداف ودوافع السياسة الخارجية ممثلة في الخلفية الدينية للنخب النافذة في صناعة القرار الأمريكي إلى جانب المؤسسات الفكرية ومخابر صناعة الرأي.

انطلاقا من أهمية العوامل الأخيرة، ونظرا لطغيان تأثيرها في التحرك الخارجي للدبلوماسية الأمريكية، فإنه سيتم التركيز على محدد الدين والخلفية اليهودية للنخب النافذة من حيث تأثيرها في القرار الأمريكي، مع إبراز دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

1- الدين في السياسة الخارجية الأمريكية:

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فغن الدين كان وما زال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، فالحياة الامريكية تخضع لنظام من القيم تتفاعل داخله العديد من الأديان، ولكن بدرجات مختلفة تفصل بينها مسافات اجتماعية واتجاهات مذهبية وفكرية تؤكد على هذه التعددية.[1]

إن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل السياسة الخارجية الأمريكية ليس جديدا، فمنذ القرن التاسع عشر كانت المنطقة أرض تبشير للعديد من الكنائس البروتستانتية وبعضها لم تكن تنظر بعين الرضا إلى إنشاء "دولة إسرائيل". اما المجموعات الأصولية التي تقرأ النصوص المقدسة قراءة حرفية، فقد رأت في قيام الدولة العربية تحقيقا للنبوءات التوراتية.[2]

إن الدين في الولايات المتحدة يتراوح بين قراءتين:[3]

* **الدين المدني**: وهو مجموعة من الطقوس والرموز الدينية وشبه الدينية التي تطبع الحياة الأمريكية.

- **والدين المتدين**: الذي يتكون من جماعات وكنائس ودور العبادة المختلفة، إذ يبدو أن الصراع يتركز بين الجماعات المختلفة في إطار دائرة التأثير في حقل الدين العام، وهو حقل معقد تاخذ فيه العناصر الدنيوية عاملا موازيا للعناصر الدينية.

وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة ينص على فصل الدين عن الدولة، فغن دور الدين لم يغب عن القرار السياسي الأمريكي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

---

[1]Catherine L.Albanese, america : Religions and Religions, California : Wads Worth PublishingCompany Second Edition, 1992, pp. 11-14.

[2]هلال رضا، **الدين والسياسة في أمريكا، علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية**، القاهرة، مكتبة الشروق، الجزء 1، 2001، ص. 245.

[3]صالح محسن محمد، **قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية**، موقع الجزيرة، تم تصفح الموقع يوم 2016/04/25 www.Aljazeera.net.

2- دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي:

اللوبي كمصطلح سياسي يعني: مجموعة من العملاء والنشطاء، الذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصا المشرعين، وذلك للتأثير عليهم في أثناء ممارسة عملهم.

إن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الاولى للمصلحة الأمريكية، الأكثر انسجاما مع المصلحة الصهيونية، وفيما يتعلق بمنطقتنا نفوذ ومصلحة مشتركة، علما ان أمريكا أكبر من اللوبي الصهيوني ومع ذلك علينا أن نعده قوة طاغية، وفي لحظة معينة، عندما لا تحتاج إليه يمكن ان تسكته.

يقدر عدد اليهود في الولايات المتحدة بنحو 6 مليون نسمة، أي حوالي 03% من مجموع الشعب الأمريكي، اغلبيتهم الساحقة من يهود الأشكناز القادمين من شرق أوروبا.

*** الأسباب التي تجعل من اليهود قوة مؤثرة على القرار الأمريكي:**

لقد تمكن يهود الولايات المتحدة من تحقيق درجات عالية من التأثير تساوي أضعاف حجمهم السكاني، والسبب في ذلك يعود إلى:[1]

أ- الثراء اليهودي: فاليهود اكثر الأقليات ثراء في العالم، ومع ذلك فهم لا يسيطرون إلا على نحو 10-12% من الاقتصاد الأمريكي، ويتركز نفوذهم في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية، لذلك فغن قوتهم لا تكمن في السيطرة الاقتصادية العامة، وإنما في استثمار ثرواتهم بطريقة مؤثرة سياسيا وإعلاميا.

ب- تمويل الحملات الانتخابية: يعد اليهود الممولين الكبار لحملات الرئاسة الأمريكية حيث يقومون بتمويل 60% من تكاليفها، وخصوصا في الحزب الديمقراطي، وهذا يوازي 30 ضعفا لحجمهم السكاني حيث يشكل اليهود 3 % من سكان الولايات المتحدة، ولأن

[1] حقائق الدين والسياسة في أمريكا، موقع شبكة النبأ، تم تصفح الموقع يوم الأحد 2016/01/27، www.annabaa.org.

حملات الرئاسة الأمريكية باهظة التكاليف فغن على أي مرشح ان يسترضي اليهود للحصول على دعمهم الشيوخ والنواب.[1]

ج- يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة: حيث يشاركون في الانتخابات الأمريكية بنسبة 90 بالمائة،مقابل 50% بين عامة الأمريكيين.

ويعود السبب في مشاركتهم العالية لكونهم جماعات منظمة متعلمة، ولأنهم يسعون من مشاركتهم غلى زيادة قوتهم وتأثيرهم الانتخابي.

د- قدرة اليهود على التنظيم وتكوين مجموعات ضغط: يهود الولايات المتحدة بشكل عام منظمون في مؤسسات وهيئات نشطة وفعالة وتتعاون في خدمة قضياها الكبرى، خصوصا فيما يتعلق بدعم إسرائيل، وفق أفضل وسائل الاتصال والضغط والإقناع.

هـ- السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية: تعد وسائل الإعلام عاملا هاما وخاصة في أنظمة الحكم الديمقراطية، وتستفيد من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام، وهي ذات تأثير كبير على رجال الدولة والسياسيين الذين يسعون دائما لاسترضائها.[2]

*** اللوبي الصهيوني ودوره في التأثير على القرار الأمريكي تجاه الشرق الأوسط:**

منذ الخمسينات تتولى عمل اللوبي مؤسستان هما: مؤتمر الرؤساء وأيباك.

- مؤتمر الرؤساء او نادي الرؤساء: وهو تجمع ضعيف الهيكلية، له هدف اساسي هو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية.

- AIBAK: وهي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق، أي أنها مسجلة رسميا بهذه الصفة، مع الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الامريكية المتعلقة بـ"اللوبيز" أي الجماعات الضاغطة.

---

[1] زهر الدين صالح، **اليهود الأمريكيين واللوبي الصهيوني**، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، د.د..ن، 2004، ص. 7.

[2] زهر الدين صالح، مرجع سابق، ص. 8.

ويعتمد اللوبي الصهيوني في عمله على ثلاثة مبادئ:

1/ **الواقعية:** التي تقوم بتكييف الأشكال والوسائل.

2/ **مبدأ اللاتراجع:** الذي يعين الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف.

3/ التصاعد أو الانتقال: بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة، والمطالبة بأشياء جديدة يكون حدها الادنى ما كان في المرحلة السابقة حدا أقصى.

وقد تمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق نجاحين رئيسيين:[1]

الاول سياسي: إذ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة في كثير من الأحيان لإسرائيل.

والثاني اقتصادي: إذ تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليار دولار، ونجح اللوبي في عرض وجهة نظر إسرائيل دون سواها، ويعمل اللوبي على محاولة منع المشرعين الامريكيين من زيارة البلدان العربية.

3- دور مؤسسات الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد لعبت مؤسسات الفكر والرأي الـ(Think Tanks) دورا بارز في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

وقد كان لهذه المراكز دورا أساسيا في كثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في عموم الشؤون الدولية بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لقد قامت هذه المؤسسات –التي تعتبر بمثابة مراكز بحثية مستقلة بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مائة عام، ولكن ولكون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم وظائفها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام، فهذا يجعلها تحظى باهتمام يقل عن ما تحظى به المؤسسات الاخرى للسياسة الخارجية الامريكية، مثل التنافس بين جماعات المصالح والمناورات بين الاحزاب السياسية والتنافس ين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء من مؤسسات الفكر والرأي

[1] نبيل محمد السهلي، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأمريكي، تم التصفح يوم 22 مارس 2016، www.amin.org.

تبقى حقيقة تؤثر بشكل ديناميكي تفاعلي على صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية من خلال عدة جوانب وبوسائل مختلفة.[1]

4- الرأي العام:

ويعرف على أنه مجموعة من الآراء والاتجاهات التي يتبناها مختلف الجماعات والأفراد في الولايات المتحدة تجاه النظام السياسي بصفة عامة منفصلة ذات وجهات نظر متباينة.[2] وبالتالي صناع القرار في اعتباراتهم وجهات نظر هذه الجماعات، عند اتخاذ القرارات المصيرية، وقد عدد علماء السياسة خمسة للرأي العام وهي:[3]

1- الشدة: وتقيس مدى إحساس الأفراد بقضية وإصرارهم عن التعبير العملي عن أرائهم الخاصة تجاه هذه القضية.

2- سرعة التغير: فهو ليس ثابت فقد يتغير من وقت لآخر.

3- الهدوء او التروي: أي التفكير بحكمة ورؤية، وبلورة آراء مناسبة تجاهها.

4- الثبات: بمعنى ان أفراد المجتمع قد يثبتون على آرائهم رغم تغير المعطيات.

5- مدى الارتباط: أي أن هناك قضايا قد يرتبط بها أفراد المجتمع بشكل كبير بينما شريحة اخرى يعتبرها غير هامة.

يعتبر الرأي العام من أهم الموارد والضوابط السياسية المؤثرة في النظام السياسي الأمريكي، ومدى التأثير يقاس بطبيعة الرأي العام ووسائله بالتأثير ونوعية القضايا التي تطرح او يتعرض لها، و بالتالي فإن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية و القضايا

---

[1] ريتشارد هاس، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية،أجندة السياسة الخارجية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم 23 مارس 2016.

http// :misralhura.wordpress.com/2007/12/24%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%.

[2] ثيودروولووي: جينسبرج بنيامين، الحكومة الأمريكية: الحرية والسلطة، ط.1، ترجمة: عبد السميع عز الدين ورباب عز الدين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص. 456-457.

[3] ياسين الفارسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوس الابن، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007، ص. 18.

السياسية المطروحة،[1] والدول الديمقراطية يزداد فيها تأثير الرأي العام، وبذلك فإنه عند البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك قضيتان جدليتان تميزانه وهما:

الأولى: هي مشكلة التعارض بين مبادئ الديمقراطية، وما تفرضه ضرورة احترام الرأي العام من جهة وفعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى.

الثانية: ترتبط بمدى اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية ونظرته إليها، سواء سواء بإيجابية او بسلبية، فالديمقراطية تنادي بإمكانية مشاركة المواطنين برأيهم في شؤون شؤون السياسة الخارجية، وبعلم الحقائق المرتبطة باتخاذ القرارالسياسي قبل اتخاذه.[2]

وهنا نلاحظ ان الولايات المتحدة كثيرا ما تبرز مواقف سلبية اتجاه القضية الفلسطينية بشكل او بآخر، لعدم غثارة الرأي العام ضدهها فالصراع العربي-الإسرائيلي له أبعاد دعائية.

5- جماعات الضغط:

وهي الجماعات التي تضم أفرادا، لديهم اتجاهات متماثلة ومشتركة بالنسبة لقضايا محددة ويحاولون مجتمعين التأثير في قرارات الحكومة،[3] وبالتالي فهي تهتم أساسا بالتأثير على سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغط على المؤسسات السياسية، كذلك فهي تعمل على التأثير في الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة والمسموعة والمقروءة، وهذا يبدو واضحا في الانتخابات الرئاسية او التشريعية او البلدية.

[1] Wirada, Howard J: americanForeign Policy : actors and processes, 2ème Edition, Harper collinscollegePublishers, U.S. 1996, pp. 46-48, Ibid, p. 49.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط.2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

[3] Theodore J.Law and ginsborg, Benjamin : American Goverment Freedom and Power 1st edition. Norton and company, London, 1998, p.250.

الأساليب المباشرة: كالتأثير على اعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية، وجمع المعلومات من أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية.

والأساليب غير المباشرة: وتتمثل في تعبئة الرأي العام من أجل الضغط على السياسة، وخلق اتجاه معين لتحقيق أهداف هذه الجماعات، ومن التقنيات المستخدمة هذا الهدف، الإعلانات في المجلات والصحف ورعاية البرامج التلفزيونية والإذاعة، اهم قضايا السياسة الخارجية التي تهتم بها جماعات الضغط مسألة الصراع الإسرائيلي، ومثال ذلك استطاع اللوبي الصهيوني الضغط على الإدارات الأمريكية في بداية قيام الكيان الصهيوني للتبرع لهذه الدولة الناشئة، وكذلك تشجيع هجرة وعيش اليهود فيها.[1]

ثانيا: المحددات الخارجية:

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis وينصب الاهتمام الرئيسي على التغيرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية، وهذا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي غلى تغيرات في السلوك الخارجي التي تكون هذا النظام.[2]

1- بنية النظام الدولي:

عقب نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة العلاقات الدولية جذريا، وشكل انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكل بصورة سريعة وخطرة التحدي الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لاول مرة في تاريخها مصاعب جمة في

[1]Edward Tavnan, te Lobby : Jewish Political Power and American Foreign Policy, 1st Ed. Simon and Schuster, New York, 1987, p.29.

[2]عدنان محمد، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط.1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص. 33.

تحديد رؤيتها الاستراتيجية على الرغم من انتصارها الباهر في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي.

وبذلك من المقاربة المعتمدة من أغلب الإدارات الأمريكية كانت ولا زالت تراعي تراعي الأهداف التالية:[1]

أ- ضمان قدرة الجيش الأمريكي على ردع التهديدات الخارجية والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عند فشل نهج الردع والاحتواء.

ب- توطيد العلاقات وتقويتها مع الحلفاء التقليديين الذي يشتركون مع الولايات المتحدة في قيمها ويستعدون للإسهام في تحمل أعباء نشر السلم والرفاهية والحرية

ج- تركيز الطاقات الأمريكية على بناء علاقات معقولة وناجحة مع القوى الدولية الكبرى وعلى الأخص روسيا والصين، لما له من تأثير إيجابي على طبيعة النظام الدولي وتوازناته.

د- حسم المخاطر المتأتية من الأنظمة المارقة، والدول المناولة، التي تتخذ بصفة متزايدة شكل الإرهاب المستند لأسلحة الدمار الشامل.

2- عامل النفط:

إن السياسة الأمريكية تحدد تجاه القضية الفلسطينية في ضوء الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها بالشرق الأوسط عموما، والالتزام بأمن إسرائيل خصوصا ويعتبر النفط من محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فنجد وثيقة (الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الامريكية بالشرق الأوسط) الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، تتضمن قائمة من المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط وهي:

أ- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.

ب- حماية امن إسرائيل وضمان تفوقها، مع السعي لإقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.

ج- حماية المواطنين الأمريكيين في الشرق الأوسط وممتلكاتهم.

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية، للكتاب، 2009، ص. 44.

د- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.

هـ- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الامريكية.

وكذلك فإن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهريا بمسألة الصراع العربي الصهيوني، ويدرك صناع القرار الامريكيين أن عليهم الربط بين نقيضين وهما: مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية، وثبت ذلك خلال حرب الخليج حيث ربط الرئيس الراحل صدام حسين الأزمة الكويتية بالقضية الفلسطينية وكان لا بد لإسرائيل لعدم الرد على صواريخ صدام حسين خوفا من أن يفشل التحالف الأمريكي ضد العراق آنذاك وأن يلقى العرب حرجا في الوقوف المباشر إلى جانب إسرائيل ضد العراق.[1]

3- إسرائيل ودورها كمحدد للسياسة الخارجية الامريكية:

بدأت السياسة الامريكية تظهر بشكل فاعل في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الكيان الصهيوني، التي لم تكن الولايات المتحدة صاحبة الفكرة في إنشاءه لكنها استثمرت وجود هذه الدولة الناشئة لما ستقدمه له من محافظة على مصالحها الحيوية لا سيما إعاقة تقدم المنطقة وتقدمها وتنميتها، بالإضافة لزعزعة استقرارها وضرب وحدتها، وازدادت اهمية إسرائيل في أجندة السياسة الخارجية الامريكية عندما أدت دورها المنوط وهو مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط.[2] فقد قال الرئيس الأمريكي بوش الأب عام 1992 أمام اجتماع المنظمات الصهيونية (أن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية الإيديولوجية، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم إسرائيل).[3]

---

[1]Wiliam quandt : Sudian Arabian Foreign Policy in 1985, Security and Oil Brooking Institution Washington DC 1981, pp. 138-139.

[2]خلدون ناجي معروف، **حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص. 292.

[3]ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، ترجمة المشير: محمد عبد الحليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، 1992، ص. 161.

وخلاصة القول بأن الرؤية الامريكية لإسرائيل لا يمكن مقارنتها بأي علاقة بين الولايات المتحدة وأي دولة اخرى بالمنطقة، ولذلك فلا يمكن فصل الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الإسرائيلية، وأن أمن وسلامة إسرائيل يضمن سلامة المصالح الأمريكية بالمنطقة، ولذلك فهي من المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

4- تأثير الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية:

منذ 11 سبتمبر 2001، تخضع امريكا كل شيء للحرب ضد الإرهاب، عنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب، من منطلق الشك، والارتياب في الآخر، من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى اغراض شريرة، وإلى صنع "محاور للشر' باختصار من منطلق انعدام الثقة.

وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاث مرتكزات أساسية:

1/ ملاحقة التنظيمات الإرهابية عسكريا استخباراتيا وقانونيا (فيما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).

2/ السعي للحد من أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).

3/ نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحروسة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي، وغيابها مصدر رئيس للإرهاب والتطرف.[1]

وبذلك فقد سعت إسرائيل بعد أحداث 11/سبتمبر استغلال الأمور لصالحها من خلال الربط بين العمليات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية، والإرهاب، فحاولت إسرائيل خلط الأوراق للتأثير سلبا على القضية الفلسطينية، خاصة وأن فلسطين قد بدأت انتفاضتها الثانية عام 2000م،[2] وبذلك فمنذ استلام جورج بوش الابن للرئاسة الأمريكية في

[1] CondoleezzaRice : Promoting the National Inserest Foreign Affairs, Jan-Feb 2000- p14.

[2] Jane Perlez and Katharine Q.Seelye, «U.S StronglyRebukes Sharon for Criticism of Bush Callingit, Unacceptable « **New York times** », October 6, 2001.

جانفي2000، فقد تبنى الرؤية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، خاصة بعد رفض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد.[1]

المطلب الثاني: ادوات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية

اعتمد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي وذلك طوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، غير أن اهدافها تغيرت من مرحلة لأخرى ومن صانع قرار إلى آخر.

أولا: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما:[2]

أ- الوسائل التداخلية العسكرية الأمنية:

وهي ما تميزت باستخدامه الإدارات الامريكية التي سيطر عليها الجمهوريون، ومن امثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بوش الأب بشن حرب الخليج التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، ولاحقا قامت إدارة الرئيس جورج بوش الابن بشن حرب غزو واحتلال أفغانستان والعراق، ولم تقتصر توجيهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية الأمنية عن طريق شن الحروب وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

ب- الوسائل التدخلية الاقتصادية السياسية:

تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها اليمقراطيون ومن أمثلة ذلك قيام الإدارة الأمريكية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات الشريعية للسلطة الفلسطينية عام 2006م بالتدخل المباشر في النظام السياسي الفلسطيني وقطع المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية ما لم تعترف حركة المقاومة الإسلامية

[1] CondoleezzaRice : Promoting the National Inserest Foreign Affairs, Jan-Feb 2000- p14.

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، ط.1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011، ص.ص. 33-34.

حماس بالكيان الصهيوني وقبولها بمشروع التسوية وهذا ما تسبب بالانقسام الفلسطيني عام 2007

وحصار غزة تحت ذريعة محاربة حماس (الإرهابية)، وكانت الإدارات الأمريكية وما زالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية تركزت على انتهاج سياسة خارجية التي تعتمد الوسائل التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في المسرح الدولي.

لعبت الوسيلة الاقتصادية دورا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية ووظفتها الدول بالأشكال والصيغ الآتية:

1- تقديم القروض أو المساعدات إلى الدول الفقيرة أو تلك التي ضربتها الحرب، بشروط تتلاءم مع ما تفرضه الشركات الأمريكية (سياسة الترغيب).

2- الحظر الاقتصادي والحصار البري إزاء البلدان التي ترفض الانصياع لسياستها أو ترفض قبوله النفوذ والمصالح الأمريكية فيها (سياسة الترهيب).

3- عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر حماية الصناعات الوطنية في الدول النامية من خطر الاحتكارات الأمريكية الضخمة.

4- شن الحرب الاقتصادية على عملات الدول التي ترفض الاستثمارات او التعامل الاقتصادي معها 1998.[1]

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية من بين الدراسات المهمة في العالم المعاصر ويعود السبب في ذلك إلى العديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها استمرار الولايات الأمريكية كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان الموازن الوحيد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

[1] غازي فيصل، السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، بغداد، مجلة أم المعارك العدد 1 ص 63، 1995.

وتحدد السياسة الخارجية الأمريكية لأي كيان دولي توجهات علاقاته مع الكيانات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن الاداء السلوكي للسياسة الخارجية لا بد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الأهداف والغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي

يتم التعامل وفقا لها مع الاطراف الخارجية، وتضع الهيئات والمؤسسات الأمريكية الرسمية معطيات السياسة الخارجية الأمريكية ثم يتم اعتمادها وانتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية، وتترجم برامج السياسة الخارجية الأمريكية إلى النداء السلوكي الدولي الخارجي ضمن مستوى معلن وآخر غير معلن، وكلاهما قابل للملاحظة والاستنباط، وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنزعة البراغماتية بسبب سعي هذه السياسة الدائم من اجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة، وبالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي، وقد سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية ضمن الإطار الجامد الساكن، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجداول اعمال السياسة الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعا حركيا ومتكاملا ومفروضا على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع.[1]

وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية على جملة من الأهداف، رسمت مسبقا وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة وتعزيز مكانتها في العالم، حيث أن طبيعة تلك الأهداف تحدد وظيفة الدولة في المجتمع الدولي والصورة التي تسعى للوصول إليها في العلاقات الدولية.

ومن خلال متابعة التحليل للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن ان نحدد اهدافها في المنطقة العربية في خمسة اهداف رئيسية وهي:

1- حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية.

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص. 31.

2- استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا بأسعار معتدلة ومنع دخول روسيا الاتحادية في سوق النفط كمشتر.

3- حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون ان يشكل ذلك إخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل.

4- محاربة نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة واحتوائها وحصارها بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

5- تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التقانة الأمريكية في السوق العربية، وذلك بعد وجود الثروة النفطية وإعادة تدوير رؤوس الاموال من خلال التجارة والاستثمار وبالتالي إعادتها مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي.

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلاد والسيطرة على العالم، فالنظرة الامريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها اثناء الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة المشروع، او الحلم الامبراطوري الأمريكي.

وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام 1992 إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو منع نشوء أي منافس جديد يمكن أن يحتل مكان الاتحاد السوفيتي سابقا كمهدد للنظام الدولي الجديد وأن الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس دولي محتمل مستقبلا.[1]

ومن بين الاهداف الدائمة للسياسة الخارجية الامريكية هو حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجيا، ومنع قيام أي قوى معادية قد تهدد امنها القومي ومصالحها الحيوية ولعل هذا الهدف انعكس عمليا عندما حدثت هجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، والذي عرض أمنها القومي للخطر مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ

[1] مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الامريكي في العراق-دراسة حالة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة، 2009، ص. 49.

خطوات عملية وضربات استيفائيةلبعض الدول وإعلانها حربا ضد الإرهاب، لتفادي تكرار تلك الحوادث مرة أخرى.

المبحث الثاني: صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي

صنع السياسة الخارجية الامريكية عملية معقدة ومتداخلة الأبعاد، يضطلع بها جهاز ضخم يتكون من عدة دوائر ضيقة ملحقة بوزارتي الدفاع والخارجية، إضافة إلى دوائر اوسع تتضمن مراكز البحوث الاستراتيجية والجامعات وبعض المنتديات التي تضم مديري شركات ومسؤولين كبار سابقين ومسؤولين حاليين وأكاديميين، ويعمل ذلك الجهاز الضخم بتناسق وفعالية كاملين ويستخدم أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والعلوم العسكرية والاجتماعية والإنسانية.[1]

كما يرتبط صنع السياسة الخارجية الأمريكية، بقدر كبير، بطريقة وأسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية وتقاسم الأدوار والوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وبشكل عام يتمثل القوام المؤسسي لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في مثلث السلطة التنفيذية (الإدارة الأمريكية)، السلطة التشريعي (الكونغرس الأمريكي) وبدرجة أقل السلطة القضائية (المحكمة العليا الأمريكية). ويتضمن هيكل القوام المؤسسيالخاص عملية صنع قرار السياسة الخارجية الامريكية خصائص وسمات يتمثل أبرزها في الآتي:[2]

1- أسلوب ترتيب العلاقات بين الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.

---

[1] عبد الله صالح، من يرسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع يوم: 12 جانفي 2013، <http// :alasr.ws/articles/view/7075>

[2] عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية في أواخر القرن، مرجع سابق ، ص. 22.

2- الوزن النسبي الخاص بكل جهاز مقارنة بالأوزان النسبية الخاصة ببقية الأجهزة المعنية بالسياسة الخارجية.

3- المعاملات والتفاعلات بين الاجهزة المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وسنبين في المطالب أدوار الأطراف والجهات المعنية أكثر من غيرها بصنع السياسة السياسة الخارجية الأمريكية:

المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

يعد النظام السياسي الأمريكي النموذج الأصيل للنظام الرئاسي في العالم والذي ظهر بشكله الدستوري الحديث منذ إقرار دستور 1776 –دستور فلاديلفيا- في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حافظ على شكله الرئاسي إلى يومنا هذا رغم التعديلات المتتالية عليه وظهور معطيات وظواهر سياسية أدخلت على هذا النظام تغيرات كبيرة وأضفت على العملية السياسية في الولايات المتحدة الامريكية تعقيدا كبيرا.

ويتميز النظام الرئاسي بخاصتين اساسيتين هما شدة الفصل بين السلطات بحيث يكون رئيس الدولة هو مركز السلطة التنفيذية الفعلي تباشر ثلاث مؤسسات دستورية الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية هي الرئاسة والكونغرس والجهاز القضائي.

ويقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة فإننا سنقتصر على السلطة التنفيذية حصرا بتسليط الضوء على صلاحيات الرئيس الدستورية ووظائف ومهام وزارة الخارجية لغرض إظهار العلاقة وأسلوب التفاعل بينهما.

رئاسة الدولة:

وهي أحد أهم هياكل صنع السياسة الخارجية وتعني رئاسة الدولة دور رئيس الدولة في صنع السياسة الخارجية وماهية الأجهزة التي ترتبط به، ويتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعا لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له فعلا عن اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهتم دولته.

ويرى "جون ألترمان": أن الرئيس الأمريكي يشرف على السلطة التنفيذية وهو الذي يعين ويقيل الوزراء ويمنح وظائف في كل وزارة لحلفائه السياسيين ويتفق مع هذا الرأي الكثير من منضري السياسة الأمريكية ومنهم "جوزيف ناي" و"بيرو سترك ديني"

و"هنري كيسنجر"، الذين يرون أن السلطة والمسؤولية التي يخولها الدستور للرئيس الأمريكي اكبر مما يتمتع بها أي رئيس ينتخب بالأسلوب الديمقراطي في دولة حديثة.[1]

الرئيس وصلاحياته الدستورية في مجال السياسة الخارجية:

رغم تعدد المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارتها إلا أنه يمكن القول ان الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال غلى الحد الذي يجعل الفكر الأمريكي يعتبر السياسات الخارجية الامريكية سياسات رئاسية أساسا، حيث منح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية.[2]

ورغم عدم وجود نص دستوري مباشر بخصوص مسؤولية الشؤون الخارجية، إلا ان الرئيس الأمريكي يتولى الشؤون الخارجية استنادا إلى المادة الثانية، الفصل الأول من الدستور الامريكي والتي تنص: "تفوض السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية" وبما ان الشؤون الخارجية هي جزء من السلطة التنفيذية لذا يتولاها الرئيس الأمريكي.

حيث يعتمر الرئيس على الأقل ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الدولية فهو الرئيس التنفيذي، والقائد العام للقوات المسلحة إضافة إلى كونه كبير الدبلوماسيين.[3]

ويتجلى اتساع الصلاحيات الدستورية للرئيس في الشؤون الخارجية بما يلي:

1- خضوع الوزراء لأوامر الرئيس ورغباته وعدم استقلال أحدهم بسياسة الآخر منفصلة عن سياسة رئيس الدولة في المجال التنفيذي، وفي حالة استشارة

---

[1] علي جميل محمد، **اتجاهات السياسات الخارجية الامريكية في القرن الواحد والعشرين**، رسالة لنيل شهادة ماجستر في العلوم السياسية، بجامعة St Clements العالمية بالعراق، 2006، ص. 23.

[2] احمد باسل البياتي، **دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة **قضايا سياسية**، العدد الأول، المجلد الثاني، 2001، ص. 177.

[3] فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص. 19.

الرئيس للوزراء فإن آثار الاستشارة تنحصر في مجرد المناقشة وتبادل الرأي أما القرار النهائي فيتخذه رئيس الدولة بمحض اختياره وإرادته.[1]

2- يتولى الرئيس تعيين الوزراء في مناصبهم ويعتبر كل وزير رئيسا إداريا في وزارته يخضع لأوامر الرئيس وينفذ توجيهاته.

3- يملك الرئيس سلطة تعيين السفراء والقناصل بموافقة مجلس الشيوخ واستقبال واستقبال السفراء وسواهم من ممثلي الدول الأجنبية، إضافة إلى سلطاته في عقد المعاهدات المعاهدات شريطة موافقة ثلثا اعضاء عدد الشيوخ الحاضرين.[2]

4- سلطاته في مجال إعلان الحرب، فالفقرة الثانية من المادة الثانية من الدستور تنص على كون الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبنما يقوم الجدل من الناحية النظرية حول من يملك سلطة إعلان الحرب يتأكد عمليا اليد العليا للرئيس في هذا المجال.[3]

5- لامسؤولية للرئيس أمام الكونغرس باستثناء المسؤولية الجنائية حيث يمكن للكونغرس عزل الرئيس أو نائبه في إطار ما يطلق عليه بالمحكمة البرلمانية عند ثبوت إدانته بارتكاب جريمة او خيانة او رشوة او أي من الجرائم او الجنح الأخرى.

وإضافة إلى السلطات الممنوحة للرئيس دستوريا في مجالات السياسة الخارجية والداخلية فغن هناك معطيات تاريخية وسياسية تضافرت في العقود الأخيرة لتعطي الرئيس صلاحيات إضافية وخصوصا في حالات قرارات الحرب مما جعل الرئيس الأمريكي محور عملية صنع القرار.[4]

فضلا على كون الرؤساء أنفسهم يؤكدون على حقهم المباشر ودون منازع في مباشرة السياسة الخارجية حيث يؤكد الرئيس نيكسون أن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية ويأتي إقرار المحكمة العليا بكون المبدأ الدستوري بشأن الفصل بين السلطات غير قابل

---

[1] مصطفى قلوس، الانظمة السياسية المعاصرة، ط.2، الرباط، د.د.ن، 1998، ص. 41.

[2] المرجع نفسه، ص. 179.

[3] فواز جرجيس، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العرب، مرجع سابق، ص. 20.

[4] نظمي لوقا الكاتب، **حكم أمريكا**، ط.2، بيروت، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988، ص. 138.

للتطبيق في مجال العلاقات الدولية ليؤكد منح الرئيس سلطات تقديرية واسعة في الشؤون الخارجية على حساب الكونغرس.[1]

وزارة الخارجية الأمريكية...مهامها واختصاصاتها:

تعد وزارة الخارجية الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على المستوى الدبلوماسي إلا أنه كان من الاتجاهات الواضحة منذ الحرب العالمية الثانية تكليف وزارة الخارجية بمسؤوليات جديدة غير سياسية مثل المعونة الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية بالإضافة إلى المسائل العسكرية عند تقاطعها مع الشؤون الخارجية، فضلا على أن الوزارة تشرف على الأنشطة الامريكية في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية ورغم ان الوزارة مسؤولية عن السياسة الخارجية في الإطار النظري إلا أنه غالبا ما يتم التعدي على وظائفها من قبل دوائر تنفيذية أخرى كمجلس الأمن القومي. إضافة إلى تعاظم سلطة البنتاغون ومؤسسة الاستخبارات، مما أدى إلى تضاؤل اهمية وزارة الخارجية من حيث الدور وعدد العاملين وموارد الميزانية التابعة لها.

وقد يعزى هذا التضاؤل الكبير في أهمية ودور الخارجية إلى محاولة الرؤساء مباشرة تولي السياسة الخارجية بأنفسهم وعدم إيلاء الثقة الكافية إلى وزير الخارجية إما بسبب عامل التشكيك بخبرته وكفاءته او بسبب التشكيك بولائه.[2]

*** وزارة الدفاع:**

تمارس وزارة الدفاع دورا كبيرا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال دورها في السيطرة على مجريات الاستراتيجية الأمريكية، سيما بعد ان أصبحت هذه الاستراتيجية من اهم مدخلات التحرك السياسي الخارجي الأمريكي

---

[1] فواز جرجيس، مرجع سابق، ص.ص. 23-24.

[2] فواز جرجيس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل، 2001، ص.15.

في القرن 21، اثر تبني اتجاهات تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، كما أن وزارة الدفاع تعد الجبهة المسؤولة عن الإشراف العسكري وعليه إدارة العلاقات العسكرية مع حلفاء الولايات المتحدة في الخارج.

ومع ما سبق فغن مؤسسة الدفاع الأمريكي تشارك في عملية صنع السياسة الأمريكية من خلال سكرتير الدولة الامريكي لشؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة.[1]

*** الاجهزة التنفيذية (الإدارة الأمريكية):**

و لهذا الدور الأكبر في صنع السياسة الخارجية، وتشمل مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخزانة، ووزارة التجارة، ومجمع المخابرات.

تتفاوت أدوار أجهزة السلطة التنفيذية وحجم إسهامها في صنع قرار السياسة الخارجية بحيث تقوم وزارة الخارجية بالمشاركة في رسم وتنفيذ والإشراف على العلاقات الخارجية عن طريق البعثات الدبلوماسية والسفارات والقنصليات وتقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم وتنفيذ والإشراف على السياسة الخارجية المتعلقة بالأبعاد الدفاعية والأمنية، وتقوم أجهزة المخابرات بجمع المعلومات وإعداد التخمينات التي تساعد في رسم السياسة الخارجية أما مجلس الأمن القومي يقوم بعملية التوجيه الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية.[2]

*** الأجهزة التشريعية:**

- مجلس الشيوخ (وتحديدا لجنة العلاقات الخارجية، واللجان المعنية بشؤون الأمن والدفاع والطاقة والاقتصاد)، ومجلس النواب.

يتمتع الكونغرس بدور مستقل في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها:

1/ التصديق على الذين ترشحهم الإدارة الأمريكية لتولي المناصب الدبلوماسية.

---

[1] علي جميل محمد، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**، رسالة لنيل شهادة العالمية بالعراق، 2006، ص. 29، الماجستير في العلوم السياسية بجامعة St Clements.

[2] عبير بسيوني، مرجع سابق، ص.ص. 22-23.

2/ التصديق على تنظيم التجارة الخارجية.

3/ التصديق على الميزانيات المخصصة لتمويل الأنظمة الخارجية.

4/ التصديق على إرسال القوات الأمريكية للمناطق الخارجية.

4/ إعلان الحرب.

- فرض العقوبات ضد الأطراف الخارجية.

وهكذا فعلى الرغم من أن القيام بأعباء السياسة الخارجية هو من مهام الإدارة الأمريكية باعتبارها المعنية بالسلطة التنفيذية، فغن هامش حرية الحركة المتاح للإدارة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية يرتبط بالمحددات القانونية والتشريعية التي يتم التأكيد عليها بواسطة الكونغرس الأمريكي، فمعاملات الإدارة الأمريكية في النظام الدولي تخضع أساسا للقوانين والتشريعات الصادرة بواسطة الكونغرس.[1]

المطلب الثاني: مصادر التأثير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

1- المجمع الصناعي العسكري:

الذي يضم كبرى الشركات الصناعية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالصناعات العسكرية.[2]

إن المجمع العسكري الصناعي هو تسمية تشمل القوات المسلحة ووزارة الدفاع والشركات التي وقعت عقودا عسكرية، وأعضاء الكونغرس الذين يمثلون الجماعات المصلحية ذات الصلة بشؤون الدفاع.

ومن المهم أن نذكر في هذا السياق أن الشركات الصناعية الأمريكية الكبرى (وعددها نحو المائة أو أقل) لا تعتمد على العقود العسكرية سوى في جزء صغير من مبيعاتها، مما يعني أن صناعة الولايات المتحدة نسبة 90% من طاقتها لا تعتمد على

[1] مرجع نفسه، ص. 25.

[2] فواز جرجيس، **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص. 96.

الحرب لتحقيق الأرباح حتى لو جعلت بعض الشركات من عقود الدفاع اختصاصا لها،

مثل: شركة لوكهيد للطائرات، جنيرال ديناميكس، ماكدونيل دوغلاس، شركة بوينغ، شركة مارتن ماريتا طائرات غرومان، ونيوبورت نيوز لبناء السفن.[1]

2- مراكز البحوث ودراسة السياسات Think Tanks:

إنها بلا شك أفضل مراكز تجمع النخبة من الخبراء والمتخصصين، وبحسب ريتشارد هاس، فإن من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تعد مراكز البحوث ودراسة السياسات الأكثر اهمية والأقل خطوة، إن أولى خصائص هذه المؤسسات البحثية المستقلة أنها بالأساس ظاهرة أمريكية، تمارس منذ نحو قرن التأثير في التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في المسرح العالمي، وعلى الرغم من طابع التحفظ الذي يكتنفها فقد حدد هاس خمس طرائق مختلفة تستخدمها هذه المؤسسات للتأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وهي: توليد أفكار وخيارات جديدة للساسة، وتوفير مجموعة جاهزة من الخبراء للعمال في الحكومة، توفير أماكن للمناقشات رفيعة المستوى، تثقيف المواطنين الأمريكيين في أرجاء العالم وإكمال الجهود الرسمية للتوسط من أجل حل النزاعات.

ويعرف هاس هذه المراكز البحثية بأنها مؤسسات مستقلة نظمت من اجل إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة ذات صلة بالسياسات، وبهذا المعنى فإنها تجسّر المسافة بين الأوساط الاكاديمية والحكومية فتقرب عالم الأفكار من عالم الأفعال.[2]

---

[1] هشام القروي، **سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000-2008)**، مصادر التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية الجهات الفاعلة الأمريكية والشرق أوسطية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، عدد اكتوبر 2012، ص. 47.

[2] هشام القروي، مرجع سابق، ص. 49.

وهناك مؤسسات ثلاثة اكدت حضورها وقدرتها على التأثير وهي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: التي أنشها عام 1910 قطب صناعة الصلب "أندرو كارنيغي" ومؤسسة هوفر المعنية بالحرب والثورة والسلام والتي أنشاها عام 1919 هربرت هوفر قبل أن يصبح رئيسا ومجلس العلاقات الخارجية الذي أنشئ في عام 1961.[1]

3- جماعات المصالح وصنع القرار الخارجي الأميركي:

تنشأ جماعات المصالح كآليات للتأثير في سياسات الحكومة عبر الضغط على مسؤولين فيها، او التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام والخطب والبيانات، إضافة إلى عمليات تقديم الدعم المالي للمرشحين إلى المناصب المختلفة المهمة بدءا بالمناصب الحكومية الكبيرة ومرورا بعضوية مجلسي النواب والشيوخ وانتهاء برئاسة البلديات. النمو المذهل والمضطرد في عدد جماعات المصالح كان له دور بالغ في تزايد فرصة ومجالات تأثيرها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، بل غن هذا التأثير قد تجاوز، في رؤية البعض، حدود ونطاق العملية الانتخابية ذاتها، فقد أصبحت جماعات المصالح إحدى المدخلات الرئيسية الفاعلة التي تتحدد على ضوء إسهامها ومشاركتها عملية صنع السياسة الأمريكية، خاصة وأن ما تمنحه تلك الجماعات من صور دعم وتأييد إنما تتحدد عادة تبعا لمواقف ورؤى المرشحين لعدد من القضايا التي تهتم بها وتعمل من اجلها جماعات المصالح او الضغط.[2]

أما فيما يتعلق بوظائف جماعات المصالح، إن تلك الجماعات تعد بداية من أهم الفاعلين في النظم السياسية. ذلك ان الفرد المهتم سياسيا يميل غلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية، وفي مجملها، تتضمن وظائف جماعات المصالح كلا من:

---

[1] مرجع نفسه، ص. 49.

[2] نادية رمسيس، **دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي**، مجلة السياسة الدولية، 84، د.س.ن، ص. 109-113.

1/ صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية.

2/ الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها.

3/ معارضة قرار او سياسة ترى فيها إضرارا بمصالح أعضائها.

4/ التعبير عن رؤى قطاع معين من الرأي العام حيال القضايا العامة.

5/ عمل دعاية لسياسة معينة.[1]

وفي توجيهها للأجندة السياسية للإدارة الأمريكية في اتجاه يحقق مصالحها الخاصة فإن جماعات المصالح او جماعات الضغط تعتمد على طبيعة نظام اتخاذ القرارات في النظام السياسي الأمريكي، والذي يقوم على مجموعة من الضوابط والتوازنات، مما يشجع جماعات المصالح الراغبة على السعي نحو الحصول على منافع معينة عند القيام بإقرار الاعتمادات المالية في الكونغرس، ومن ثم نشوء نوع من العلاقة القائمة على الصالح المتبادلة بين الكونغرس والأجهزة التنفيذية في الإدارة الأمريكية من جهة، وبين جماعات المصالح الخاصة من جهة ثانية.

ومما يضيف إلى قوة تلك الجماعات وتأثيرها المتزايد المستمر في نمو أعداد المنظمات غير الحكومية التي اخذت في الظهور منذ السبعينات وما تزال أعدادها تتزايد لتبلغ نسبتها بحلول الثمانينات إلى أكثر من عشرين بالمائة من مجموع جماعات المصالح الساعية إلى التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في الكونغرس، وبصرف النظر عن اهتمام هذه الجماعات بالتعبير عن مصالح اجتماعية وبيئية والدفاع عن مصالح المستهلكين تمييزا لها عن مصالح رجال الأعمال في القطاع الخاص، إلا هذا الاختلاف لا ينسحب على الأساليب التي تتبعها تلك المنظمات في سعيها لتحقيق مصالحها او للحصول على التمويل المطلوب.

وفي هذا السياق، فإن جماعات المصالح عادة ما تستمر في استثمار ذلك دعما لمصادر قوتها وإمكاناتها من خلال التأييد القوي الذي تمنحه تلك الجماعات للنواب بصرف

[1] محمد صالح، **دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**،الحوار المتمدن، 3755، 11 جوان 2012، ص 31.

النظر عن انتماءاتهم الحزبية. أهمية ذلك تتضح عندما نأخذ في الاعتبار ما يذكره كينيث دبليو دام من أنه في مقابل كل عضو من أعضاء الكونغرس الأمريكي البالغ عددهم الإجمالي 535 عضوا، يوجد 38 عنصرا من عناصر جماعات الضغط المسجلة، والذين توجد تحت تصرفهم مخصصات تصل إلى 7 و2 مليار دولار امريكي تستخدم سنويا للإنفاق للضغط على أعضاء الكونغرس.[1]

4- تأثير وسائل الإعلان في صناعة القرار الخارجي الأمريكي:

وهي من القوى ذات الخصوصية والتأثير الفاعل على عملية صنع القرار الأمريكي داخليا وخارجيا، فهناك نسبة غير ضئيلة من الأمريكيين تحصل عبر هذه الوسائل، وعلى تنوعها، على معلوماتها ومدركاتها عن حكومتهم وسياساتها الداخلية، وعن القضايا والمشكلات الخارجية والموضوعات الدولية ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية وبالعلاقات الدولية بوجه عام، ومن هنا،تبرز أهمية دور وسائل الإعلام كمدخل رئيسي للسياسة الأمريكية داخليا وخارجيا.

ومع تعاظم إمكانيات التقدم التكنولوجي في تقنيات الاتصال الحديثة والمعلومات وانهيار الحواجز والحدود التقليدية التي طالما أعاقت بشكل جوهري الانتشار غير المقيد للإعلام والاتصال، فقد توثقت الصلة بين مؤسسات ووسائل الإعلام ودوائر الأعمال والمصالح الخاصة عبر ما تتيحه الأولى من آفاق غير محدودة لتحقيق أهداف وغايات الثانية، ومن هذا فارتباط جماعات المصالح بوسائل الإعلام متعدد الأغراض والمجالات: فالإعلانات التجارية، وعلى سبيل المثال، أصبحت ورقة ضغط شديدة التأثير في وسائل الإعلام، ليس فقط في تكييف الأخبار والموضوعات بحيث تصب في مجملها باتجاه خدمة وجهات نظر بذاتها (سياسية، أيديولوجية...) او مصالح معينة (استراتيجية، اقتصادية، عرقية...) لتلك الجماعات ولأهدافها على المستويات المحلية

[1] محمود حمد، **محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية 149، جويلية 2002، ص.ص. 84-87.

والقومية والدولية، مما أتاح الفرصة لتوظيف قدرات وسائل الإعلام تأييدا أو معارضة باتجاه واحدة او اكثر من تلك المصالح.[1]

و هو ما يثير التساؤلات حول تأثير وموضوعية تلك الوسائل في تشكيل توجهات توجهات الرأي العام بصدد القضايا والمشكلات القومية في أبعادها الداخلية أو الخارجية الخارجية على حد سواء.[2]

مما سبق، يتضح تعددية القوى السياسية ذات التأثير على السياسة الخارجية، وعلى الرغم من تنوع مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة وما يتبع ذلك من تنوع في سبل وأساليب الإدارة، إلا أن هذا لا يمنع من اتفاقها، إن لم يكن إجماعها، حول أهدافها القومية الكبرى كعدم القدرات والمكانة والقيادة الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، وتأمين مصادر الطاقة، ونشر قيم ومثل النموذج الأمريكي في الخارج والحفاظ عليها، فضلا عن الأهداف المرتبطة بعلاقتها الخاصة بإسرائيل.

[1] عماد جاد، **الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية 95، جانفي 1989، ص.ص. 165-169.

[2] عماد جاد، **الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط**، مرجع نفسه، ص.ص. 165-169.

خاتمة الفصل الأول:

إن السياسة الخاريجية الأمريكية في أبعادها الفكرية و الدستورية و المؤسساتية هي محصلة لتفاعل متغيرات البيئية المحلية من جهة ومتغيرات البيئة الدولية من جهة أخرى ، فعلى صعيد الأبعاد الفكرية الفلسطينية في الوقت الذي ساهمت فيه المدارس الفكرية ، على إختلاف مرجعيتها ، في تأطير السلوك السياسي الخارجي على وقف محددات البيئة المحلية إلا أن لمتغيرات البيئة الدولية دور في تعزيز وجهات نظر معينة على حساب الأخرى .

أما على الصعيد الدستوري ، فقد أدى غموض الدستوري ، فقد أدى غموض الدستور و تردد المحكمة العليا في حل الإشكاليات المتولدة عن ذلك إلى وجود أعراف وممارسات عملت على إيجاد معادلة جديدة لتوازن القوى بين الرئيس و الكونكرس ، إختلفت عن المقاصد التي أسسها الآباء المؤسسون / الأمر الذي رجع كفة الرئيس في أخذ زمام المبادرة في إدارة الشؤون الخاريجية أما عن الصعيد المؤسساتي ، فقد تضخمت المؤسسات المعنية بصناعة السياسة الخاريجية وتعددت تسويقا من تنامن دور الولايات المتحدة في الشؤون العالمية ، إذا تم إستحداث مؤسسات تستوعب طبيعة وحجم الدور الجديد للسياسة الخاريجية

ومع ظهور فواعل معادلة صنع السياسة الخارجية إزدادت تلك العملية تعقيدا ، شكلت تلك المؤسسات و طبيعة الدور الذي إظطلعت به تحديا بالأسس التقليدية التي إستندت إليها السياسة الخارجية ، كما أوضحت إدارة هذه الماكنة الضخمة من أهم التحديات التي تواجه أي رئيس منتخب حيث يصبح جل إهتمامه في كيفية تحقيق الإنسجام وعدو التعار من بين تلك المؤسسات .

الفصل الثاني

موقف / إجراءات / سياسات

الإدارة الامريكية
تجاه القضية الفلسطينية
في عهد الرئيس أوباما

2017/2009

المبحث الأول: الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: الأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

لقد كان الشرق الأوسط عبر العصور وما يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناء الإمبراطوريات والقوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين والمهتمين بالشؤون الدولية وذلك نظرا للموقع الجيو استراتيجي الذي يحتله، إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة النابعة من الثروات الطبيعية التي يزخر بها الموقع، وتكمن تلك الاهمية في:

1- الأهمية الجيبو- سياسية:

وتتمثل أهم خصائص المنطلقة جغرافيا في:

أ- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى (آسيا، اوروبا وإفريقاي).

ب- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وهي: (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الاحمر، بحر العرب والمحيط الهندي).

ج- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار مثل: النيل، دجلة والفرات، نهر الأردن، إضافة إلى الأنهار الصغيرة.

د- تتحكم في الشرق الأوسط مجموعة من أهم المواقع الدولية: قناة السويس، ومضائق البوسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز.[1]

هـ- يتسم مناخ الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار العام.

و- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة المصادر الطبيعية، والثروات المعدنية ومصادر الطاقة.

[1] جمل مصطفى عبد الله سلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دار وائل للنشر بيروت، ط.1، 2002، ص.ص. 31-32.

2- الاهمية الاستراتيجية:

يمكننا ان نوجز اهم العناصر التي تشكل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:

أ- الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد اخطار العدوان، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في مختلف الميادين.

ب- القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

ج- صلاحية الأجواء والمياه للطيران والملاحة طوال العام.

د- توافر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام الصناعة الحربية.

هـ- الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات العسكرية.

و- امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ صالحة للملاحة، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.[1]

ز- توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.[2]

والواقع ان مصطلح الشرق الأوسط ليس له مدلول جغرافي واضح ولهذا يختلف مفهوم الباحثين لامتداد هذا الإقليم بل ويرفض بعضهم استخدام هذا المصطلح في دراساتهم لكونه غامضا وغير محدد، ومع ذلك فقد توطد هذا التعبير في السنوات الأخيرة واستخدمه معظم الكتاب ورجال السياسة مع اختلافهم في الامتداد الجغرافي لهذا الإقليم.

يوجد أساس جغرافي يمكن الاستناد إليه لتحديد منطقة الشرق الأوسط بدقة لذا تتباين الآراء حول القطار التي يشملها هذا المصطلح السياسي، غير ان هذا المصطلح يشمل جميع أقطار الوطن العربي بآسيا (دول الخليج والهلال الخصيب)، مضاف عليها

[1] ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، مرجع سابق، ص.22.

[2] جمل مصطفى عبد الله سلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 32.

تركيا وإيران وقبرص وكذلك مصر، وبعض الكتاب يضيفون إلى ذلك ليبيا والسودان وأحيانا أفغانستان.[1]

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية اخذت الولايات المتحدة الأمريكية المصطلح جغرافيا بالمناطق العربية بل وسعت حدوده شرقا حتى وصلت أفغانستان وباكستان.[2]

يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يقارب 66% من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم حاليا، وتمثل احتياطات البترول في دول الشرق الأوسط ما نسبته 89% من احتياطات منظمة الأوبك و62% من احتياطات العالم آكل تكمن الاهمية الاقتصادية لبترول دول الشرق الأوسط في الاحتياطات الكبيرة ونسب الاستهلاك المحلي المنخفض للبترول والمعدلات العالية لمتوسط إنتاجية بئر البترول الواحد والتكلفة القليلة الإنتاج البرميل الواحد من البترول مع وجود العديد من الحقول العملاقة وفوق العملاقة أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من البترول مضافا غليها مشاريع التطوير التي تجري في الوقت الحاضر على الحقول الحالية لرفع كفاءتها الإنتاجية من البترول.

ويضاف إلى ذلك خلوها من الكوارث الطبيعية بحمد الله وموقعها الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب.

ومما سبق يمكننا الاستنتاج بأن العالم اجمع يعول على منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والعراق بالذات) بالاستمرارية في تزويده بالبترول والغاز الطبيعي اللازمين لتسيير دفة الحياة الحديثة لعدم وجود مصدر آخر مناسب لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه.[3]

---

[1] محمد محود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشاكلها**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، ط.1، 2001، ص. 19.

[2] أنور أحمد انور، **الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط، جريدة الأهرام** 22 مارس 1995، ص. 16.

[3] مساعد ناصر جاسم العواد، **البترول والغاز الطبيعي، مجلة الهندسة**، 2007، ص. 15.

للبترول والغاز الطبيعي في دول المنطقة اهمية خاصة للأسباب الآتية:

1/ حوالي 68% من احتياطات البترول و38% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة.

2/ اكبر حقول البترول والغاز الطبيعي على اليابسة وفي البحر في العالم (العملاقة وفوق العملاقة) تقع في تلك المنطقة.

3/ اعلى معدلات الإنتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.

4/ حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج طبيعيا وبمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد.

5/ كل أنواع البترول والغاز وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.

6/ تكلفة غنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.

7/ المنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.

8/ حقول البترول والغاز الطبيعي في تلك المنطقة تقع مستقرة جيولوجيا وبعيدة علن الأعاصير.[1]

إن حجم احتياطيات البترول والغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي ق أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم، كما أن معدلات الاستهلاك المنخفضة للبترول والغاز الطبيعي (الطاقة الفائضة) في دول تلك المنطقة جعلها المصدر الوحيد الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول والغاز.

[1] مساعد ناصر جاسم العواد، **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، المملكة العربية السعودية، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008، ص. 1-2.

9/ لا يوجد مصدر آمن ومتوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه حاليا على مستوى العالم غير البترول والغاز الطبيعي. إن كلفة تحويل المعدات التقنية الحديثة لتستخدم أي مصدر آخر للطاقة غير البترول والغاز الطبيعي لا يمكن تحملها.

10/ يمثل الإنتاج من الحقول العملاقة وفق العملاقة التي يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط ما نسبته 47% من الإنتاج العالمي الكلي من البترول.

11/ منطقة الشرق الأوسط تعد المصدر الأساسي حاليا ومستقبلا الذي يمكن أن يعول عليه في سد الطلب العالمي المتنامي من البترول والغاز الطبيعي وذلك لوجود احتياطيات مكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير والإنتاج وكذلك لوجود مساحات شاسعة غير مستكشفة خاصة في المملكة العربية السعودية والعراق.

12/ التقنيات السريعة في أسعار البترول حاليا على مستوى العالم لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في بورصات البترول العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

13/ يمكن زيادة الإنتاج من حقول البترول الحالية بالبحث عن تقنيات إنتاج متطورة ترفع من أرقام الاحتياطيات من البترول الممكن استخراجه.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

أولا: من 1917-1967:

لم تكن فلسطين محل اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين حيث كان اهتمامها من منظور تجاري ديني لوجود الأماكن المقدسة فيها،[2]

حيث كانت تتبع الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "مورنو" أي سياسة العزلة، ولم يكن لديها دور فعال بالمنطقة خلافا للدول الاستعمارية 'فرنسا، بريطانيا" اللتين لعبتا دورا آثرا على

[1] مساعد ناصر جاسم العواد، مرجع سابق، ص. 4.

[2] منير أبو رحمة، **سياسة الولايات المتحدة اتجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005، ص. 151.

جغرافية وتاريخ منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها فلسطين، إذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حصدت الدول المنتصرة على تقسيم منطقة الشرق الأوسط وانتزاعها من الدولة العثمانية ومن ضمنها فلسطين التي حضيت بوصاية بريطانيا عليها.[1]

و بذلك فإن الاهتمام البريطاني الشديد لفلسطين الجغرافية و الدينية و السياسية لفت لفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية ليكون لها دور في المنطقة، وبدأ اهتمامها الفعلي من الناحية السياسية بالفضية الفلسطينية بخلاف منظورها الديني السابق.[2]

وللوقوف على أهم مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية لفلسطينية، سوف نتناول باختصار على أهم مواقف الرؤساء الأمريكيين خلال الفترة '1917-2000":

في عام 1918 أكد الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون Woodrow Wilson" في مبادئه الأربعة عشر، ان لكل شعب الحق في تقرير مصيره ونيل استقلاله، ولكن في نفس الاتجاه نجد أنه تم محاربة الفلسطينيين لأنهم أرادوا تقرير مصيرهم، كما ان الرئيس ويلسون اول من رحب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وهذا ما تعارض فعليا مع ما أعلنه.[3]

وقد أشار "ديفيد ميلر DivedH.Miller" المستشار القانوني للرئيس الأمريكي ويلسون ان قاعدة تقرير المصير من شأنها ان تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين إلا أن مستشاري الرئيس ويلسون أعدوا مذكرة قدمت إلى مؤتمر باريس للسلام عام 1919م، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود.[4]

---

[1] فواز جرجيس **فترة ما بين الحربين**، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 29، يوليو 1981، ص.ص. 50-62.

[2] مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، **في السياسة الخارجية والعرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص. 49.

[3] ناجي صادق شراب، **سياسة امريكا الخارجية اتجاه إسرائيل من 1956-1967**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976، ص.ص. 02-04.

[4] وحيد عبد الحميد، **العلاقات الفلسطينية الأمريكية، السياسة الأمريكية والعرب**، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص. 166.

وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالهما على الرئاسة ثلاثة رؤساء أمركيين اتبعوا نفس السياسة تجاه القضية الفلسطينية وهم "وارين غاماليلهاردينغ (Warren G.Harding 1921-1923) وكالفين كوليدج (Calvin Coolidge 1923-1929) وهاربرت كارك هوفر (Herbert Hoover 1929-1933).[1]

ويمكن القول تحديدا ان الالتزام الامريكي تجاه الحركة الصهيونية قد بدأ فعليا الحرب العالمية الثانية، لان الفترة ما بين الحربين كانت نوعا من الدعم وليس الالتزام الفعال، أي ان الولايات المتحدة أخذت دور بريطانيا الداعم بل والمتطابق مع مواقف الحركة الصهيونية،[2] وبالتالي مثل العام 1940 انتقال كل الدعم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمصلحة الحركة الصهيونية ومن هنا بدأت العلاقة الأمريكية الصهيونية ومن الجذير بالذكر أن بريطانيا قدمت للحركة الصهيونية ما لم تستطيع الحركة تقديمه لنفسها، فهي التي منحتهم فلسطين وطنا قوميا لهم كما جاء في تصريح بلفور،[3] ثم عملت بشكل جاد لتنفيذ هذا التصريح، فقد سهلت لها امرين في غاية الأهمية لتحقيق ذلك وهما:

- انها سهلت حركة المهاجرين اليهود منذ احتلالها فلسطين عام 1917 بأعداد لم تكن الحركة الصهيونية تتوقعها.
- أنها انتزعت الأرض من أصحابها الأصليين ومنحتها للحركة الصهيونية.

[1] أحمد جواد سالم الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، 2009، ص. 5.

[2] المرجع السابق، ص. 5.

[3] محمود صالح منسي، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين، في تقرير بيل الأمريكية ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970، ص. 213-217.

وبالتالي فهي أوجدت لها أهم عاملين لتنفيذ تصريح بلفور وهما الأرض والسكان ولاحقا تم إعلان الدولة بعد ان اطمأنت بريطانيا أنه بات بمقدور الحركة الصهيونية متابعة طريقها.[1]

ثم بدأت الأمور تتجه نحو التبني الأمريكي بالكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين منذ ماي 1942 بعد انعقاد مؤتمر بالتيمور (Baltimore) في مدينة نيويورك والذي توثقت فيه العلاقات الصهيونية الأمريكية، وأصدر المؤتمر عدة قرارات من ضمنها: معارضة الكتاب الأبيض 1939، وتأليف لواء عسكري يهودي، وهجرة غير محددة إلى فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية وإشرافها، وفي عام 1944 أصدر الرئيس فرانلكين روزفلت (Franklin D.Roosevelt 1933-1945) إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية، وهذا تناغم بين ما صرح به رزفلت وما خططت له الحركة الصهيونية، بحيث يتجاهل وجود قومية وهوية وطنية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين.

اما الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S.Truman) والذي عمل جاهدا لخدمة الكيان الصهيوني باعتبارها مناوئة للمد السوفياتي وحارسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث أبدى رغبته في وصاية الأمم المتحدة على فلسطين في مارس 1948، وذلك لإعطاء هذا الكيان شرعية دولية، ولكن الأمم المتحدة لم توافق على وصاية مؤقتة، فقرر دعم قرار التقسيم.[2]

وبالتالي فإن إدارة ترومان تبنت بعد عام 1948 تقديم سلسلة من البرامج لتقيم المعونة والإغاثة العاجلة للفلسطينيين دون الالتفاف لأي جانب سياسي تجاه القضية.

أما بالنسبة للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (Dwight D.Eisenhower 1953-1961) حيث كانت فترة حكمة حاسمة في تحديد شكل الاهداف السياسية والمواقف العامة التي

[1] حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها، 2002، ج.3، ط.1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2003، ص. 353.

[2] احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 06.

واصلت تأثيرها نحو الفلسطينيين،[1] ولقد شهدت تلك الفترة أطروحات كثيرة لحل مشكلة اللاجئين الأكثر تعقيدا في القضية الفلسطينية، أساسها التوطين والتعويض وليس العودة، بالإضافة لإنهاء القضية الفلسطينية كليا، بحيث تتولى الأردن إدارة الضفة الغربية الفلسطينية، بينما تتولى مصر إدارة قطاع غزة، وبالتالي تلاشى ما يعرف بفلسطين،[2] ولم يكن هرم النظام السياسي الأمريكي والفاعلين فيه مهتمين غطلاقا بتنفيذ القرار (181) الذي ينص على تأسيس دولة عربية، وهذا يعني استمرار رفض غدارة الرئيس "ايزنهاور" لحقوق الفلسطينيين السياسية وحقهم في تقرير المصير.[3]

اما الرئيس "جون كيندي" (John F. Kennedy 1961-1963) فقد أسس علاقة وطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهو الذي دشن برنامج المبيعات العسكرية إلى إسرائيل بعد ان حصل على أكثر من 80% من أصوات اليهود والتي حسمت فوزه وهو اول مرشح للرئاسة يمتدح التجربة الصهيونية، حيث قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في أوت 1960: إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمرا حزبيا، بل هي التزام قومي، وأضاف ان إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين غنما قضية ترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية الولايات المتحدة.[4]

وقد استند كينيدي في مجال معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين بالفقرة(11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، الصادر في 11 ديسمبر لعام 1948 والتي تدعو للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض لمن يرغبون في العودة إلى بيوتهم واتصل كيندي بالزعماء العرب كجمال عبد الناصر، والملك حسين، والملك سعود

---

[1] هالة أبو بكر سعدوي، **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1976**، ط.1، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 62.

[2] احمد يوسف أحمد وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، ط.1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2002، ص. 65.

[3] سعدوي، مرجع سابق، ص. 62.

[4] احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 09.

وآخرين وصرح بأن الولايات المتحدة مستعدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي رفضه العرب جملة وتفصيلا.

أما إدارة ليندون جونسون (Lyndon B.johnson 1963-1969)، فقد كانت امتدادا لإدارة لإدارة كيندي بل زادت العلاقات الأمريكية الصهيونية وثوقا،[1] ولم يظهر جونسون أي اهتمام لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبالتالي بقيت العلاقة الفلسطينية الأمريكية حتى عام 1963 على حالها، حيث أنه في ذلك الوقت لم يكن هيكل سياسي يمثل الفلسطينيين، حتى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي دفع القضية الفلسطينية إلى الظهور على المسر الدولي بفاعلية منذ تأسيس المنظمة عام 1964 وأثبت وجودها فعليا بعد هزيمة العرب عام 1967.[2]

ثانيا: من 1967-2008:

بعد غنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، كحركة سياسية فلسطينية لها برنامجها السياسي، والذي احتوى تحديد الموقف الفلسطيني من القوى الدولية المختلفة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي أضرت كثيرا بالقضية الفلسطينية من خلال دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني،[3] وبذلك فقد كانت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين واشنطون ومنظمة التحرير الفلسطينية، أمرا يراود الساسةالأمريكيين بشكل مستمر والغاية من ذلك دفع موقف منظمة التحرير إلى الاعتدال بشأن السلام مع إسرائيل،[4]وفتح الطريق لمفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والصهاينة، ومن هنا كانت الولايات المتحدة مضطرة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب رفض المنظمة لأي بديل عنها للتحدث عن الوضع الفلسطيني، وخصوصا بعد العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة تابعة للجبهة

---

[1](-،-)، أمريكا وإسرائيل، ط.1، **وزارة الإرشاد القومي المصرية، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، 1970**، ص. 32.

[2]احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 10.

[3]بوني ف.ساندرز، **الولايات المتحدة والقومية العربية الحالة السورية، 1953-1960**، ط.1، تر: سامر خليل كلاس، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص. 35.

[4]احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 11.

الشعبية لتحرير فلسطين وفي 6 سبتمبر 1970، حيث قامت باحتجاز 3 طائرات في مطار أردني صحراوي مع (421) راكبا، بنيهم عدد من الأمريكيين، وسعى الرئيس ريتشارد نيكسون إلى تحريرهم، من خلال التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن هذا أصبح لزاما على الولايات المتحدة الامريكية الاتصال بالمنظمة.[1]

وفيما يتعلق بتطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon 1969-1974)، ويمكن القول: ان العلاقة بين إدارته وإسرائيل شابها التوتر، وكان الرئيس نيكسون يرى الصراع العربي الإسرائيلي، في إطار واضح نسبيا، حيث أنه كان عازما على حسمه دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو إسرائيل في أمريكا.[2]

اما فترة حكم الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford 1974-1977) لم تشهد أي تغيرات جوهرية حيث شهدت فترة حكمه هدوءا نسبيا.

أما لإدارة الرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter 1977-1981)، فقد أبقت على قنوات اتصال مفتوحة مع منظمة التحرير الفلسطينية،[3] كذلك تحدث الرئيس كارتر في العام 1977 عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطين، كنتيجة لأي مفاوضات بين الصهاينة والفلسطينيين، وحاول إيجاد طريق لدفع منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بقرار مجلس الأمن (242)، وكان مستعدا للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار.[4]

---

[1] أمين نخلة، **العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 1، مارس، 1971، ص. 135.

[2] وليم ب. كوانت **عملية السلام الدبلوماسية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967**، مؤسسة الأهرام،القاهرة، 1994، ص. 347.

[3] للمزيز حول فترة حكم الرئيس كارتر، انظر: جيمي كارتر، فلسطين سلام: لا تفرق عن سوريا، ط1، تر: عادل بشرة، القاهرة، 2007، ص.ص. 47-61.

[4] وليم كوانت، **محاضرة حول الحوار الامريكي الفلسطيني**، ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، 1989/07/07، ص. 09.

ولقد شهدت فترة حكم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر محادثات السلام بين مصر والكيان الصهيوني، وتم خلال حكمه توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وشملت محادثات محادثات الحكم الذاتي، التي قامت بها مصر نيابة عن الفلسطينيين، حيث ان الفلسطينيين لم الفلسطينيين لم يشاركوا في تلك المحادثات منذ بدايتها.[1]

وخلاصة القول، أن إدارة كارتر فهمت ان التسوية لم تحصل، إلا بحل لمطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عرف بإعلان أكتوبر أكتوبر عام 1977 والتي اتفقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بضرورة بضرورة عقد مؤتمر للسلام، وفعلا نجح ذلك وتم عقد مؤتمر جنيف بحضور الاطراف المعنية كلها وبدأت إدارة كارتر تعمل على إنجاح صياغة حل كامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، وقال كارتر في مؤتمر صحفي: أن حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، امر ذو ضرورة قصوى.[2]

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، قد اتخذت منحى جديدا لحل القضية الفلسطينية في حينه، ويعتبر الرئيس كارتر اكثر الزعماء الأمريكيين قربا للها، فمنذ قيام الكيان الصهيوني لم تكن فكرة إقامة وطن فلسطيني جزء من أي مشروع امريكي رسمي على مدار عقود مضت، ولم يصل مؤتمر جنيف للنتائج المنشودة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي.

أما إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان (Roland Reagan 1981-1989)، فقد رأت في إسرائيل اهمية استراتيجية، خاصة وأن الحرب الباردة كانت في أشدها، وعادت النظرة للفلسطينيين على أنهم لاجئين لا بد من توطينهم او تعويضهم دون النظرة السياسية للقضية،[3] إلا أن الانتفاضةالفلسطينية الأولى عام 1987 اجبرت إدارة ريجان على إعادة

[1] احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 14.

[2] محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، تر: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985، ص. 189.

[3] أحمد جواد سالم الوادية، المرجع السابق، ص. 15.

تقييم الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية،[1] حيث قام وزير الخارجية الأمريكي تلك الفترة سولتز بالتوجه للشرق الأوسط أربع مرات متتالية، قدم خلالها خطة منفصلة تضمنت عناصر جوهرية وهي:[2]

- عقد مؤتمر دولي في أبريل 1988، لفتح باب المفاوضات تشترك فيها مصر، وسوريا وإسرائيل، ووفد أردني، وأعضاء الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن.

- في 1 ماي تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر، للوصول للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي في الصفة الغربية وقطاع غزة، يشمل انتخابات فلسطينية لإقامة مجلس إداري- في ديسمبر من 1988 تبدأ محادثات فلسطينية أردنية إسرائيلية عن الوضع النهائي ولم يشر شولتز غلى منظمة التحرير، ولم يذكر هل سيشارك الفلسطينيين المهجرين خارج فلسطين، وبالرغم من ذلك فقد رفض رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك اسحاق شامير الخطة، ولم تر النور بعد ذلك.

وبعد ذلك فقد دعا ياسر عرفات المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع في الفترة 12-15 نوفمبر 1988 بالجزائر ونجاحه بالتصويت على البرنامج السياسي للمنظمة وغعلان قيام دولة فلسطين،[3] وأنيتولة ياسر عرفات رئاستها، وإعلان القبول دولة فلسطينية على أرض 1967 أي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن ذلك لم يقنع الامريكيين بقبول ذلك، كأساس للحوار،[4] وجاء الإعلان لاحقا في 14 ديسمبر 1988، حيث أعلنت الحكومة الامريكية ببدء حوار هادف مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الرئيس جورج بوش الأب (George Bush 1989-1993) مبادرته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفي أحد تصريحاته قال: لا بد ان نفعل كل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين،

---

[1] كوانت، عملية السلام، مرجع سابق، ص. 356.

[2] برهان غليون، ازمة الخليج وتداعيات على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اكتوبر 1981، ص. 22.

[3] طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط.1، دار الشرق، القاهرة، 1999، ص. 37.

[4] نفس المرجع، ص. 38.

وإن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن (242)، (338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.[1]

وبدأت الولايات المتحدة فعليا بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام،[2] حيث نجحت بإقامة مؤتمر مدريد للسلام في 30 اكتوبر وبدأت الولايات المتحدة فعليا بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام حيث نجحت بإقامة مؤتمر مدريد للسلام في 30 اكتوبر 1991، وكان هدفه إقامة تسوية شاملة ودائمة بين الدول العربية وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين وإسرائيل من جهة أخرى،[3] ولكن هذا المؤتمر فشل في التوصل لنتائج ملموسة نظرا لتعنت الموقف الصهيوني ورفضه التجاوب مع محادثات السلام، وفي المقابل كانت هناك مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية تمخض عنها التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ "اوسلو" وقد تم الاتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية، والاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية وكذلك كيفية إعادة الانتشار الإسرائيلي وإجراء انتخابات فلسطينية، وتحديد عدد جنود السلطة الفلسطينية.[4]

ولقد شهدت الفترة ما بين 1992 والعام 2000 تحولات دراماتيكية في مجريات القضية الفلسطينية، وهي فترة تولي الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (Bill Clinton1991-2001) حيث شهدت تلك الفترة تحركا نشطا لحل القضية الفلسطينية، من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية، انطلقت منذ العام 1991، وأثمرت جهودها في العلم 1993، من خلال التوقيع على "اتفاقية أوسلو" في واشنطون، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون،[5] وكذلك شكلت زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للأراضي الفلسطينية عام 1996 إشارة إيجابية في السياسة الخارجية الأمريكية،

---

[1] احمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 15.

[2] مرجع سابق، ص. 17.

[3] طاهر شاش، المرجع السابق، ص. 44.

[4] عسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1991، ص. 166.

[5] للمزيد انظر: محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو، ط.5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995،

لكن رغم ذلك لم تستطيع الولايات المتحدة الضغط فعليا على إسرائيل بسبب ضغوطات اللوبي الصهيوني، والتقاء المصالح منذ قيام إسرائيل.

ومع دخول عام 2000، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر والتي تلاها بعام واحد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي حاولت إسرائيل استغلال ذلك بوصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، خاصة مع تولي الرئيس الأمريكي جورج الابن (George bush 2000-2008) مهامه في البيت الأبيض الذي تعامل مع القضية الفلسطينية من منظور صهيوني ليطيل أمد مباحثات التسوية[1] لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت الكثير من الساسة الأمريكيين يتحدثون عن وجوب حل القضية الفلسطينية وبذلك فقد ضغط الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك أرئيل شارون للتخفيف من حدة ساسته في الأراضي المحتلة، وكذلك ليسمح لوزير خارجيته شيمعون بيريز للاجتماع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات.[2]

اما بالنسبة لمبادرات إدارة الرئيس بوس الابن، فقد كانت نظرتها للانتفاضة الفلسطينية الثانية على أنها حالة عنف فقط، ولكن مع اشتداد حدة الانتفاضة الفلسطينية بدأت الرؤية الامريكية تتغير تجاه القضية الفلسطينية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه الشهير اكتوبر 2001، **"ان قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من الرؤية الأمريكية ما دام حق إسرائيل دوما في الوجود؟"**[3] ومن المبادرات التي قدمتها غدارى جورج بوش الابن لحل القضية الفلسطينية هي خارطة الطريق في أبريل 2003، الصادرة عن أربع اطراف دولية و هي روسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والهدف منها إيجاد تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلاه في ذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004، رغم انهلا يتبنى رؤية امريكية مباشرة لحل الصراع

---

[1] عاطف الغمري، **الأمريكي التائه في الشرق الأوسط**، ط.1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص. 446.

[2] أحمد جواد سالم الوادية، مرجع سابق، ص. 35.

[3] زكريا نبيل، **بسبب عقدة الذنب اعتبر الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية**، صحيفة الأهرام، الدراسات والبحوث العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2006، ص. 176.

بالمنطقة غلا أن القضية الفلسطينية تشكل الحلقة المهمة في هذا المشروع الأمريكي الجديد.[1]

[1] هلال رضا، **الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة**، الغمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق، الجزء 1، 2001، ص. 245.

المبحث الثاني: باراك أوباما والقضية الفلسطينية

كثيرا ما كانت منطقة الشرق الأوسط توصف بانها ساحة مفتوحة لكافة اللاعبين الدوليين، وهي الحقيقة التي تنبهت لها الولايات المتحدة منذ عقود، حينما انحسر النفوذ الفرنسي والبريطاني بالمنطقة، ون ثم سعت للحفاظ على استقرار النفوذ الغربي، لاسيما ان حقبة القطبية الثنائية شهدت نزاعا واضحا على اجتذاب المنطقة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن مع حسم هذا الصراع لصالح الولايات المتحدة، دخل النظام العالمي ومعه الشرق الأوسط إلى حقبة جديدة، أطلق علها الرئيس الأمريكي الأسبق، بوش الأب، "النظام العالمي الجديد".

ففي عهد القطبية الأحادية، كرست الإدارات الأمريكية لتوازنات استراتيجية بالشرق الأوسط تحافظ على مصالحها، وهي المقاربة التي اوجدت إشكالية رئيسية في تفاعل السياسة الأمريكية مع المنطقة، إذ أن التناقض بدا واضحا بين خطاب المثالية الأمريكية الداعم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وخطاب البراغماتية الباحث عن المصلحة. وقد تجددت هذه الإشكالية مع وصول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض.

حيث يسعى الرئيس الأمريكي باراك اوباما، عقب توليه الرئاسة في العشرين من جانفي 2009، إلى تقديم خطاب تصالحي مع العالم العربي والإسلامي، إذ أن المنطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة عدة مآزق كانت الولايات المتحدة طرفا حاضرا فيها، وما ترتب عن الإدارة السابقة من إرث ثقيل تركه بوش الابن والمحافظون الجدد، والأجندة التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضها على المنطقة خلال تلك السنوات، عبر ما اطلقت عليه الحرب على الإرهاب، وتوظيف هذه الحرب في الضغط على النظم القائمة، فضلا عن الإطاحة بنظامي طالبان في أفغانستان، وصدام حسين في العراق، ومن ثم فرضت هذه المعطيات على أوباما البحث عن صيغة توافقية للتعايش مع المنطقة، وتجاوز الحالة العدائية التي خلفتها سياسات بوش الابن.[1]

[1]Palgrave Macmillan, 2012, T.S.Momen'l-FawazA.Gerges, Obama and the Middle East the end of america U.S, p. 12.

المطلب الأول: تجسيد المساعي الأمريكية لدفع عملية السلام

سعى الرئيس أوباما منذ بداية عهدته إلى إعطاء الاولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي حماية للمصالح الامريكية في المنطقة وتحسبا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي لذلك عمل على تحريك عملية السلام على المسار الفلسطيني بتعيين السناتور جورج ميتشل مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وركزت إدارة باراك اوبما جهودها للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بناء على تصور "حل للدولتين" بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية مع الحفاظ على أمن إسرائيل الذي يعد إلزاما أمريكيا في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولم تشذ إدارة أوباما على هذه القاعدة إضافة إلى حفاظها على تصور استدراج الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل، باعترافهم بوجودها بالمنطقة وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ونبذ العنف والتصدي له ممثلا في محور المقاومة والممانعة.

ومع ذلك ففي 22 كانونا الثاني 2009، كان الرئيس باراك أوباما وكان بمقدوره التحدث بحرية حول هذه الأمور ولكنه تجنب الهجوم على قطاع غزة، والذي كان اوقف قبل حفل التنصيب.

أكّد أوباما في حديثه التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية، تاركا كل ما يحيط بها غامضا باستثناء أمر واحد محدد هو "مبادرة السلام العربية" حيث قال أوباما: "أنها تتضمن عناصر بناءة يمكن ان تساعد في دفع هذه الجهود، الآن هو الوقت المناسب للدول العربية للعمل بما اعلنت في المبادرة لدعم الفلسطينيين في ظل حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، واتخاذ خطوات تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والوقوف في وجه التطرف الذي يهددنا جميعا.[1]

[1] نعوم تشومسكي، أوباما وإسرائيل والفلسطينيين، الموقع الشخصي للباحث، تم التصفح بوم 22 مارس 2012 <www.chomsky.info.comM>.

وفي هذا الإطار تجسدت المساعي الامريكية لدفع عملية السلام[1] في مفاوضات التقريب التي أشرف عليها ميتشل للشروع في مفاوضات مباشرة لبحث قضايا الوضع النهائي، وحدد المرحلة الانتقالية بين المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بأربعة وأعلنت إدارة أوباما الإطلاق الرسمي لمفاوضات المباشرة في 02 سبتمبر 2010 تحقيق مفاوضات التقريب تقدما ملموسا على مستوى قضايا التهويد والاستيطان دون الإفضاء إلى نتائج معتبرة في الظروف والنضج السياسي وتهيؤ البيئة للانتقال للمفاوضات المباشرة.

غير أن المفاوضات المباشرة انهارت بعد شهر من إطلاقها لعجز الطرفين عن الاتفاق على جدول إعمال توافقي، حيث يعبر الفلسطينيون على الاتفاق أولا على الحدود ثم الأمن في حين يلح الإسرائيليون على إعطاء الأولوية للأمن والاعتراف باليهود دولة إسرائيلية والتوصل إلى اتفاق إطار التوقيع على معاهدة سلام نهائية.

أزمة سلام:

لا يزال ملف السلام شوكة على الدوام في خصر البيت الأبيض، وكانت هناك إشارات متضاربة بالفعل خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية حول موقف أوباما منها بجانب هيلاري كلينتون (التي أصبحت فيما بعد وزيرة للخارجية) حين أشارت بالتزام الصارم نحو إسرائيل، كما أقالت حملة أوباما مستشارا بارزا لحواراته مع حركة حماس دون إذن الحكومة الأمريكية. ولاقت المحاولات العديدة لتوليد قوة دافعة مبكرة من خلال مؤتمرات القمة الفلسطينية الإسرائيلية استقبالا شديد البرودة، بينما سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديث بنيامين نتنياهو غلى معاقبة أوباما بسبب انتقاداته للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وحتى عندما اجتمع الرجلان أخيرا، أبرز اللقاء فقط الفجوة بين الحلفين التارخيين.

[1] كاتب مجهول، الشرق الأوسط، عام علي أوباما في البيت الأبيض، تم التصفح يوم 2014/03/11
<http://www.majalla.com/arb/2010/01/article5513821>

أما بخصوص القدس وهي أحد اهم قضايا السلام على الإطلاق فقد عبر أوباما خلال خطاب ألقاه في يونيو الماضي-أمام لجنة الشؤون وهي أكبر منظمات لوبي AIPAC العامة الأمريكية الإسرائيلية أو الأيباك إسرائيل- عن دعمه للقدس غير المقسمة كعاصمة لدولة إسرائيل.[1]

يدعم أوباما عملية السلام القائمة على أساس حل الدولتين، وقد عبر منذ أوائل عام 2006 عن انتقاده لنهج غدارة بوش الذي لم يركز بشكل كاف على عملية السلام وانشغل عنها بالحرب على العراق، حيث أكد اوباما في مناسبات عدة تركيزه على عملية السلام كلما يؤاخذ أوباما على بوش أن الأخير طرح خارطة الطريق كخطبة لعملية السلام في حين لم يركز على دفع عملية السلام ذاتها، حيث ذكر أوباما: "مهمتنا هي أن نفعل شيئا أكثر من طرح خارطة طرق أخرى، وظيفتنا بناء الطريق للسلام الحقيقي والأمن الدائم عبر المنطقة".[2]

وما لبث اوباما في سبتمبر 2011 أن عكس انخفاضا جديدا في طموح الولايات المتحدة على الرغم من بيان 17 ماي 2011 الذي حاول التعبير فيه عن موقف أكثر تصميما تجاه صحوة الربيع العربي، في هذا الخطاب أصر اوباما على نقطة رئيسية واحدة هي: ان الطرفين بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بينهما وعليهما ألا يتوقعا الكثير من المجتمع الدولي، ذلك التصريح في مقر الأمم المتحدة بان قرارات الأمم المتحدة لا تساعد إلا قليلا في تسوية المشكلة كان غير مسبوق إلى حد بعيد، خاصة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يزعم تأييده لتعددية تشمل المزيد من الاطراف، برر أوباما موقفه الجديد بأمثلة من التاريخ فقال: "يعتمد الإسلام على حل وسط بين الناس الذين يجب أن يعيشوا معا فترة طويلة بعد انتهاء خطاباتها، وكذلك بعد احتساب أصواتنا، هذا هو الدرس المستفاد من إيرلندا الشمالية، حيث أقام الخصوم التقليديون جسرا على الخلافات بينهم

[1] علاء بيومي، باراك أوباما والعالم العربي، بأوراق الجزيرة، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، ط.1، 2008، ص. 57.

[2] نفس المرجع، ص. 53.

وهذا هو الدرس المستفاد من السودان حيث أدت التسوية عن طريق التفاوض إلى إقامة دولة مستقلة وهذا هو الطريق إلى المفاوضات تجري بين طرفين بشأن إقامة دولة فلسطينية.[1]

يبدو من الصواب ان نؤمن بان الصراع يمكن حله فقط إذا كان أدى الأطراف استعداد للقيام بذلك، لكن الحجج المذكورة موضع لكثير من الشكوك، فقبل أي شيء ـخر، ليس للأمثلة التي أعطاها أوباما عن إيرلندا الشمالية والسودان نصيب من قوة الإقناع، لأنها صراعات تشارك فيها الولايات المتحدة إلى حد كبير، وفي الواقع أصبح "جورج ميتشل" المفاوض الأمريكي في ايرلندا، وفي خطوة رمزيتها المبعوث الخاص للسلام في الشرق الأوسط، وذلك خلال السنوات الأولى من إدارة أوباما والتي سبقت استقالته.

أما بالنسبة لموقف إدارة أوباما من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين فقد اعتبرتها تصرف أحادي مرفوض من السلطة الفلسطينية وأنها تعارض القرار لأن قيام دولة فلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، أما بالنسبة الانضمام دولة فلسطين لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة فقد اعتبرتها واشنطون خطوة مضرة بمسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي وقامت بقطع مساعداتها المقدمة لهذه المنظمة البالغة 22% من موازنتها، اعتبارا من 2011، حيث قامت إسرائيل والولايات المتحدة برفض وتنديد اعتراف منظمة اليونسكو بفلسطين دولة كاملة العضوية،[2] لكن بالنسبة لموقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، من قرار مجلس الأمن بإدانة المستوطنات الإسرائيلية في ديسمبر/2016، اعتبره محللون أنه حقق امرين هما شكل مغادرة لسياسة موروثة، شجعت ضمنا على تفاقم الاستيطان، والثاني أنه عمق الفوز والجدل بين المنظمات اليهودية الأمريكية حول هذا السلف، وبالتالي حول تسوية الدولتين.

[1] زكي العابدي، إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 12 أفريل 2012، ص. 03.

[2] داود كتاب، الطريق إلى فلسطين أصبح أوضح وأصعب، جريدة الحياة، العدد 01 ص80، يونيو 2011.

المطلب الثاني: توجهات الرئيس اوباما اتجاه القضية الفلسطينية.

أولا: التعنت الإسرائيلي ورفض تجميد الاستيطان:

يعتبر التعنت الإسرائيلي العقبة الأساسية في وجه عملية السلام، حيث فرضت إسرائيل على مدار عقود سياسة الأمر الواقع في صراعها مع الفلسطينيين، ومن أبرز هذه هذه السمات زيادة نسبة المستوطنات في الضفة الغربية، والقدس الشرقية بشكل يمنع من قيام الدولة الفلسطينية، وترويج حكومة نتنياهو المتطرفة أن قيام الدولة الفلسطينية ليس هو الحل الوحيد للتسوية مع الفلسطينيين في الوقت الحالي، حيث يعتقد نتنياهو وحزب اليمين المتطرف ان فكرة الدولتين تستند إلى أفكار غير عقلانية[1] يتمثل في:

1- عدم وجود تطلع حقيق فلسطيني نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن الفلسطينيين يريدون فقط التخلص من عبء الاحتلال وعدم اعترافهم بحق اليهود على أرض فلسطين بل يريدون إبادة اليهود وتهديد استقرارهم.

2- عد موجود ضمانة سياسية لتولي رموز معتدلة قيادة الدولة الفلسطينية، وإمكانية سيطرة حماس أو قوى متطرفة أخرى تريد إبادة إسرائيل.

3- صعوبة تجسيد حل الدولتين من الناحية الجغرافية و الجيو-استراتيجية لاستحالة استقلال دولة فلسطين بالكامل، وعجز إسرائيل عن مواجهة المخاطر الخارجية المحتملة.

4- عدم قدرة إسرائيل العملية على تنفيذ اتفاق سياسي بحل الدولتين، وإخلاء المستوطنات من الضفة الغربية والقدس، وهذا يعني إجلاء حوالي 100 ألف مستوطن ما يطلق حوالي 30 مليار دولار مما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية على الأمن الصهيوني، حيث بالرغم من إعلان إسرائيل تجميد الأنشطة الاستيطانية في 25 نفمبر2009 لمدة عشر أشهر بالضفة الغربية، إلا ان القرار استثنى المشاريع المشيدة في المستوطنات.[2]

---

[1] علاء سالم، **الحكومة الإسرائيلية الجديد**، جمود داخلي وتشدد تجاه التسوية **السياسية الدولية**، العدد 176، الجلد 2009، ص. 44.

[2] عبد الستار قاسم، **السلطة الفلسطينية وتجميد الاستيطان**، نقلا من الموقع: www.aljazira.net

ويدخل ارتفاع وتيرة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية في نطاق المشروع الصهيوني الرابط بين ثلاثية الأرض، والهجرة اليهودية، والاستيطان، كمركزات استراتيجية لبنائه، وتتلخص الأهمية في بناء المستوطنات بالنسبة لإسرائيل في التالي:[1]

1- البعد السياسي: أي فرض الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية، وإجبار الرأي العام الفلسطيني على قبول ذلك والتسليم به.

2- البعد العسكري: حيث يتم تركيز المستوطنات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والجوية، والتي تحظى بأهمية عسكرية وأمنية مثل قمم الجبال...الخ.

3- البعد الاقتصادي: حيث يقام بالمستوطنات مشاريع زراعية وصناعية تزيد نسبة الأيدي العاملة والإنتاج.

4- البعد الإيديولوجي: حيث تعمل إسرائيل على ترميم الحدود على أساس ديمغرافي للدولة اليهودية المزعومة بفرض ذلك بالأمر الواقع.

5- تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المستقبلية، والسيطرة عليها أمنيا.

وبذلك فإنه رغم الحوافز التي قدمتها إدارة اوباما لحكومة اليمين المتطرف الصهيوني إلا أن الحكومة الإسرائيلية استمرت في بناء المستوطنات ضاربة القرارات الدولية بعرض الحائط، حيث بعد ذلك استسلمت غدارة اوباما للتعنت الإسرائيلي، وعجزت عن إغراء إسرائيل أو حتى إعادة تحريك المفاوضات، وإذا كانت إدارة جيمي كارتر قد وصفت المستوطنات بأنها غير شرعية وتعرقل عملية السلام، إلا أن إدارة اوباما تراجعت واستسلمت بل واستخدمت تعابير أخف لوصف النشاط الاستيطاني بانه عاملا غير مساعد وعقبة أمام اتفاق سلام.[2]

---

[1] نواف الزرو، **جدلية الاستيطان آفاق التسوية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط.1، 2008.

[2] عاطف دغلس، **الاستيطان تضاعف في عهد نتنياهو**، نقلا من الموقع .www.aljazira.net

ثانيا: المعارضة الدولية والإقليمية للانفراد الأمريكي بالوساطة:

لقد عجزت إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية، على حكومة نتنياهو بإعلانها في 2010 عن إيقاف جهودها لإقناع إسرائيل بالموافقة على تجميد

الاستيطان بالضفة الغربية والقدس، استجابة للضغوط المزدوجة من الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ليعيق ذلك من امتعاض دولي من الانفراد الأمريكي بالوساطة لحل القضية الفلسطينية، ويعمق من الإجماع بأن واشنطن ليست وسيطا نزيها قادرا على صياغة توافقات متوازنة وفرض أجندة للمفاوضات تقضي إلى نتائج،[1] وقد شكلت المعارضة الدولية للانفراد الأمريكي عقبة في وجه مساعي أوباما لتحريك عملية السلام، بحيث قامت إدارة أوباما بعملية إدارة الصراع بتماشيها مع الشروط الإسرائيلية بدلا من حل الصراع، والعمل على عدة منح أي دور إقليمي او دولي للدخل في حل القضية الفلسطينية، لان مصلحة إسرائيل تقتضي تسوية القضية في مرحلة تكون الدولة العربية في أشد ضعفها.

وتتعامل إدارة أوباما مع القضية الفلسطينية وفقا لتقاليد السياسة الأمريكية التي تعتبر إسرائيل قضية داخلية أمريكية، بفعل تأثير اللوبي اليهودي على عملية صنع القرار الأمريكي[2] كما ذكرنا سابقا، وتتجسد العقبة الرئيسية في عملية السلام في فشل الإدارات الأمريكية التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحد أسبابه، فالمعارضة الدولية للانفراد الأمريكي في حل القضية الفلسطينية سببها المرتكزات التي تقوم عليها الولايات المتحدة في محاولة إعادة ترتيب الوطن العربي وفقا لمصالحها القومية،[3] وهذا ما جعل دولا اخرى لتتدخل في قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومنها روسيا التي قامت باحتضان مؤتمرا لفصائل المقاومة الفلسطينية في موسكو، وبدا ذلك منذ ديسمبر 2010 في مؤتمر مالطا الذي حضره وزير الخارجية الروسي وتمخض عنه إقامة مؤتمر دولي في موسكو يضع الركائز الأساسية لإعادة إطلاق المفاوضات المتعددة الاطراف بإشراك تركيا، وإيران في ظل انسداد المسار

---

[1] بشارة نصار شربل، **دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير المعلومات 16، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت، 2010، ص. 18.

[3] محسن صالح، **الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

الثنائي الفلسطيني-إسرائيلي مع اقتراح توسيع اللجنة الرباعية إلى لجنة سداسية تضم الصين والهند إليها، واستبدال ممثلها توني بلير بشخصية أفضل مستحسن أن تكون روسية، والتفكير في إنشاء نظام أمني في إقليمي في الشرق الأوسط. [1]

إضافة إلى الجانب الروسي تبين ان هناك امتعاض اوروبي كذلك من الدور تجاه عملية السلام وتبين ذلك من خلال غياب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين عن حضور قمة إطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطون يوم 02 سبتمبر 2010، إضافة إلى ذلك المبادرات الفرنسية المتتالية منذ خطاب جاك شيراك في سوريا الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية وضرورة وقوف أوروبا لقيام دولة فلسطينية.[2]

[1] باتريك سيل، روسيا تتحدى دبلوماسية **الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

[2] منير شفيق، **مؤتمرات ودلالات امتعاض اوروبا من انفراد امريكا بالتسوية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

خاتمة الفصل الثاني :

سياسة الرئيس أوباما و الحزب الديمقراطي في إدارته للقضية الفلسطينية لم تختلف كثيرا عن سياسات أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة ، فالولايات المتحدة نتعامل بشكل عام مع إسرائيل و بخصوص بعد عام 1964 على النحو يجعلها رصيدا إستراتيجيا لها في المنطقة ، و على إثر ذلك إنسجمت المصالح الأمريكية مع مقتضيات بقاء إسرائيل متفوقة عسكريا و إقتصاديا و علميا على باقي دول المنطقة ومن هنا كان التوجه الإدارة الأمريكي ، على الدوام ، نحو حل الصراع بناء على رغبتها في تحقيق تسوية من شأنها أن تتيح لإسرائيل أن تخطئ بإستقرار على الصعيد الأمن ى، و يجنبها تهديد الدول العربية ، و يمنحها الفرصة للإندماج في الشرق الأوسط .

ومن خلال التعاون الإقتصادي معها و التمهيد أكثر لعملية الإندماج في الشرق الأوسط و لذلك ظل الدور الأمريكي محصورا في نطاق معين ، و لم يرتفق إلبى محاولة حقيقة لحل الصراع العربي الّإسرائيلي ، الأمر الذي أغرى القوى الدولية و الإقليمية لمحاولة الحيلولة محل الدور الأمريكي في حل الصراع ، و من ثم زيادة نفوذها و تنظيم مصالحها في المنطقة وذلك على حساب الإدارة الأمريكية فيها .

الفصل الثالث

الدور الأمريكي
تجاه عملية السلام
في عهد أوباما

المبحث الأول: تصورات إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

يطغى على الدور الأمريكي تجاه عملية السلام في عهد الرئيس أوباما هاجس تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط من منطق ان عدم التركيز على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيعقد السياسات الأمريكية الأخرى، في المنطقة وبحكم ان ذلك يشكل نقطة جوهرية في الحكم الذي سيصدر على الرأي العام العربي على السياسة الأمريكية.

المطلب الأول: الالتزام بأمن إسرائيل

تمثل إسرائيل قاعدة عسكرية امريكية متقدمة في الوطن العربي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي باستعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة وجسرها الاستراتيجي الرابط بين المنطقتين الإفريقية والآسيوية وقوة محلية تأديب الأنظمة الوطنية الرافضة للهيمنة الامريكية.[1]

ولم يخرج الرئيس باراك أوباما عن هذا الموقف الأمريكي الثابت حيال إسرائيل والحرص على العلاقة الخاصة التي تجمع بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأكد أوباما على التزامه بأمن إسرائيل في خطابه أمام منظمة إيباك في ماي 2008، حيث أسر على التزامه الثابت بأمن إسرائيل باعتبارها أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ذات الديمقراطية الوحيدة ويتضح من هذا الموقف ان أوباما يتوافق مع الرؤية الأمريكية المهيمنة التي تعتبر إسرائيل حليفا استراتيجيا مدللا، ويندرج في سياق جهوده لتبديد التلميحات المغرضة التي يسوقها المتشددون الصهاينة واليمين الديني حول تعاطفه مع الفلسطينيين وعداوته لإسرائيل،[2] فمسألة أمن إسرائيل تحظى بتركيز خاص من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ذلك لان الاحتياطات الأمنية تأخذ بعدا واضحا في أي مبادرة امريكية للتسوية في الشرق الأوسط، ففي مختلف مبادراتها منذ روجورز حتى أوباما يتضح أن الولايات المتحدة

1- عمار بن سلطان، **تأثير المصالح الأمريكية على تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي**، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، عدد 1، 1994، ص.ص. 61-62.

2- فواز جرجس، **أوباما والعالم العربي والإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص 35.

الأمريكية تشدد في الدفاع عن الأمن الإسرائيلي عبر طرح مجموعة من الترتيبات الأمنية التي منش أنها الإبقاء الفعلي على الهيمنة الإسرائيلية.

وأكد الرئيس أوباما في كلمته إلى الرأي العالم العربي والإسلامي من جامعة القاهرة في 04 جوان 2009 على ضرورة التصدي لشتى اشكال العنف، وخاصة ما يهدد الأمن الأمريكي والإسرائيلي، بإقراره بالعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

مع التأكيد على متانة الأواصر التي تجمعهما، واستحالة التخلي عنها لأنها ترتكز على دعائم ثقافية وتاريخية وضرورة الإقرار بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأسوي لا يمكن لأحد نفسه مع الإشارة إلى ما تعرض له اليهود على يد النازية.[1]

فالتزام أوباما بأمن إسرائيل أكده أثناء استقباله لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في البيت الأبيض يوم 18 ماي 2009، بإصراره على العلاقة غير العادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبار هذه الأخيرة حليفا قويا للولايات المتحدة بوصفها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لذا فهي تشكل مصدر إعجاب الشعب الأمريكي، لذا فإن امن إسرائيل امر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأنه من مصلحة الأمن القومي الأمريكي ضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية مستقلة،[2] ويرتكز ضمان امن إسرائيل بالنسبة لأوباما على مجموعة من الترتيبات الأمنية التي تشمل:[3]

1رجا أحمد حسين، **التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، شؤون عربية**، العدد 140، شتاء 2009.

2ليلى.ل، **صدمة فلسطينية وعربية من لاءات نتنياهو: ضغوط أوباما تذهب في مهب الرياح**، الشروق اليومي، الجزائر، 16 جوان 2009، العدد 2638، ص. 15.

3عبد الستار قاسم، **غياب الدراما عن خطة أوباما**، موقع الجزيرة، نيت، الدوحة، 01-09-2019. الرابط:
http://www.aljazira.net/NR/exeres/C1A20869-BC43-4110-8338-01DBOEDB4175.htm.

1- توسيع نطاق التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واضطلاع الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمهمة التصدي للتحريض ضد إسرائيل بكافة أشكاله والمساهمة في تدريب القوات الفلسطينية على الصعيدين المالي والتأطيري.

2- العمل على نشر قوات دولية في منطقة الأغوار لمراقبة الحدود، وتطبيق المعايير الإسرائيلية على حركة المرور بين ضفتي نهر الأردن، بالاستعانة بالتقنيات الإلكترونية.

3- احتفاظ إسرائيل بنقاط مراقبة عسكرية في نقاط مفصلية في الضفة الغربية، بحيث تكون قادرة على التدخل السريع، إذا عجزت الشرطة الفلسطينية على القيام بمهامها بالشكل المطلوب.

4- احتفاظ إسرائيل بالسيادة على الحيز الجوي الفلسطيني.

5- منع دخول الاسلحة الثقيلة إلى الأراضي الفلسطينية.

6- اعتبار قطاع غزة "شاذ" أمنيا، استنادا إلى المعايير الإسرائيلية والأمريكية والعمل على إعادة وضعه إلى ما كان عليه قبل سيطرة ماس عليه.

لم تحدث إدارة اوباما قطيعة مع الطريقة التي تقارب بها القضية الفلسطينية، فالمقاربة التي يتبناها صناع السياسة الأمريكية حيال عملية السلام متمحورة حول إسرائيل، فهي ستبقي على علاقاتها القوية مع إسرائيل وستسعى إلى تعميقها، وهي تعمل على إزالة العواقب التي تهدد الأمن الإسرائيلي كتشكيل قوات مسلحة فلسطينية والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية والاستجابة لكل متطلبات الأمن الإسرائيلية.

وتراهن إسرائيل على دور الرئيس اوباما في دعم مصالحها لأية تسوية للصراع مع الفلسطينيين، واطلعت الحكومة الإسرائيلية أوباما خلال زيارته إلى إسرائيل على الخطوط الحمراء الإسرائيلية في التسوية مع الفلسطينيين والتي تقوم على:[1]

1- ضرورة توقف الفلسطينيين عن المقاومة التي تصفها إسرائيل بالإرهاب وعمل اوباما على المساهمة في تفكيك حركات المقاومة وحلها للحفاظ على أمن إسرائيل.

2- حث السلطة الفلسطينية على العمل على وضع حد للتحريض ضد إسرائيل والاستعداد لفرض رقابة على منع التحريض في دور العبادة والمساجد ومناهج التدريس ووسائل الإعلام.

3- التزام الرئيس أوباما بما جاء في رسالة الضمانات التي بعث بها بوش لرئيس الوزراء أرييل شارون، وعلى رأسها اعتراف إدارة اوباما بالواقع الديمغرافي الناشئ بعد حرب 1967، لذلك فكل تسوية لفرض الحدود الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين يجب ان تأخذ في الحسبان تلك التغيرات الديمغرافية، أي استمرار وجود التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية تحت الحكم الإسرائيلي.

4- يتحقق الحل العملي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كجزء من التسوية الدائمة من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وتوطينهم ضمن حدودها وليس داخل دولة إسرائيل.

ولا يعترف أوباما بحق اللاجئين بالعودة ويذهب إلى التوطين حفاظا على الطابع اليهودي لإسرائيل والتقليص من خطر الهاجس الديمغرافي على أمنها فيلح على استيعاب اللاجئين في بلدان عربية مع ضرورة تعويضهم ومساعدتهم على تحصيل لقمة العيش.[2]

1صالح النعامي، **أوباما وماكين في ميزان المصلحة الإسرائيلية**، موقع إسلام أون لاين، 1-10-2019، الرابط: http://www.islamonline.net/i3/Contentserver?pagename=isiamOnline/i3layouta&c=OidArticle &cid.11.17.1223829726363=, آخر زيارة 02-10-2019على الساعة تاريخ.

2- عبد الستار قاسم، **غياب الدراما عن خطة أوباما**، مرجع سابق الذكر ، ص 53.

كما يرتكز التصور الرئيسي بالنسبة لأوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على القراءة بعزل حركة حماس، واتخاذ كل التدابير للحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية تكون القدس عاصمتها الموحدة للأبد، وعلى عتبة نهاية عهدته الاولى، تشبث أوباما بموقفه هذا حيث أكد في خطابه بتاريخ 19-05-2011 الذي حمل عنوان "لحظة فرصة" على التزام واشنطن بأمن إسرائيل م نخلال وضع إجراءات لمنع "الإرهاب"، ووقف تدريب التزام وضمان أمن الحدود بفاعلية ووجوب إتمام الانسحاب الإسرائيلي بتاريخ وتنسيقه لتولي قوات الأمن الفلسطينية المسؤولية مع الاتفاق على المدى الزمني لهذا الانتقال.

وأكد أوباما على أن هذه المبادئ توفر أساسا للمفاوضات معرفة الفلسطينيين لحدوده، الجغرافية مقابل تأكد الإسرائيليين من أن امنهم سيكون مضمونا.[1]

فالتزام بأمن إسرائيل يبقى هو الأصل في السياسة الأمريكية، وكل ما عداه ثانوي وأمن إسرائيل لا يعني الدفاع عن إسرائيل فقط والحفاظ على تفوقها العسكري، والتقني النوعي إزاء كل الدول العربية مجتمعة بل يعني أيضا حق إسرائيل في الهجوم والاجتياح والعدوان كما حدث في عملية "الرصاص المسكوب" التي شنتها على قطاع غزة بداية من 27 ديسمبر 2008،[2] وهذا الحق تمتعت به إسرائيل من دون انقطاع منذ عهد إدارة ليندون جونسون.[3]

1- جويس كرم، **باراك أوباما: عزل "إسرائيل" في الأمم المتحدة لن يأتي بالدولة الفلسطينية المستقلة**، مركز الزيتونة للدراسات، الاستشارات، بيروت، 20-05-2019الرابط:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=23488a=143477 بتاريخ:زيارة 2-10-2019على الساعة 11:35.

2نعوم تاموسكي، **أوباما يتحدث عن إسرائيل-فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 14-04-2019، الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1998a=114070، بتاريخ آخر زيارة 02-10-2019على الساعة 11:44.

3أسعد أبو خليل، **عهد أوباما، آمال عربية او أوهام**، موقع الجزيرة نت: الدوحة، 02-01-2019 الرابط: تاريخ آخر زيارة 02-10-2019على الساعة 11:55.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/51C58002-EDE6-4841-9975-7A3E36C3F3C6.htm.

المطلب الثاني: حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية

اجمعت تصورات التصريحات مسؤولي إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على مصطلح حل الدولتين، كأساس لحل القضية الفلسطينية وحرصوا على التأكيد على أي مقاربة للصراع الفلسطيني–إسرائيلي يجب أن تمر عبر قناة حل الدولتين.[1]

غير أن هذا التصور ليس بالجديد، وحل الدولتين هو الحل الذي سمي "رؤية حيث أعلن في خطابه في جوان 2002 عن تأييده الصريح لإقامة دولة فلسطينية واضعا بذلك حدا للتردد الأمريكي بخصوص اتخاذ موقف بشأن هذه المسألة والذي ساد منذ عام 1967.[2]بيد ان اول إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية كشرط لحل الصراع في الشرق الأوسط وردت في القرار الأممي الصادر في نوفمبر 1990 لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت بإيعاز من إدارة بوش الأب.[3]

وتمسك أوباما بحل الدولتين مرجعه عاملان رئيسيان هما: اعتباره ضرورة مصلحية أمريكية، وانسجامه مع تصورات الدوائر الأمريكية المساندة لإسرائيل فالعامل الأول يؤكد على أن النظرة الأمريكية لطبيعة الصراع الفلسطيني–إسرائيلي في عهد أوباما هي إلا شكل من أشكال إعادة انتشار لمصالحها من خلال "إدارة الصراع" وليس العمل على حله وإنهائه، لذا تنظر إدارة اوباما إلى حل الدولتين كضرورة حيوية تفرضها مقتضيات مصلحية سياسية واقتصادية، حيث صرح الجنرال دافيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في آسيا أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضروري لمساعدة الجيش الأمريكي على إنجاز أهدافه في العراق وأفغانستان وباكستان، مما يجعل رؤية

1هشام عبد الله، **حتى الآن، لا أحد يعرف ما هو تعريف حل الدولتين الذي تتحدث عنه إدارة أوباما**، موقع سويس انفو، 11-5-2019، الرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htm?cid=7389022على الساعة 12:04.

2ميشيل دن، **حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية**، مرجع سابق الذكر، ص. 10.

3Mhand Berkouk, Bachir Medjahed, Timsal Tigreghlanine, amttaf wissin radio taghenawt tazzayrit, 20-9-2019de 19h25 à 19h55.

أوباما مستندة إلى موقف الجيش الأمريكي،[1] أما العامل الثاني، فيبين أن تصور أوباما حول حل الدولتين ما هو إلا استمرارية لمنهج بوش في إدارة المشكلة الفلسطينية من خلال التأكيد.

على خريطة الطريق وشروط الباعية والدولة المانحة ونهج "انابوليس" لإنجاز تسوية والوصول إلى حل الدولتين.

نستنتج مما سبق أن اوباما هو ابن المؤسسة الأمريكية الرأسمالية والعسكرية وليس ابن التغيرر الذي وعد به والانخراط في سياق ضرورة إيجاد حل "للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي" يدخل في إطار موازين القوى التي تتحكم في الرئيس الأمريكي من حيث الجوهر، وتبقى كيفية التعبير عن تلك الرؤية مرهونة بشخص الرئيس وفريقه المتعاون معه.

كما تؤكد هذه الرؤية تناغم التصورين الأمريكي والإسرائيلي، مع اقتصار الخلاف بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو على التفاصيل وليس على المبدأ، بوجود توافق على الشقين الأمني والاقتصادي المتعلقين بمستقبل الدولة الفلسطينية، مما يدعو إلى الاستنتاج أن الموقف الأمريكي المتمسك بحل الدولتين "خديعة كبرى" وصيغة الاتفاقية تهدف إلى غجهاض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال استبدال إطار عملية السلام الذي حددته القرارات الدولية ومؤتمر مدريد المتمثل بالأرض مقابل السلام بإطار آخر.[2]

المفارقة في تصور "حل الدولتين" كحل سياسي في إطار إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من جوان 1967 أنه موضع إجماع دولي من خلال قرارات الشرعية الدولية كقرار مجلس الأمن رقم 1397 الصادر في مارس 2002 الذي نص على إقامة هذه الدولة

1منير شفيق، **اوباما وحل الدولتين التصفوي**، موقع الجزيرة نت، الدوحة 02-07-2019الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/75BD15ED-1A45-4977-A3E1-08E6COC829E8.htm.

2طارق محمد زغموت، **أوباما وحل الدلتين...غدارة أزمة أو آفاق تسوية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 18-05-2019 الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1501&a=90936على الساعة 12:12.

غير أن الإشكال يتمثل في غياب تعريف محدد لحل الدولتين الذي تتبناه إدارة أوباما وأصبح يستخدم كلعبة دبلوماسية، هدفها إطلاق المفاوضات، غير أن التشخيص يدل على ضعف الاحتمالات بقيام إدارة أوباما بفرض شروط على إسرائيل يمكن أن تؤدي بالفعل إلى إحلال سلام نهائي، باعتبار أن الدولة الفلسطينية المنشودة ستكون ناقصة السيادة خدمة لهواجس الأمن الإسرائيلية، مما يجعل تعريف أوباما لماهية تلك الدولة يكتنفه الغموض.[1]

فالتحديد الحقيقي لتعريف حل الدولتين يفترض التوفيق بين موقفي الطرفين المتناحرين وبراعة الرئيس اوباما في رسم صورة كاملة لمواقفهم إزاء حل الصراع، فالطرف الإسرائيلي

وضع مجموعة من الاشتراطات والتفاصيل السيادية للدولة الفلسطينية اهمها:[2]

1- التجريد الكامل للدولة الفلسطينية من السلاح الثقيل.

2- حظر الأحلاف العسكرية بينها وبين الدول الأخرى.

3- تواجد الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن.

4- وجود إسرائيلي في معابر الحدود.

5- استمرار السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي.

6- حق وصول إسرائيل إلى محاور السير العميقة في الضفة.

1محمد ماضي، **غموض وهواجس الأمن الإسرائيلية...وسراب حل الدولتين**، موقع الويس أنفو 15-05-2019 الرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htm?cid=7400246على الساعة 13:03.

2ياسر الزعاترة، **مواصفات الدولة التي يعرضها الإسرائيليون**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 6-9-2019، الرابط: http://www.aljazira.net/NR/exeres/C1A20869-BC43-4110-8338-01DBOEDB4175.htm. تاريخ آخر زيارة 02-10-2019 على الساعة 13:38.

يقابل هذه القيود تصور فلسطيني يقوم على فكرة أن حل الدولتين يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة على 22% من مساحة فلسطين الانتدابية أي المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل أي أثناء حرب جوان 1967 والتي تشمل الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، إلى جانب دولة إسرائيل في حدود الرابع من جوان عام 1967 وعاصمتها القدس وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي رقم 194.[1]

فالمسعى الفلسطيني يصبو إلى تسوية سياسية متوازنة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار 3236 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 22-11-1974 بعنوان "إقرار حقوق الشعب الفلسطيني الذي ربط بين حق تقرير المصير وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم إبان حرب 1948".[2]

فالمشكلة الأساسية في وجه إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الهواجس الأمنية الإسرائيلية المتمثلة في تشكيل قوات مسلحة فلسطينية، والسيطرة الكاملة على الأجواء الفلسطينية والتحكم في منافذ الدخول والخروج من تلك الدولة، فحقوق السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية تتعارض مع متطلبات الأمن الإسرائيلية، رغم اعتقاد أوباما ان تلك المخاوف لا تتعارض بالضرورة مع فكرة حل الدولتين.[3]

فالعقبة لارئيسية أمام حل الدولتين هو الانكشاف الأمني للدولة الفلسطينية المرتقبة وضعفها، مما يدفع بإسرائيل لجعلها قوية وقابلة للحياة، ويجعل ذلك الحل غير مجد لوجود متطرفين حسب التعبير الإسرائيلي، فإسرائيل تمنح تلك الدولة مسؤولية الأمن، لاصطدامها مع احتمال سيطرة حماس عليها،[4] فحل الدولتين يصطدم بالعديد من العقبات أهمها:[1]

1طارق محمد زغموت، **أوباما وحل الدولتين...إدارة ازمة أم آفاق تسوية**، مرجع سابق الذكر.

2فهد سليمان، **الدولة الفلسطينية: عقبات وآفاق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت، 8-12-2019، الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=135328 تاريخ آخر زيارة 02-10-2019 على الساعة 14:00

3محمد ماضي، **غموض اوباما...وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتينن** ، مرجع سابق الذكر.

4 Giora Eiland is the two-state solution still viable ?weinberg founders conference.

1- تدني الضغط الدولية على الحكومة الإسرائيلية ومحدودية جدواها، لإرغامها على وقف الاستيطان والكف عن إجراءاتها الأخرى ذات الطابع القمعي والتصنيفي والإقصائي للسكان الفلسطينيين.

2- مخطط الاستيطان المندفع بدون كوابح.

3- الضعف الذي يعتري الحالة الفلسطينية على خلفية الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي غزة والضفة الغربية.

فطريق إقامة الدولة الفلسطينية يصطدم بالمواقف الإسرائيلية من خلال الإجراءات الاستيطانية، والضغط على الفلسطينيين تحت الاحتلال من أجل تفويض المرتكزات الموضوعية للدولة المرتقبة، غير أن القسوة الإسرائيلية رافقتها الفرق المتفاقمة على المستوى الفلسطيني والعربي.

أما الامر الواقع المتمثل في الإيغال الإسرائيلي في التوسع في عملية الاستيطان في الضفة الغربية وبشكل أخص في القدس الشرقية والذي أنتج واقعا جغرافيا وديمغرافيا جديدا، وأمام عجز إدارة أوباما عن القيام بدور الوسيط النزيه في حل الصراع القائم، أصبح الوصول إلى حل الدولتين مستحيلا، نتيجة عدم إحراز تقدم في تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية والإجراءات المعقدة والإجراءات المعقدة للتحكم في وجود الفسطينيين، هذا العجز شكل نفيا صارما للزخرفة الخطابية المتعلقة بقوله: سأواصل الالتزام النشط بحل دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن.[2]

ورغم ان أوباما لا يزال يؤمن بشعار حملته الانتخابية "نعم يمكننا إحداث التغيير" فإن الأوضاع على الأرض تنذر بقرب زوال فرصة الدولتين بسبب تآكل ما تبقى من

1فهد سليمان، **الدولة الفلسطينية، عقبات وآفاق**، مرجع سابق الذكر.

2نعوم تشومسكي، **أوباما يتحدث عن إسرائيل فلسطين**، مرجع سابق الذكر.

أراضي الضفة الغربية تحت وطأة الاستيطان المتزايد فيها، وفرصة إقامة الدولة الفلسطينية أصبحت تتلاشى في عهد أوباما.[1]

وإذا كان حل الدولتين تصفويا في حد ذاته، فإن الصعوبات الراهنة التي تواجهه تقوض تقوض من إمكانيات نجاحه، فحل الدولتين حل تصفوي للقضية الفلسطينية لأنه يقوم على التنازل عن 80% من فلسطين التاريخية، ويتضمن شطبا نهائيا للحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في كل فلسطين، وشطب حقوق العودة وتقرير المصير وتحرير فلسطين من الاغتصاب الذي تعرضت له في عام 1948-1949 بإقامة دولة الكيان الصهيوني.[2]

كما أن الصعوبات الراهنة التي تواجه هذا الحل هو كونه مصمما لكي تكون إسرائيل دولة ذات غالبية يهودية، ولهذا لن يفلح في تحقيق أي من الحقوق الفلسطينية، بل إنه سيمنح إسرائيل تفويضا مطلقا للتميز ضد المواطنين الفلسطينيين، ثم إنشاء دولة فلسطينية على شظايا متناثرة في الضفة الغربية ولا تتصل بغزة بصفة حقيقية، وسيلغي عمليا حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.[3]

وطرأت تطورات على الموقف الأمريكي في الآونة الأخيرة، حيث فسر جورج ميتشل حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل يهودية، فهذا التطور نابع من أن الشرط الأساسي لامتناع نتنياهو عن تأييد حل الدولتين يرمي إلى الضمان المسبق للاعتراف بيهودية الدولة من قبل الفلسطينيين، فتصور اوباما حول "حل الدولتين" يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عن طريق إلغاء حق العودة وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة وتهجير عرب 1948 والاعتراف بالقدس عاصمة لها، وإخضاع الضفة الغربية للمفاوضات مما

1محمد ماضي، **غموض اوباما...وهواجس الأمن الإسرائيلية وسراب حل الدولتينن** ، مرجع سابق الذكر.

2منير شفيق، **حل الدولتين حق تصفوي**...لماذا موقع الجزيرة نت، الدوحة، 15-04- 2019الرابط:
http://www.aljazira.net/NR/exeres/5EFEE9C4C-21EA-4185-8222-84B23D6BB469.htm
تاريخ آخر زيارة 4-10-2011 على الساعة 12:02.

3المستقبل العربي، **إعلان بوسطن حول الدولة الواحدة، مؤتمر أمريكا الشمالية الأول لتدارس حل الدولة في فلسطين-إسرائيل، المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2019، ص. 161.

يعرض أجزاء أساسية منها للمصادرة او المبادلة،[1] وهذه الصيغة تنسجم مع مساعي وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي "فيغدور ليبرمان" التي تصبو إلى استكمال مخطط "الضم والتحويل" من خلال المطالبة بتبادل سكاني بين السكان الفلسطينيين من مواطني إسرائيل وسكان المستوطنات اليهود في الضفة على قاعدة إلحاق هذه المستوطنات بالسيادة الإسرائيلية، فمشروع "حرب إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه ليبرمان يقوم على تغير اسم الدولة رسميا من دولة إسرائيل إلى دولة الشعب اليهودي، ليقر الكنيست في 10-10-2010 بالتحديد قانون "الولاء للدولة اليهودية الديمقراطية"،[2] وهو ما ينسجم مع مطلب ليبرمان ينقل الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل حاليا والبالغ عددهم 20% من تعداد السكان في إسرائيل إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يتم الاتفاق على إخلالها بحيث تصبح إسرائيل دولة يهودية خالصة.

ويواجه الرئيس أوباما صعوبة الضغط على نتنياهو الذي نجح في مناورته حين رفض الاعتراف علنا بحل الدولتين وتمسك بالنمو الطبيعي للاستيطان والتشديد على التفاوض اللامشروط مع الفلسطينيين والتركيز على تحسين وضعهم الاقتصادي وضمان أمن إسرائيل.

1منير شفيق، **أوباما حل الدولتين التصفوي**، مرجع سابق الذكر.

2فهد سليمان، **الدولة الفلسطينية، عقبات وآفاق**، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني: عقبات الدور الأمريكي في عملية السلام في عهد اوباما

المطلب الأول: التعنت الإسرائيلي ورفض تجديد الاستيطان

يعتبر التعنت الإسرائيلي العقبة الأساسية في وجه عملية السلام، حيث فرضت إسرائيل على مدار عقود سياسة الأمر الواقع في صراعها مع الجانب الفلسطيني، وكان من أبرز سمات هذا التعنت التوسع الاستيطاني بحيث تزايدت المستوطنات بصورة جعلت من المحال التوصل إلى الدولة الفلسطينية المنشودة، ورافق التوسع الاستيطاني الترويج السياسي من قبل حكومة نتنياهو لأطروحة أن حل الدولتين لم يعد هو الحل الوحيد للتسوية مع الفلسطينيين حاليا، كونه حلا سيئا يكتنفه العديد من الشكوك الموضوعية في تحقيقه على أرض الواقع،

حيث يعتبر نتنياهو ومعه قطاع كبير من اليمين الإسرائيلي أن فكرة الدولتين تستند على العديد من الفرضيات اللاعقلانية.[1]

1- عدم وجود تطلع حقيقي فلسطيني نحو الدولة المستقلة جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وقيام تصورهم على أسس ذات طابع قيمي كالعدالة والاعتراف باضطهادهم من الصهاينة فالتطلع الفلسطيني لدولة مستقلة يستند إلى الرغبة في التخلص من عبء الاحتلال والتشبث بحق العودة ومعارضة الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية بل تهديدها وغزالتها من الوجود.

2- عدم وجود ضمانة سياسية لتولي رموز معتدلة زمام الدولة الفلسطينية وإمكانية سيطرة حماس وقوى التطرف عليها بما يشكل تهديدا لإسرائيل عبر تحالفها مع محور الممانعة.

3- صعوبة تجسيد حل الدولتين من الناحيتين الجغرافية والجيواستراتيجية لاستحالة استقلال الدولة الفلسطينية بالكامل، وعجز إسرائيل عن مواجهة المخاطر الامنية الخارجية.

4- عدم قدرة إسرائيل العملية على تنفيذ اتفاق سياسي بحل الدولتين، وإخلاء المستوطنات اليهودية خارج جدار الفصل على طول الضفة، فمثل هذا الاتفاق يعني رحيل ما لا يقل عن 100 ألف مستوطن من الضفة، وإضافة إلى الأعباء السياسية والاجتماعية، فإن تكلفة من الناحية الاقتصادية تعادل 30 مليار دولار، مما يجعل الانسحاب فوق طاقة إسرائيل على تحمله.

فالعقبة الأساسية التي تعتري المفاوضات هي استحالة تحقيق السلام في ظل سياسات الاستيطان والتهويد النشطة، وبالرغم من إعلان إسرائيل في 25 نوفمبر 2009 عن تجميد البناء لمدة عشرة أشهر في مستوطنات الضفة الغربية حيث يقيم

1علاء سالم، **الحكومة الإسرائيلية الجديدة، جمود داخلي وتشدد تجاه التسوية**، السياسة الدولة، القاهرة، العدد 176، المجلد 44، أبريل 2009.

حوالي 300 ألف مستوطن، إلا أن القرار استثنى ورشات البناء المنطلقة والمباني العامة من جهة، واستمر بناء اوحدات السكانية الجديدة في مختلف مناطق الضفة والمباني الغربية من جهة أخرى.[1]

ويأكل الاستيطان الأرض ولا يترك مجالا لغقامة دولة فلسطينية فإسرائيل تكرس ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لضرب الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية بسعيها غلى عزل منطقة الغور التي تشكل 22% من مساحة الضفة الغربية، حيث أفاد تقرير صادر عن المركز الفلسطيني القانوني للدفاع عن الأر عن وجود مليون و111 ألف مستوطن و243 مستوطنة في أنحاء الضفة الغربية وتبلغ مساحة البناء الاستيطان 142 م².[2]

ولم تشفع عملية السلام للأرض الفلسطينية من بطش المصادرة والتهويد حيث تواصلت عمليات الاستيطان، حيث التهم جدار الفصل العنصري مساحات كبرى منها، بحدود 13% إضافة لفرض السطوة الإسرائيلية الكاملة على منطقة الأغوار واعتبارها خارج إطار العملية التفاوضية لمنع أي تواصل بين الدولة الفلسطينية المفترضة ودولة الأردن المجاورة، وتواصلت الاعتداءات اليومية لإسرائيل والمستوطنيني عبر عمليات التوغل وحملات الاعتقال ومصادرة الأراضي، وما زالت القدس تواجه مصيرها وحيدة في ظل حملة تهويدية شرسة تنذر بابتلاعها بسبب استمرار خطط الاستيطان وهدم المنازل وتغيير التوازنات الديمغرافية فيها لتحويلها إلى مدينة توراتية.[3]

1عبد الستار قاسم، **السلطة الفلسطينية وتأييد الاستيطان**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 22-09-2019الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4CE28D99-4703-93D3-871A3695D7DC.htmتاريخ آخر زيارة: 15-10-2019، على الساعة 21:13.

2نواف الزرواء، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص.1، 2008.

3علي بدران، **انتفاضة الأقصى، ..دروس وعبر**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 28-9-2019، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/46905BC1-BC74-4708-8350-70F55AA8004D.htm تاريخ آخر زيارة: 16-10-2019 على الساعة 11:39.

ويدخل ارتفاع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية[1] في نطاق المشروع الصهيوني الرابط بين ثلاثية الأرض والهجرة اليهودية والاستيطان كمركزات استراتيجية لبنائه، الركيزة الأولى المتمثلة في تهويد الأرض الفلسطينية تطلبت السيطرة على تلك الأرض بشتى الوسائل ووضعت لها آليات منظمة ومؤسسات تنفيذية تعمل بدقة عبر المجازر والإجلاء القسري والاستيلاء على الأرض، أما الركيزة الثانية فتتمثل في العمل الدؤوب لتهجير يهود العالم إلى فلسطين، لكونها العامل الحاسم لزيادة وتطور مجموع اليهود في فلسطين، في حين تعتمد الركيزة الثالثة على إقامة مستوطنات تستحوذ على المهاجرين اليهود من جهة وتحقق عملية العزل للقرى العربية من جهة ثانية، ومن أجل ذلك هدمت السلطات الإسرائيلية "478" قرية من أصل 585 قرية عربية وأنشأت على أطلالها الكثير من المستوطنات، وفي إطار هذا التوجه أصرت حكومة نتنياهو على أهمية النشاط الاستيطاني والاستمرار في قضم مساحة الضفة الغربية لصالح الاستمرار في بناء الجدار العازل ليلتهم أكثر من 50% من الضفة الغربية ويصادر 81% من حجم المياه الفلسطينية للمستوطنات فيها.[2]

وقد نجحت إسرائيل في إقامة المستوطنات التي تتلخص أهدافها في اربعة أبعاد هي:[3]

1- البعد السياسي: حيث تندرج ضمن مشاريع مدروسة مسبقا تهدف إلى خلق الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية، وإجبار الرأي العام على القبول سياسيا بهذا الأمر الواقع والتسليم به.

1انظر الملحق رقم 2 خريطة المستوطنات التي جرى فيها التوسع خلال سنة 2010 في الضفة الغربية.

2نبيل السهلي، **ركائز المشروع الصهيوني في دائرة الضوء**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 3-12-2019، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E6D23FFD-F5AE-4688-AEE9-5E48FE02BA09.htm تاريخ آخر زيارة 16-10-2019 على الساعة 11:45.

3نواف الزرو، **جدلية الاستيطان وآفاق التسوية**، مرجع سابق الذكر.

2-البعد العسكري: حيث تركز المستوطنات في المناطق الحيوية والمواقع الاستراتيجية بحيث تحظى بأهمية عسكرية أمنية.

3- البعد الاقتصادي: حيث تستند المستوطنات المقامة إلى مشاريع زراعية وصناعية تضمن استيعاب الأيدي العاملة اليهودية وتضمن إنتاجا ومردودا اقتصاديا مناسبا للمستوطنين مما يحفزهم على التمسك بالبقاء فيها.

4- البعد الإيديولوجي:حيث تعمل إسرائيل على أن يكون ترسيم الحدود المستقبلية للدولة اليهودية على أساس أن تبدأ أنظمة المستوطنات السكانية من نقاط استيطانية ثم تأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض.

ويمكن إضافة بعد خامس بالغ الأهمية للاستيطان اليهودي يتمثل في تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وتتدرج السياسة الاستيطانية في إطار استراتيجية معالجة مشاكل الأمن الجارية التي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراض عربية ومواجهة مشاكلها الأمنية،[1] فالحقيقة الملموسة أن ديناميكية الاستيطانااليهودية لم تتوقف يوما، وأن الاستيطان يسبق التسوية، بحيث عجز الجانب الفلسطيني في المفاوضات عن تعطيل السياسة الاستيطانية التهويدية، ولم يحظ "خيار السلام" العربي او "النوايا العربية" للتطبيع الشامل ولا حتى ضغط الشرعية الدولية بأي تأثير أخلاقي على إسرائيل حيث تعد سياسة بناء وتوسيع المستوطنات من العقبات الأساسية أمام عملية السلام، حيث تسعى إسرائيل دائما إلى كسب الوقت من خلال تمديد جولات المفاوضات لتحقيق الأهداف الخفية الساعية إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي واستخدام الاستيطان كورقة مساومة بيد المفاوض الإسرائيلي عبر إيجاد حالة من الغموض حول الموقف الإسرائيلي من

1حسام سويلم، **الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها**، موقع الجزيرة نت، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DD823CCA-0F37-4E07-9670-2A7D2A7D2AF3515F.htm تاريخ آخر زيارة: 15-10-2019على الساعة 21:21.

الاستيطان وتأجيل البحث في المستوطنات إلى المراحل النهائية مع عدم تقديم تعهدات بإزالتها والعمل على فرض واقع إسرائيلي مادي وبشري.[1]

ورغم تعهد إسرائيل بغزالة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية في ظل خطة الطرق عام 2003، غير أن إسرائيل لم توقف بناء المستوطنات بسبب اعتماد الائتلافية الإسرائيلية على أحزاب تتؤيد المستوطنين من البناء واتهامها الزعماء الفلسطينيين بعدم الالتزام بتعهداتهم في خريطة الطريق بوقف أعمال العنف، حيث تحولت قضية الاستيطان إلى ضغط على القيادة الفلسطينية في ظل عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق أي اختراق في هذه المسألة الحيوية.[2]

ورغم الحوافز المقدمة من قبل إدارة اوباما للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتمثلة في تعهدها برفض أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بخصوص هذا الموضع وإسقاط أي دعوة إلى تأجيل حركة تجميد الاستيطان من جديد، غير أن واشنطن استلمت أمام التعنت الإسرائيلي وعجزت عن إغراء إسرائيل لتجميد الاستيطان مجددا وإعادة تحريك المفاوضات[3] وإذا كانت غدارة جيمي كارتر وصفت المستوطنات بأنها غير شرعية، فغن إدارة أوباما تراجعت واستخدمت لهجة أخف بوصفها عاملا غير مساعد وعقبة أمام اتفاق سلام ورفضت إسرائيل عرضها المقترح تجاوز معضلة وقف الاستيطان وانهارت المفاوضات على الاتفاق اولا على الحدود ثم الأمن، في حين يضر الإسرائيليون على الاتفاق على الأمن والاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي

1مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات 21: **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية**، 1993-2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 201، ص. 33.

2هشام عبد الله، **المستوطنات الإسرائيلية، الزيادة الطبيعية**، لوضع غير طبيعي، موقع سويس انفو: 16-9-2019الرابط: http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htm?cid=7457734 تاريخ آخر زيارة 15-10-2019على الساعة 11:52.

3نعوم تشوماسكي، **لعبة المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية**،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 15-12-2019، الرباط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199a&=135447تاريخ آخر زيارة 16-10-2019 على الساعة 12:02.

والتوصل إلى اتفاق إطار أو إعلان مبادئ عام قبل التوقيع على معاهدة سلام نهائية لتفشل المفاوضات بعد رفض حكومة نتنياهو تمديد تجميد البناء في المستوطنات في الضفة الغربية رغم المساعي العربية والفلسطينية إلى تمديده إلى مدة شهر والترحيب الأمريكي ببيان الجامعة العربية الصادر يوم 8 أكتوبر 2010، واطلق الخبراء على حكومة نتيناهو اسم "حكومة الاستيطان"، وبدا هذا واضحا حين طبق نتنياهو هذا المسمى واقعا على الأرض من خلال فرض أوسع لعمليات الاستيطان حتى في الفترة التي ادعى فيها تجميده للاستيطان حيث شهدت تضاعفا في البناء الاستيطاني بمصادقة حكومته على بناء 1680 وحدة استيطانية بالضفة الغربية والقدس، كما صادقت حكومته خلال الأشهر الأولى من عام 2011 على بناء 5600 وحدة وأن ما يؤكد أنها حكومة استيطان هو قيامها بتوزيع المئات من إخطارات الهدم للفلسطينيين وخاصة بمنطقة الأغوار والمناطق المصنفة "ج" بهدف اختلائها من سكانها الفلسطينيين.[1]

كما تشير إحصائيات معهد الأبحاث التطبيقية القدس "أريج" إلى ان إسرائيل قامت خلال فترة تجميد الاستيطان المزعومة والتي بدأت في 25-11-2009 واستمرت لمدة 10 أشهر ببناء 1819 بناية في الضفة الغربية بما في ذلك مدينة القدس تشمل 7276 وحدة سكنية تم بناؤها على مساحة 902 ألف متر مربع إلى جانب 1433 من البيوت المتنقلة "قوافل"،[2] غير أن الإدارة الأمريكية عجزت عن التأثير على الامور بشكل إيجابي وتعثرت جهدها أما التعنت الإسرائيلي واستراتجيتها التفاوضية القائمة على خمسة ركائز أساسية:[3]

1عاطف دغلس، **الاستيطان تضاعف في عهد نتنياهو**، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 01-05-2019، الرابط: http://www.aljazeera.net/home/print/16451603-4dff-4ca19c. تاريخ آخر زيارة 16-04-2019على الساعة 09:28.

2حركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات 21: **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية**، 1993-2011، مرجع سابق الذكر.

3عناوين الاستراتيجية الإسرائيلية للتسوية مع الفلسطينيين 18-11-2019، الرابط: http://news.maktoub.com/article/5775920 عناوين الاستراتيجية الإسرائيلية لتسوية م.تاريخ آخر زيارة 15-10-2019على الساعة 21:24.

1- ترسيم الدود مستقبلا على أساس جدار الفصل.

2- الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية.

3- القدس عاصمة إسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية.

4- شطب حق العودة.

5- الترتيبات الأمنية.

وفي هذا الإطار، كشف دان مريدور، وزير الشؤون الاستخبارية في حكومة على أساس الجدال العازل والكتل الاستيطانية علاوة على الإصرار على أن القدس هي عاصمة إسرائيل ومعارضة حق العودة للاجئين الفسطينيين والترتيبات الأمنية مع إقراره بان إخلاء المستوطنات صعب بالنسبة لحكومته.

ويظل موضوع الاستيطان فعليا مطروحا في ظل انعكاساته السلبية على عملية السلام الجامدة والمتعثرة، وهذا ما يؤكد ما أوردناه في المبحث الثاني حول التناقض الواضح بين المستوطنات وتحقيق السلام لان المستوطنات الإسرائيلية تؤكد أبدية استمرار الاحتلال بتركيزها لعى تعزيز الأطماع التوسعية بالتهامها المزيد من الأراضي الفلسطينية للحيلولة دون إقامة دولتهم المستقلة، مما يجعل الاستيطان يتعارض مع "صيغة الأرض مقابل السلام" التي ارتكزت عليها عملية السلام، فالاستيطان يجسد جوهر سياسة تقوم على الاحتلال العسكري الاستيطاني لأرض الشعب الفلسطيني، مع كل ما يعنيه من استعمال للقوة الغاشمة والتمييز العنصري.

المطلب الثاني: المعارضة الدولية والإقليمية للانفراد الأمريكي بالوساطة

أسفر الواقع الجديد الذي تمر به القضية الفلسطينية عن تعثر واضح لعملية السلام وعجز إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية على حكومة نتنياهو بإعلانها في أكتوبر 2010 عن إيقاف جهودها لإقناع إسرائيل بالموافقة على تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، استجابة للضغط المزدوجة للوبي اليهودي

في الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية، ليعمق من الامتعاض الدولي من الانفراد الأمريكي بالوساطة في عملية السلام ويرسخ من الإجماع على أن واشنطن ليست "وسيطا نزيها" قادرا على صياغة توافقات متوازنة وفرض أجندة للمفاوضات تقضي إلى نتائج،[1] وقد شكلت المعارض الدولية والإقليمية للانفراد الأمريكي بالوساطة عقبة في وجه مساعي إدارة أوباما لتحريك عملية السلام لان عملية السلام في جوهرها هي ابتكار أمريكي كما أوردنا ذلك في الفصل الثاني من دراستنا، مما يؤدي بنا إلى التأكيد على عدم نجاعة هذا البديل من الأساس فالولايات المتحدة الأمريكية حولت التسوية إلى "عملية" تسير وفق الإيقاعات التي تتلاءم مع الشروط الإسرائيلية وتأثرت بطموحاتها التوسعية والمؤجلة للحل النهائي مع اعتماد منهج "إدارة الصراع" بدلا من منهج "حل الصراع" والحرص على عدم منح دور إقليمي للدول العربية، لان مصلحة إسرائيل تقتضي تسوية القضية والدول العربية في أضعف حالاتها.

وتتعامل غدارة أوباما مع القضية الفلسطينية وفقا للتقاليد السياسية الأمريكية التي تعتبر ان إسرائيل "قضية داخلية" امريكية بفعل همينة اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار الأمريكي مما جعل الدارسين يقرون بان السياسة الإسرائيلية هي التي تقود السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

وتتجسد العقبة لارئيسية في عملية السلام نفسها، والمشكل في جوهره يتمثل في الراعي الأمريكي نفسه، فالارتباك الذي تشهده عملية التسوية سببه فشل الإدارات الأمريكية المتعاقبة وليس التعنت الإسرائيلي وحده او التطرق الإسلامي كما يزعم البعض او الانقسام الفلسطيني

1بشار نصار شويل، **دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والاوهام**، مركز الإطارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 23-12-2019. الرابط:

http://escar aca e/ECSSR/print/ft.jsp ?lang=ar&ftid=/feature Topic/Bishara Nassar Sharbal/Feature Topic 1362. Xml تاريخ آخر زيارة 15-10-2019على الساعة 21:29.

2مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات 16، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 010، ص. 18.

واهتراء الوضع العربي، لان الهدف الأساسي من المقارنة التدريجية لعملية السلام هو استمرار الرعاية الأمريكية إلى ما لا نهاية ضمانا لتفاقم التوسع الاستيطاني والتهويد.[1]

ونلمس ذلك في رفض وزيرة الخارجية الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزارايس 19-02-2007 طلبا من بعض الدول الأوروبية من ضمنها فرنسا في توسيع مهام بلير لتشمل عملية السلام، مما يدل على التصميم الامريكي على مواصلة الإمساك السلام الإسرائيلي الفلسطيني،[2] فالمعارضة الدولية للانفراد الأمريكي قوامها المرتكزات التي تستند عليها عملية السلام والخطط الأمريكية لحل هذا الصراع والمتمثلة في ترتيب الأوضاع في الوطن العربي لخدمة الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية القائمة على ثوابت ان إسرائيل هي حجز الزاوية في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية والهيمنة على النقط في المنطقة لتأمين احتياجاتها ودعم الأنظمة السياسية الموالية أو ذات العلاقة الجيدة معها وإعادة بناء النظم الأخرى بما يخدم المصالح الأمريكية وتأمين خطوط الملاحة والتجارة الدولية كمضيق هرمز بما يضمن تدفق النفط والبضائع بشكل امن وبأسعار معقولة، وبما يخدم المتطلبات الاقتصادية لمنظومة الغربية مع الاستفراد بالمنطقة ومنع أي قوة كبرى من المنافسة على النفوذ فيها،[3] والسعينحو انتزاع اعتراف عربي وفلسطيني بإسرائيل وفرضها كجزء لا يتجزأ من أي نظام إقليمي مع تبني المقاربة الأمنية وتجاوز الشرعية الدولية، واعتماد عام 1967 بدلا من 1948 كسنة الأساس لبدء الصراع والحرص على إبقاء الأراضي العربية المحتلة عام 1967 رهينة

1منير شفيق إبعاد أمريكا عن قضية فلسطين، موقع الجزيرة نت، الدوحة، 3-2-2019الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61BD2DB7-9C6C-4158-B158-B714-444489B4a2AA.htm تاريخ آخر زيارة 15-10-2019على اسلاعة 21:39.

2مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تقرير معلومات 16، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق الذكر، ص. 40.

3محسن صالح **الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية**، مرجع سابق الذكر.

الإسرائيليين والاقتصار على المفاوضات الثنائية للتوصل إلى حلول مع الإصرار على حصر الوساطة الدولية لحل الصراع في الوساطة الأمريكية.[1]

وعلى الرغم من الإجماع على الدور الحاسم الذي يمكن للولايات الذي يمكن للولايات للولايات المتحدة ان تؤديه ي الدفع نحو تسوية مرحلية او نهائية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلا أن هناك إجماعا مماثلا على العجز الذي تبديه واشنطن إيزاء الموضوع مما مما يفرض ضرورة البحث عن بدائل وادعاء أطراف بالقدرة على ممارسة أنجع لهذا الدور، الدور، خاصة في ظل ما أصاب إدارة أوباما من تراجع في موازين القوى العالمية والإقليمية،ومعاناتها من أزمة مالية وتوالي حالات الإخفاق في مشاريع التسوية التي حملها ميتشل وجمود المفاوضات في أكتوبر 2010.[2]

وقد أدت هذه العراقيل التي واجهتها إدارة أوباما في الشرق الأوسط إلى إعادة التفكير فيما يمكن توقعه حقيقة من واشنطن في السنوات المقبلة بالنسبة إلى حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإلى ميل كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى التصدي للاحتكار الأمريكي لعلمية السلام، احتكارا أثبت عدم جدواه.[3]

فالواقع المزري للدور الأمريكي دفع بروسيا إلى تأدية دور أكثر فاعلية وأهمية في معالجة هذا الصراع من خلال التحركات الدبلوماسية الروسية والمؤتمرات التي تشرف عليها مراكز الدراسات وأبحاث روسية مهتمة بالشرق الأوسط، مما يدل على أن روسيا متعطشة

1محمد إبراهيم المدهون، **الحياة مفاوضات، موقع الجزيرة نت**، الدوحة، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3A2FB86D-0336-4376-879A-E6387A9FDADF.htm
تاريخ آخر زيارة 16-10-2019 على الساعة 12:13.

2منير شفيق، مؤشرات ودلالات امتعاض أوروبا من انفراد أمريكا بالتسوية، مركز الجزيرة للدراست، الدوحة، 4-2-2019، الرباط-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11EFC698-275D-499F-87F2
D6D3F8C533BD.htm?WBCMODE=authoringpreview_curre تاريخ آخر زيارة 16-10-2019 على الساعة 12:15.

3باتريك سيل، **روسيا تتحدى دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، مركز الدراسات والاستشارات، بيروت، 17-12-2019، الرابط: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199²a=135261.

إلى لعب دور أساسي في حل الصراع وترى أن موقعها كقوة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن وشريك في "الرباعية" يؤهلها لنشاط أوسع ويعفيها من الدور المساعد للجهود الأمريكية، وتنطلق روسيا في رغبتها لتحقيق ذلك من اعتقاد راسخ بان روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي تملك من اوراق الضغط الفعلية ما يمكنها من أن تكون محاورا ديناميكيا ووسيطا نزيها، بإحداثها بعد عهد غورباتشوف تحولا كبيرا في سياساتها الدولية مقدمة المصالح الواقعية على العقائد والالتزامات المبدئية، حيث احتفظت بعلاقات ممتازة مع العالم العربي بالتوازي مع تطوير علاقات مميزة مع إسرائيل والقدرة على التأثير في داخل إسرائيل، إذ أن الجالية الروسية فيها يصل عددها إلى مليون ونصف مليون شخص ووجود 70 رحلة طيران أسبوعية بين إسرائيل وروسيا.[1]

وبرزت التحركات الدبلوماسية لروسيا في احتضانها مؤتمرا لفصائل المقاومة الفلسطينية، وبدا نفاذ صبر روسيا واضحا حيال فشل الدبلوماسية الأمريكية في مؤتمر مالطا في 9 و10 ديسمبر 2010 الذي حضره وزير الخارجية الروسي، وتمخض عنه اقتراح عقد مؤتمر دولي في موسكو يضع الركائز الأساسية لإعادة إطلاق المفاوضات المتعددة الأطراف بإشراك لاعبين إقليميين على غرار تركيا وإيران في ظل انسداد المسار الثنائي الفلسطيني–الإسرائيلي مع اقتراح توسيع اللجنة الرباعية لتصبح سداسية من خلال إدخال الصين والهند إليها واستبدال ممثلها توني بلير بشخصية يستحسن ان تكون روسية والتفكير في إنشاؤ نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط يستطيع توفير الأمن للجميع.[2]

وثمة إجماع روسي على وجوب المبادرة إلى المطالبة بتوسيع دائرة الوساطة في الصراع وعدم الاكتفاء بالوسيط الأمريكي الذي أثبت ان فاعليته متغيرة بحسب تغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ويستند الموقف الروسي الرافض لاحتكار دور الوساطة

1بشارة نصار شربل، **دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام**، مرجع سابق الذكر.

2باتريك سيل، **روسيا تتحدى دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، مرجع سابق الذكر.

إلى آراء تتراوح بين إقصاء توني بلير للحلول محله وإعطاء دور أكبر لروسيا تحت مظلة الأمم المتحدة، وبين إقناع الأطراف بتفكيك بنود التفاوض بحيث يتم الانتهاء من نظرية ربط الاتفاقات الجزئية الكلية، فكل جزء يتم الاتفاق عليه يدخل حيز التنفيذ، خصوصا في مجال الأمن وتبادل الأراضي مع إمكانية إطلاق مسارات موازية او متعددة للتفاوض.[1]

غير أن الاندفاع الروسي إلى القيام بدور أساسي في المفاوضات، لا يزال يتأرجح بين الموروث الذي تحاول الاتكاء عليه وبين المستجد الذي لم يصل إلى لغة واضحة في التخاطب مع اطراف الصراع بانتهاج استراتيجية حذرة وواقعية تقوم على الانفتاح .

خاتمة الفصل الثالث :

إن الدور الأمريكي الذي تلعبه الولايات المتحدة إنما يتوقف على قوة العرب ووحدتهم ومدى قدراتهم على التأثير على المصالح الأمريكية في المنطقة ، و أنه لا طالما بقيت تلك المصالح أمنة ، فإنه عملية السلام وأولوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأجندة الأمريكية ستتراجع ، بل وستتحول الولايات عن تحالفها الإستراتيجية وستقوم ببناء تحالفات

1بشارة نصار شربل، **دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام**، مرجع سابق الذكر.

جديدة مثلما فعل الرئيس أوباما عندما تقارب مع إيران على حساب علاقات الولايات المتحدة الإستراتيجية مع دول الخليج .

ولذلك لا يتوقع أن تتغير السياسة الخارجية الأمريكية الحالة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، بل تزداد إنحياز للمصالح الإسرائيلية في الأمن و الإستقرار وذلك على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة المستقلة على حدود عام 1967 مثلما سبق وصرح أوباما و غيره من رؤساء الولايات المتحدة ، بل قد تزداد الضغوط على الأطراف الفلسطينية من أجل تقديم المزيد من التنازلات بسبب الضعف العربي و حالة الإنقسام التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي

خـــاتـــمـــة

على مدار ولايتين من رئاسته، لم ينجح الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في التوصل لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية، كما غيره من الرؤساء الأمركيين السابقين.

و فشل في إمكانية عقد عملية السلام أوحى إتفاق تفاوضي، يمكن البناء عليه لسلام شامل، على الرغم من أنه قد بدأ ولايته الأولى بخطاب سياسي تفاؤلي، أعلن فيه إلتزامه بحل الدولتين، و عهد خلال ولايته الثانية لوزير خارجيته جون كيري مهمة التوصل إلى هذا الاتفاق، و رغم تعدد زياراته المكوكية إلا أن الفشل كان علامة بارزة في مهمته.

لا يعني ذلك أن الرئيس أوباما لم يحقق إنجازات كثيرة في العديد من الملفات الداخلية و الخارجية، و خصوصا الملف النووي الإيراني، الذي أعطى له أولوية قصوى لإصراره على عدم إمتلاك إيران للقوة النووية، و إنجازه في الملف الكوبي. و تجنب الو-م-أ في عهده للتدخل العسكري المباشر في كثير من مناطق النزاع الخارجية كسوريا و العراق و أفغانستان و حقق إنجازات تسجل له في الملفات الاقتصادية الداخلية، لكنه لم يحقق الإنجاز المطلوب في القضية الفلسطينية، بل كان التراجع في تصريحاته واضحا بالنسبة لما التزم به تجاه القضية الفلسطينية، بل وصل الأمر إلى حد إدانته للهبة الفلسطينية، ووصفها بالعنف، و إستصدار قرار بعدم مقاطعة المنتوجات الزراعية للمستوطنات، و معاملتها كالمنتوجات الزراعية للمستوطنات، و معاملتها كالمنتوجات الزراعية " الاسرائلية " بل ذهب في تصريحاته إلى حد فقدان الأمل في حل الدولتين.

خطوات حقيقية نحو السلام، فنتنياهو وشركاؤه الأكثر تشددا في التحالف لا يعترفون بالحاجة إلى أية تسوية سلمية مع الفلسطينيين، وبالرغم من أن نتنياهو التقى أوباما عدة مرات في واشنطن، إلا أنه رفض الاستماع غلى الرئيس الأمريكي أو إلى وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون.

ولم يستغل أوباما سلطته الرئاسية الاستثنائية، ولم يستغل الأحداث الطارئة في الشرق الأوسط، لتحقيق الأمل والتغيير في تعامل الولايات المتحدة مع هذا الإقليم، ونظرا الإعاقة جماعات المصالح الخاصة الراسخة، والإرث المتراكم من فترة بوش الابن، لم يكن أوباما

قادرا على تحويل وعودة إلى سياسات ملموسة لان إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة مارسوا تأثيرا كبيرا على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

وخلاصة ذلك يمكن القول بان الرؤية الأمريكية الإسرائيل كانت ولا زالت على أنها قاعدة استراتيجية لا يمكن مقارنة العلاقة بها بأية علاقة مع أي دولة عربية ولذلك فغنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الإسرائيلية لأن عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا الدولتين متداخلة ومترابطة إلى حد الوحدة فالولايات المتحدة تؤمن تماما بالرؤيا الاستراتيجية الإسرائيلية وأن أمنها وسلامتها هو الذي يضمن استقرار المنطقة، واستقرار المصالح الأمريكية بها.

النتائج والتوصيات:

خلصت إلى عدد من النتائج المهمة، والتي تم استنتاجها من خلال تحليلنا للمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عموما والسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فترة حكم الرئيس أوباما تحديدا، حيث أن هذه النتائج والتوصيات تعطي تصورا ومراجعة موضوعية للعلاقات الفلسطينية الأمريكية:

أولا النتائج:

*بالرغم من أن إدارة الرئيس أوباما اتخذت منحى جديد في تاريخ الإدارات الأمريكية إلا أنها لم تستطيع التغيير الجذري للفكر الاستراتجي الأمريكي وخصوصا من جانب مساندة إسرائيل.

* لم تقم إدارة أوباما بأي ضغط على الجانب الإسرائيلي ، بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع الفلسطينيين ، كما لم يطرأ أي تغير على الموقف الإسرائيلي من الصراع .

* لم تسعى إدارة الرئيس أوباما بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولم تستطيع الوقوف في وجه التعنت الإسرائيلي ولا حتى إيقاف الاستيطان بالضفة الغربية والقدس المحتلة .

* قطعت إدارة أوباما مؤتمر دوربان 2 ضد العنصرية بحجة معاداته للصهيونية في أبريل 2009 م، و انتقادها تقرير غولدستون حول الحرب على غزة، و استخدامها للفيتو في

2011 / 2 / 18 م ضد قرار مشروع عربي في مجلس الأمن يدين الاستيطان في الضفة الغربية.

* عجزت إدارة أوباما في الضغط على إسرائيل لإيقاف الاستيطان ، رغم أنها قد مررت القرار رقم 2334 بتاريخ 23/ديسمبر 2016 المدين للاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، الذي لقي معارضة قوية من مرشح الرئاسة الأمريكية دونالد ترامب وإسرائيل، وإدانة الكونغرس الأمريكي ومعارضته للقرار ، وبالنهاية لم يستطع مجلس الأمن فرض نص القرار على ارض الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1- أحمد يوسف أحمد وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2002.

2- هلال رضا ، الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، (القاهرة: مكتبة الشروق، الجزء1، 2001).

3- برهان غليون، أزمة الخليج وتداعيات على الوطن العربي، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية بيرويت، أكتوبر 1991.

4- بوني ف ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية الحالة السورية، 1953-1960، ط1، تر: سامر خليل كلاس، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2001.

5- جمل مصطفى عبد الله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (دار وائل للنشر،ط20021).

6- جيمي كارتر، فلسطين سلام: لا تفرق عن سوريا، ط1، تر: عادل بشرة، القاهرة، 2007.

7- هالة أبو بكر سعودي، السياسية الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1976-1973، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

8- وحيد عبد الحميد العلاقات الفلسطينية الأمريكية، السياسة الأمريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

9- وليم كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني، ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس،07/07/ 1989

10- وليم. ب كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي منذ عام1967، مؤسسة الأهرام القاهرة، 1994.

11- زهر الدين صالح ، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية،د د . ن، (2004).

12- حسين شريف، فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها، 2002، ج3، ط1، الهيئة المصرية لكتاب، القاهرة، 2003.

13- طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط1، دار الشرق، القاهرة، 1999.

14- محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، تر: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985.

15- محمد محمود السرياني ، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشاكلها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ط1 ، 2001).

16- محمود صالح منسي، تصريح بلفور مع قسم خاص عن فلسطين، في تقرير بيل الأمريكة، دار الفكر العربي القاهرة، 1970.

17- محمود عباس أبو مازن، طريق أوسلو، ط5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،1995.

18- مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الخارجية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

19- مصطفى قلوش ، الأنظمة السياسية المعاصرة، ط2 ، (الرباط ،د دن، 1988). "

20- ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، ترجمة : محمد النجار، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس، النفط ، التهديدات الأمنية، (عمان، دار الأهلية، 1999).

21- نظمي لوقا مترجما، حكم أمريكا ، ط2، بيروت ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1988.

22- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط ،ط1 ، مكتبة الشروق ، القاهرة، 2001.

23- عبير بسيوني عرفة على رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون ،ط1. (لقاهرة: دار النهضة العربية 2011).

24- عدنان محمد ، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

25- عسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991.

26- فواز جرجس، السياسية الأمريكية تجاه العرب :كيف تصنع ومن يصنعها ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

27- فواز جرجيس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب ، القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية في مقر مركز البحوث والتنمية والمستقبل ، 1998).

28- فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ومن يصنعها، ط1 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) .

29- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).

30- خليل العناني، "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية"، السياسة الدولية 151،(2003).

31- غازي فيصل، " السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف "، بغداد: مجلة أم المعارك 1،1995.

32- -، -)، أمريكا وإسرائيل، ط1، وزارة الإرشاد القومي المصرية، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، 1970.

ب/ المجلات والتقارير:

1. إبراهيم عبد الجليل، من تكساس إلى بغداد.. النفط مقابل الدماء، مجلة وجهات نظر، العدد 52،(2003).

2. أحمد باسل البياتي ، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية العدد الأول، المجلد الثاني ، (2001).

3. أمين نخلة، العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية،العدد1، مارس، 1971.

4. أنور أحمد أنور، "الجامعة ومصطلح الشرق الأوسط"، جريدة الأهرم، 22 مارس 1995.

5. هشام القروي، "سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000– 2008) مصادر التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية الجهات الفاعلة الأمريكية والشرق أوسطية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، عدد أكتوبر 2012.

6. زكريا نبيل، بسبب عقدة الذئب اعترف الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية، صحيفة الأهرام، العدد 41942، القاهرة، 2001 .

7. عماد جاد، "الانتخابات الأمريكية وقضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 95، جانفي1989.

8. فترة ما بين الحربين، مجلة المستقبل العربي، السنة 4، العدد 29، يوليو 1981.

9. محمد صالح، "دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية"، الحوار المتمدن 3755 ،11 جوان 2012 .

10. محمود حمد، "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية 149، جويلية 2002.

11. مساعد ناصر جاسم العواد،" البترول والغاز الطبيعي " مجلة الهندسة ، (2007).

12. نادية رمسيس، "دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية 84، دس ن.

ج/ المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد جواد سالم الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين،2009.

2. زكي العايدي، "إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، "تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 12 أفريل2012.

3. محمد أبو مصطفى ،جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة ، 2006.

4. مساعد ناصر جاسم العواد،" نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، المملكة العربية السعودية: قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، جامعة الملك سعود الرياض ، (2008).

5. مليكة قادري، "فهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة 2009.

6. منير أبو رحمة، سياسة الولايات المتحدة اتجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2005.

7. ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية اتجاه إسرائيل من 1956- 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1976.

8. علاء بيومي، "باراك أوباما والعالم العربي"، أوراق الجزيرة تقرير المركز الجزيرة للدراسات،، ط1.(2008)

9. علي جميل محمد ، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين" (رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية بجامعة St Clements العالمية بالعراق)2006.

10. علي جميل محمد ، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين، (رسالة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية بجامعة St. Clements العالمية بالعراق 2006).

– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات 16: دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، 2010.

– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، ط1، 2004.

– الأحمد، (عدنان سليمان) والمجالي، (عدنان)، قضايا معاصرة، دار وائل للنشر: عمان، 2005.

– الحسن، (خالد)،السلام في الشرق الأوسط من وجهة نظر فلسطينية، اوراق سياسية 1، دار الكرمل: الأردن، 1986.

– الزرو، (نواف)، جدلية الاستيطان وآفاق التسوية، مركز الجزيرة للدراسات: الدوحة، ط1، 2008.

– الصمادي، (زياد)، حل النزاعات، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، برنامج دراسات السلام الدولي: كوستاريكا، سبتمبر 2010.

– العيتاوي، (ياسين)، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة: عمان، ط1، 2008.

– توفيق (سعيد حقي)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر: عمان، ط3، 2006.

- جرجرس، (فواز)، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها؟ مركز الدراسات الوحدة العربية: بيروت، ط2، 2000.

- جندلي، (عبد الناصر)، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2005.

- حميدشي، (فاروق)، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1998.

- دن، (ميشيل)، حل الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية، أوراق كارنيغي العدد 113، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: واشنطن، جوان 2010.

- ديني، (بروستر-ك-)، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية: (ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران)، الدار الدولية للنشر والتوزيع: الكويت، 1985.

- ديني، (بروستر-ك-)، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية: (ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران)، الدار الدولية للنشر والتوزيع: مصر، ط 1991، 1.

- صالح، (محسن)، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت-مؤسسة فلسطين للثقافة: دمشق، 2010.

-عبد السلام، (رفيق)، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات: الدوحة، 2008م.

- علوش، (ناجي)، خط النظال والقتال وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، ط1، نوفمبر 1976.

- قبيسي، (هادي)، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم: بيروت، ط1، 2008.

- كوانت، (ويليام -ب-)، عملية السلام: (تعريب: هشام الدجاني)، مكتبة العبيكان: الرياض، 2002.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، جانفي 2000.

د/ المواقع الإلكترونية:

1. صالح محسن محمد، "قراءة في تأثير اللوبي الصهيوني على الانتخابات الأمريكية، موقع الجزيرة ،

WWW. Aljazeera.net.>2019/04/25 <

2. حقائق الدين والسياسة في أمريكا، موقع شبكة النبأ:

WWW.annabaa.org/ 27 مارس 2019

3. نبيل محمد السهلي، "اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأميركي":22 مارس 2016

<www .amin . org >. 22 مارس 2019

4. ريتشارد هاس، "دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية"، أجندة السياسة الخارجية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2019

http://misralhura.wordpress.com/2007/12/24/%D8%AF%D9%88%D8%B1- D9 % 85 % D8 % A4 % D8% 23 مارس 2019

5. عبد الله صالح، "من يرسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

< /70752013 جانفي 12http : / / alasr . ws / articles / view

6. نعوم تشو مسكي، "أوباما وإسرائيل والفلسطينيين"، الموقع الشخصي للباحث:

www . chomsky . info . comM 22 مارس 2019

7. كاتب مجهول، الشرق الأوسط.. عام على اوباما في البيت الأبيض:

<http://www.majalla.com/arb/2010/01/article5513821>2014/03/11

ثانيا باللغة الأجنبية:

1- Catherine L. Albanese , America : Religions and Religions , (California : Wads Worth Publishing Company, Second Edition, 1992).

2 - 14P Condoleezza Rice: Promoting the national inserest Foreign Affairs Jan-Feb2000 . 1- Fawaz A. Gerges ,Obama and The Middle East The End of America's Momen t(USA, Palgrave Macmillan, 2012.)

الـــمـــلاحـــق

تسلسل للتاريخ الفلسطيني منذ الحرب العالمية الأولى

27يوليو/ تموز 2017

صدر الصورة،GETTY IMAGES

التعليق على الصورة،

صورة للقدس – واحدة من اقدم المدن في العالم – التقطت في عام 1870

– 1917البريطانيون يحتلون فلسطين في الحرب العالمية الأولى بعد نجاحهم في طرد العثمانيين. وزير الخارجية البريطاني آنذاك آرثر بلفور يصدر وعده الشهير الذي نص على أن "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر."

– 1918انبثاق اولى المنظمات الوطنية الفلسطينية، ومنها المنتدى العربي والنادي العربي.

– 1920مؤتمر سان ريمو للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى يقرر منح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين "لإعدادها لتقرير مصيرها". إندلا ع مظاهرات في القدس احتجاجا على وعد بلفور وللتأكيد على الهوية الفلسطينية العربية لفلسطين.

التعليق على الصورة،

وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور صاحب الوعد الشهير يزور القدس

– 1921 بريطانيا تعين محمد أمين الحسيني مفتيا للقدس وزعيما لعرب فلسطين. الشيخ أمين يحرض الفلسطينيين لمقاومة أي تنازلات اضافية تمنح لليهود.

– 1922 وفد فلسطيني يرفض المقترح البريطاني القاضي بتشكيل مجلس تشريعي قائلا إنه من المرفوض ضم ما نص عليه وعد بلفور في مسودة الدستور المقترح للبلاد.

– 1929أعمال شغب في القدس والخليل تسفر عن مقتل 200 يهوديا تقريبا. القوات البريطانية تقتل 116 فلسطينيا اثناء محاولتها اخماد أعمال الشغب في القدس.

– 1930لجنة ملكية بريطانية ووثيقة حكومية توصيان بتحديد هجرة اليهود الى فلسطين.

من 1930 الى 1935 – منظمة الكف الأسود التي يقودها الشيخ عزالدين القسام تشن حملة مسلحة ضد الوجود اليهودي والانتداب البريطاني.

– 1935القيادة الفلسطينية تقبل بالمقترح الذي طرحه المندوب السامي البريطاني لتشكيل مجلس تشريعي، ولكن مجلس العموم البريطاني في لندن يرفض المقترح في السنة التالية.

من 1936 الى 1939 – اندلاع ثورة فلسطينية بدأت باضراب عام في يافا. سلطة الانتداب البريطاني تفرض الاحكام العرفية وتحل الهيئة الفلسطينية العليا التي يرأسها المفتي أمين الحسيني. مقتل أكثر من 5 آلاف فلسطيني واصابة 15 الفا بجروح على ايدي القوات البريطانية. أمين الحسيني يفر الى سوريا (الخاضعة آنذاك للانتداب الفرنسي) لتفادي اعتقاله.

– 1947الأمم المتحدة توصي بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية وباخضاع مدينة القدس والمناطق المحيطة بها لسيطرة دولية، وذلك عقب اعلان بريطانيا انهاء انتدابها. واللجنة العربية العليا ترفض قرار التقسيم.

ولادة دولة اسرائيل

– 1948اسرائيل تعلن استقلالها بعد انتهاء الانتداب البريطاني. الجيوش العربية تخفق في دحر اسرائيل عقب الانسحاب البريطاني. الاردن يحتل الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومصر تحتل قطاع غزة بينما تسيطر اسرائيل على بقية فلسطين بما فيها القدس الغربية. ثلاثة أرباع المليون فلسطيني على الأقل يطردون او يهربون من ديارهم. تأسيس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) من أجل الاستجابة لحاجات اللاجئين الصحية والتعليمية.

التعليق على الصورة،

أجبر العديد من الفلسطينيين على ترك ديارهم أو هربوا منها بعد الحرب التي أعقبت استقلال اسرائيل من 1949 الى الخمسينيات

– الفدائيون الفلسطينيون يشنون هجمات على اسرائيل من قواعدهم في مصر وقطاع غزة بتشجيع مصري. الهجمات تتصاعد بعد نجاح الضباط القوميون في الاطاحة بالنظام الملكي في مصر في عام 1952.

من 1956 الى 1957 – اسرائيل تتواطأ مع بريطانيا وفرنسا لغزو مصر عقب تأميم قناة السويس، لأسباب منها ايقاف الهجمات التي كان ينفذها الفدائيون. استقدام قوة دولية في سيناء وغزة تنجح الى حد كبير في الحد من الهجمات الفدائية على اسرائيل.

– 1959 ياسر عرفات يؤسس حركة فتح المسلحة في مصر لمهاجمة أهداف في اسرائيل.

– 1964 جامعة الدول العربية تعلن عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني تحت قيادة أحمد الشقيري.

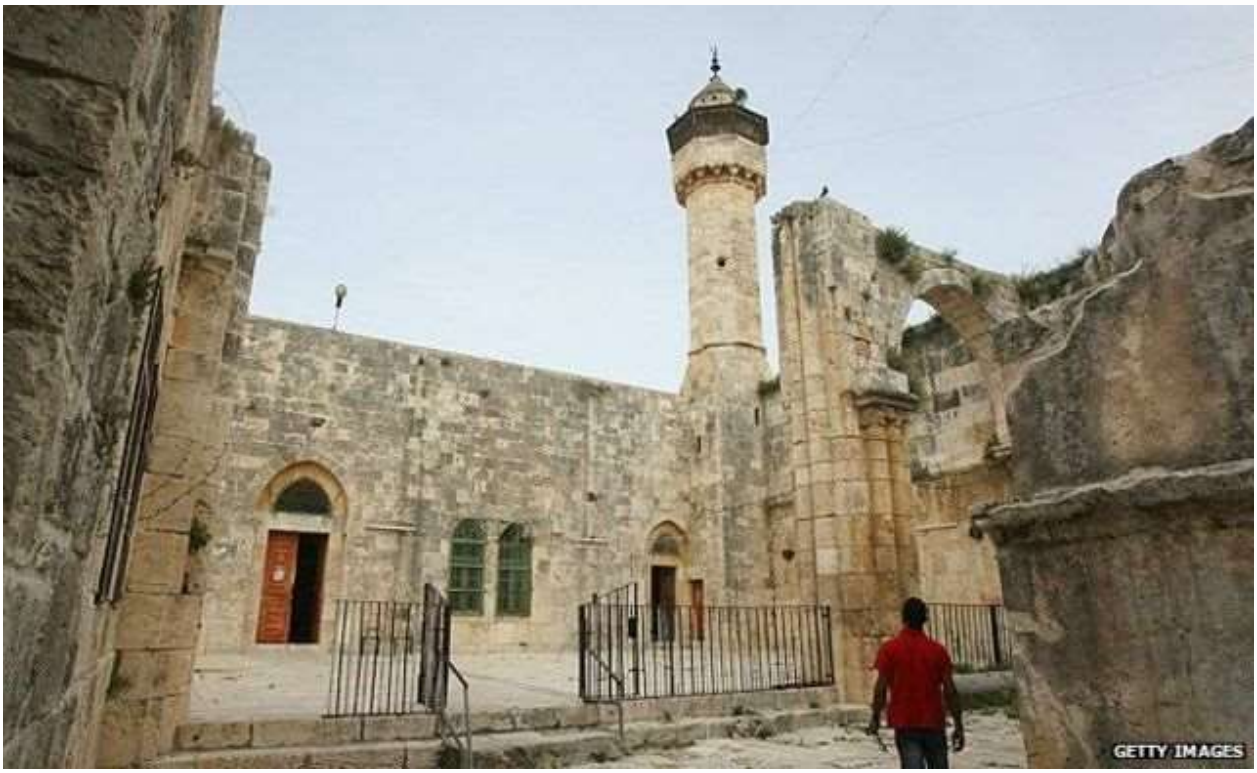

التعليق على الصورة،

مسجد عثماني في نابلس بالضفة الغربية

– 1967 حرب حزيران / يونيو التي دامت ستة أيام تمكنت اسرائيل فيها من احتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية. تأسيس مستوطنات يهودية في كل هذه الاراضي المحتلة في السنوات التالية بموافقة الحكومة الاسرائيلية.

– 1969 ياسر عرفات يتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عقب اشتباكات اندلعت بين المسلحين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية في الاردن في عام 1968، ويؤكد استقلال المنظمة عن السيطرة المصرية.

– 1970 زيادة نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن تؤدي الى اشتباكات مع القوات الأردنية في "أيلول الأسود"، مما أدى الى انتقال منظمة التحرير الفلسطينية الى جنوب لبنان.

السبعينيات والثمانينيات – منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الفصائل الفلسطينية تتبنى اسلوبي خطف الطائرات وشن الهجمات على العسكريين والمدنيين والمسؤولين الاسرائيليين داخل اسرائيل وخارجها للترويج للقضية الفلسطينية.

– 1972 تنظيم "أيلول الأسود" يختطف الفريق الأولمبي الاسرائيلي المشارك في دورة ميونيخ. مقتل اثنين من الرياضيين الاسرائيليين اثناء العملية، ومقتل 9 آخرين عندما حاولت القوات الألمانية تحريرهم. اسرائيل تشن سلسلة من عمليات الاغتيال الانتقامية منها عملية اغتيال قادة فلسطينيين في بيروت.

– 1973 اسرائيل تغير على قواعد لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت والجنوب اللبناني قبل وخلال حرب تشرين الاول / أكتوبر.

) – 1974 نيسان / أبريل – أيار / مايو) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – القيادة العامة تشنان هجمات على اهداف في شمالي اسرائيل تسفر عن مقتل 43 مدنيا منهم العديد من الاطفال في حي سكني في كريات شمونة ومدرسة

في معلوت.

) – 1974حزيران / يونيو) بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر، منظمة التحرير الفلسطينية تتبنى برنامجا ذا 10 نقاط يسمح بالتوصل الى حلول وسط مع اسرائيل بهدف اعادة السيطرة الفلسطينية على كل ارض فلسطين التاريخية. عدد من الفصائل المتشددة تنشق عن منظمة التحرير الفلسطينية وتشكل "جبهة الرفض" وتصعد هجماتها على العسكريين والمدنيين الاسرائيليين.

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

) – 1974تشرين الأول / أكتوبر) جامعة الدول العربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، وتقبلها عضوا كاملا في الجامعة.

) – 1974تشرين الثاني / نوفمبر) ياسر عرفات يصبح أول زعيم بدون دولة يلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– 1975الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني (التي كانت تحسب على معسكر الرفض) بالتعاون مع جماعة ألمانية يسارية تختطف طائرة ركاب فرنسية كانت متوجهة من اسرائيل الى فرنسا وتغير مسارها الى مطار عينتيبة في أوغندا. وقوات خاصة اسرائيلية تنجح في تحرير معظم الركاب وطاقم الطائرة وتقتل المختطفين.

) – 1977أيار / مايو) حزب ليكود اليميني الاسرائيلي يحقق فوزا مفاجئا في الانتخابات العامة ويشجع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

) – 1978آذار / مارس) هجوم شنه مسلحون فلسطينيون يسفر عن مقتل 38 اسرائيليا على أحد الطرق الساحلية في اسرائيل. اسرائيل تشن أول تعرض كبير لها في الجنوب اللبناني وتجبر منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الفصائل الفلسطينية على مغادرة المنطقة.

) – 1978أيلول / سبتمبر) اسرائيل تتعهد بتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد للسلام بينها وبين مصر.

) – 1982حزيران / يونيو) اسرائيل تغزو لبنان ثانية لطرد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وذلك عقب محاولة الاغتيال التي استهدف فيها فصيل فلسطيني السفير الاسرائيلي في لندن.

منظمة التحرير الفلسطينية تغادر لبنان

) – 1982أيلول / سبتمبر) حلفاء اسرائيل اللبنانيون يقترفون مجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت التي راح ضحيتها مئات اللاجئين الفلسطينيين. قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تنتقل الى تونس بعد حصار اسرائيل لبيروت واقتحامها، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تبقى هناك حتى انتقالها الى غزة في عام 1994.

) – 1985تشرين الأول / أكتوبر) الطيران الحربي الاسرائيلي يغير على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وذلك عقب هجوم على سفينة نزهة نفذته جبهة التحرير الفلسطينية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية والذي اسفر عن مقتل 3 سائحين اسرائيليين. وكان مسلحو الجبهة المذكورة يطالبون باطلاق سراح 50 فلسطينيا كانوا يقبعون في السجون الاسرائيلية.

) – 1987كانون الأول / ديسمبر) اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الاراضي الفلسطينية المحتلة. جماعة الاخوان المسلمين في قطاع غزة تؤسس حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، التي تتبنى سبيل العنف ضد اسرائيل.

– 1988الأردن يتنازل رسميا عن مطالبته بالضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية. المجلس الوطني الفلسطيني يعلن في اجتماع في الجزائر قيام دولة فلسطين.

– 1990 منظمة التحرير الفلسطينية تساند خطوة العراق في ضم الكويت. الكويت تقطع علاقاتها بالمنظمة وتطرد نحو 400 الف من الفلسطينيين المقيمين فيها.

) – 1991 تشرين الأول / أكتوبر) ممثلون فلسطينيون واسرائيليون يجتمعون وجها لوجه للمرة الأولى منذ عام 1949 في مدريد برعاية أمريكية سوفيتية.

– 1992 حكومة اسحق رابين العمالية الاسرائيلية تتعهد بوقف النشاط الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتشرع في مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

) – 1993 أيلول / سبتمبر) اسحق رابين وياسر عرفات يوقعان على اعلان أوسلو الذي نص على تأسيس حكم ذاتي فلسطيني وانهاء الانتفاضة الأولى. ولكن اعمال العنف التي تنفذها الفصائل الرافضة لأوسلو تتواصل.

) – 1994 شباط / فبراير) اليهودي المتطرف باروخ غولدشتاين المنتمي لحركة (كاخ) يقتل 29 مصليا فلسطينيا في الحرم الابراهيمي في الخليل بالضفة الغربية المحتلة.

السعي نحو الحكم الذاتي

) – 1992 أيار / مايو الى تموز / يوليو) اسرائيل تنسحب من معظم قطاع غزة ومن مدينة أريحا في الضفة الغربية المحتلة. ياسر عرفات ومسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية يعودون الى أرض فلسطين من تونس ويؤسسون السلطة الوطنية الفلسطينية.

) – 1992 كانون الأول / ديسمبر) منح جائزة نوبل للسلام مشاركة لياسر عرفات واسحق رابين ووزير الخارجية الاسرائيلي آنذاك شمعون بيرس.

– 1995 التوصل الى اتفاق مرحلي بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل وضع اسس نقل المزيد من السلطات والأراضي للسلطة. أصبح ذلك الاتفاق أساس ميثاق الخليل لعام 1997 ومذكرة واي ريفر لعام 1998 و"خارطة الطريق" الدولية لعام 2003.

2000 و2001 – انهيار المفاوضات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية ايهود باراك ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات نتيجة خلافات حول توقيتات ومديات الانسحاب الاسرائيلي المقترح من الضفة الغربية. اندلاع احتجاجات في الأراضي المحتلة إثر زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي أريئيل شارون الى باحة المسجد الأقصى سرعان ما تطورت الى انتفاضة فلسطينية ثانية اطلق عليها اسم "انتفاضة الأقصى."

) – 2001 كانون الأول / ديسمبر) القوات الاسرائيلية تحاصر رام الله بعد سلسلة من الهجمات التي نفذها فلسطينيون داخل اسرائيل مما يجعل ياسر عرفات سجينا داخل مقره.

إقامة جدار الفصل

) – 2002 آذار / مارس) الجيش الاسرائيلي يشن عملية عسكرية (اطلق عليها اسم الدرع الواقي) في الضفة الغربية المحتلة، ويشرع في تشييد حاجز لمنع المسلحين الفلسطينيين من دخول اسرائيل. ولكن مسار الجدار أصبح مثيرا للجدل خصوصا وانه لم يتبع خط وقف اطلاق النار لعام 1967 وضم في كثير من الحالات اراضي فلسطينية الى اسرائيل.

) – 2002 آذار / مارس) القمة العربية المنعقدة في بيروت تطرح مبادرة سلام تعترف بموجبها الدول العربية باسرائيل مقابل انسحاب الأخيرة من كل الأراضي التي احتلتها عام 1967 واعترافها بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وموافقتها على "حل عادل" لمسألة اللاجئين، وهي المبادرة التي اصبحت تعرف "بالمبادرة العربية."

) – 2003آذار / مارس) ياسر عرفات يعين محمود عباس رئيسا لوزراء السلطة الوطنية الفلسطينية ويكلفه بقيادة عملية التفاوض مع اسرائيل والولايات المتحدة اللتين ترفضان التعامل مع عرفات.

) – 2003أيار / مايو) رئيس الحكومة الاسرائيلية أريئيل شارون يقول إن احتلال الأراضي الفلسطينية لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية.

) – 2003حزيران / يونيو) جامعة الدول العربية تعرب في اجتماع عقدته في القاهرة عن قبولها "بخارطة الطريق" التي طرحتها الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقبلتها السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل، والتي تدعو الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة والى تجميد الاستيطان في الضفة الغربية.

) – 2003أيلول / سبتمبر) محمود عباس يستقيل من منصب رئيس الوزراء نتيجة ما وصفه "بالتعنت الاسرائيلي والأمريكي والمعارضة الفلسطينية لحكومته". وتعيين أحمد قريع خلفا له.

التعليق على الصورة،

اغتالت اسرائيل زعيم حركة حماس احمد ياسين في 2004

) – 2004آذار / مارس) القوات الاسرائيلية تغتال أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس وقائدها، في غزة، وتغتال في الشهر التالي خلفه عبدالعزيز الرنتيسي.

) – 2004تموز / يوليو) محكمة العدل الدولية تصدر قرارا استشاريا غير ملزم يقول إن جدار الفصل الاسرائيلي ينتهك القانون الدولي ويجب ازالته.

) – 2004تشرين الثاني / نوفمبر) ياسر عرفات يفارق الحياة في مستشفى فرنسي نقل اليه في تشرين الأول / أكتوبر السابق للعلاج.

) – 2005كانون الثاني / يناير) انتخاب محمود عباس لخلافة عرفات رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية.

) – 2005أيلول / سبتمبر) اسرائيل تسحب قواتها ومستوطنيها من قطاع غزة بالكامل، ولكنها تحتفظ بالسيطرة على مجال القطاع الجوي وموانئه ومعابره الحدودية.

فوز انتخابي لحماس

) – 2006آذار / مارس) حركة المقاومة الاسلامية حماس تفوز في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي اجريت في كانون الثاني / يناير، والقيادي في الحركة اسماعيل هنية يشكل حكومة فلسطينية جديدة. اندلاع صراع حول السلطة بين حماس وحركة فتح. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجمد المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين، واسرائيل تعلق عمليات تحويل عوائد الضرائب الى السلطة الوطنية الفلسطينية لرفض حماس الاعتراف بوجود اسرائيل ورفضها التخلي عن العنف ورفضها التقيد باتفاقات السلام السابقة.

) – 2006حزيران / يونيو) مسلحو حماس في غزة يأسرون العسكري الاسرائيلي جلعاد شاليط قرب أحد المعابر ويحتفظون به رهينة لخمس سنوات تقريبا مطالبين باطلاق سراح سجناء فلسطينيين. اندلاع مواجهات كبيرة بين مسلحي حماس والقوات الاسرائيلية في قطاع غزة، واسرائيل تفرض قيودا على القطاع.

) – 2006أيلول / سبتمبر) اندلاع اشتباكات في قطاع غزة بين مؤيدي حركة فتح من جهة ومؤيدي حركة حماس من جهة أخرى. دول عربية وفصائل فلسطينية تسعى للتوسط بين الجانبين من أجل تجنيب الفلسطينيين حربا أهلية.

) – 2007آذار / مارس) حركتا فتح وحماس تشكلان حكومة وحدة وطنية لوضع حد للاشتباكات المتقطعة التي كان يشهدها قطاع غزة لشهور.

) – 2007حزيران / يونيو) انهيار حكومة الوحدة الوطنية. حركة حماس تطرد حركة فتح من قطاع غزة وتعزز قبضتها على القطاع. اسرائيل تشدد حصارها على غزة بعد تصاعد وتيرة اطلاق الصواريخ من القطاع على أهداف اسرائيلية. مصر تغلق حدودها مع القطاع. محمود عباس يعين سلام فياض رئيسا للوزراء، ولكن حركة حماس لا تعترف به. بروز حكومتين متنافستين في قطاع غزة والضفة الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تستأنفان المساعدات لحكومة فياض.

) – 2007تشرين الثاني / نوفمبر) "حل الدولتين" كأساس للمفاوضات المستقبلية بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل يعتمد للمرة الأولى في مؤتمر عقد في أنابوليس في الولايات المتحدة.

التعليق على الصورة،

تحاصر اسرائيل ومصر قطاع غزة منذ سنوات عدة

) – 2008آذار / مارس) جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس تنطلق في اليمن، ولكن جولة المحادثات التالية في القاهرة تتعرقل نتيجة اعتراض حماس على قيام فتح باعتقال ناشطيها في الضفة الغربية.

) – 2008تشرين الثاني / نوفمبر) اسرائيل تشن هجوما على غزة تعتبره حركة حماس انتهاكا لاتفاق وقف اطلاق النار وترد عليه باطلاق صواريخ على اسرائيل.

) – 2008كانون الأول / ديسمبر) اسرائيل تشن عملية عسكرية على قطاع غزة اطلقت عليها اسم (الرصاص المصبوب (تستغرق شهرا كاملا وتهدف الى منع حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية من اطلاق الصواريخ على اسرائيل.

) – 2010شباط / فبراير) استئناف مفاوضات المصالحة بين فتح وحماس. واستئناف مفاوضات السلام المباشرة بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن هذه المفاوضات تنهار نتيجة الخلاف حول المستوطنات.

) – 2010أيار / مايو) مقتل 9 من الناشطين الأتراك عندما اعترضت القوات الاسرائيلية سفنا كانوا على متنها كانت تحاول كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

) – 2011نيسان / أبريل وأيار / مايو) حركتا فتح وحماس تتفقان في القاهرة على إعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات جديدة، ولكن هذا الاتفاق لم يجد طريقه للتنفيذ العملي.

مسعى عضوية الأمم المتحدة

– 2011السلطة الوطنية الفلسطينية تشرع في حملة تهدف الى الحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، وذلك لجذب الانتباه الى انهيار المفاوضات مع اسرائيل. المحاولة تفشل، ولكن منظمة التعليم والثقافة والعلوم التابعة للمنظمة الدولية (اليونسكو) تقبل عضوية فلسطين فيها في تشرين الأول / أكتوبر.(

) – 2012أيار / مايو) بعد مفاوضات تمهيدية أجريت في قطر، حركتا حماس وفتح توقعان على اتفاق في القاهرة تعهدتا بموجبه بمواصلة المقاومة السلمية للاحتلال الاسرائيلي سعيا نحو تحقيق هدف اقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود عام 1967.

) – 2012تشرين الأول / أكتوبر) اجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية لا تحصل حركة فتح فيها الا على خمسي المقاعد. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 55 في المئة. ولم تفز القوائم التي ترأسها مرشحون من فتح الا بـ 4 من 11 من المدن الفلسطينية الرئيسية، بينما استحوذ مستقلون ويساريون على خمس هذه المدن. أما حركة حماس، فقد قاطعت الانتخابات ولم تسمح باجرائها في قطاع غزة.

) – 2012تشرين الثاني / نوفمبر) الأمم المتحدة ترفع مستوى تمثيل فلسطين الى "دولة مراقبة غير عضو" في المنظمة الدولية، مما يسمح لها بالمشاركة في مناقشات الجمعية العامة ويسهل عليها الانضمام في وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

) – 2012كانون الأول / ديسمبر) حركة فتح تسمح لحركة حماس باقامة مظاهرة في الضفة الغربية للاحتفال برفع مستوى تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة، وحماس ترد بالسماح لفتح باقامة مظاهرة مماثلة في غزة في الشهر التالي.

) – 2013نيسان / أبريل) استقالة رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية سلام فياض بعد خلاف طويل الأمد مع رئيس السلطة محمود عباس. تعيين رامي الحمدالله رئيسا للوزراء في أيار / مايو.

– 2013وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يتوسط لبدء سلسلة من اللقاءات بين الفلسطينيين والاسرائيليين بهدف التوصل الى اتفاق اطار للسلام بحلول نيسان / ابريل 2014، ولكن المسؤولين الفلسطينيين يقولون إن اصرار اسرائيل على مواصلة الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة يقوض أي تقدم. اسرائيل تتهم الفلسطينيين بالتحريض على العنف.

) – 2013تموز / يوليو) سقوط حكومة الرئيس محمد مرسي في مصر تقضي على آمال الفلسطينيين في رفع الحصار عن قطاع غزة. مصر تعلق وساطتها في مفاوضات المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

) – 2013كانون الأول / ديسمبر) إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن توقع على اتفاق للمياه يهدف الى معالجة جفاف البحر الميت وذلك عن طريق مد خطوط أنابيب لنقل المياه من محطة لتحلية المياه على البحر الأحمر.

) – 2014آذار / مارس) مصر تحظر نشاطات حركة حماس وتصادر أصولها بدعوى علاقتها بجماعة الاخوان المسلمين المصرية المحظورة.

) – 2014نيسان / أبريل) حركتا فتح وحماس تتفقان على تشكيل حكومة وحدة وطنية على ان تتولى السلطة في حزيران / يونيو، ولكن فتح تشتكي بأن حكومة حماس ما زالت تتولى مقاليد الحكم في قطاع غزة.

) – 2014حزيران / يونيو) اسرائيل ترد على اختطاف وقتل 3 شبان يهود في الضفة الغربية المحتلة باعتقال العديد من ناشطي حركة حماس. وناشطو حماس يردون على ذلك وقتل يافع فلسطيني من جانب متطرفين يهود باطلاق صواريخ من غزة على اسرائيل.

) – 2014تموز / يوليو الى آب / أغسطس) اسرائيل ترد على الهجمات التي يشنها مسلحون من غزة بحملة عسكرية برية وجوية تهدف الى القضاء على منصات اطلاق الصواريخ والانفاق. الاشتباكات بين الطرفين تنتهي باتفاق لوقف اطلاق النار بوساطة مصرية في أغسطس / آب.

) – 2014كانون الأول / ديسمبر) وزير الدولة الفلسطيني زياد ابو عين يلقى حتفه في صدام مع القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

) – 2015أيار / مايو) الفاتيكان يعلن رسميا أنه سيعترف بدولة فلسطين.

الفـــهـــرس

إهداء
شكر
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية 11
المبحث الأول: الإطار النظري والمؤسساتي للسياسة الخارجية الأمريكية 12
المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية 12
المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية 23
المبحث الثاني: صناعة القرار الخارجي في النظام السياسي الأمريكي 27
المطلب الأول: الإطار المؤسساتي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ... 28
المطلب الثاني: مصادر التأثير في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي 33
الفصل الثاني: الإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس أوباما 40
المبحث الأول: الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية في اجندة السياسة الخارجية الامريكية 41
المطلب الأول: الاهمية اليساسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط 41
المطلب الثاني: براك اوباما والقضية الفلسطينية 45
المبحث الثاني: باراك أوباما والشرق الأوسط 57
المطلب الأول: تجسيد المساعي الأمريكية لدفع عملية السلام 58
المطلب الثاني: توجهات الرئيس اوباما تجاه القضية الفلسطينية 62
الفصل الثالث: الدور الأمريكي تجاه عملية السلام في عهد اوباما. 67
المبحث الاول: تصورات إدارة أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 68
المطلب الأول: الالتزام بأمن إسرائيل 68
المطلب الثاني: حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية 72
المبحث الثاني: عقبات الدور الأمريكي في عملية السلام في عهد أوباما 80
المطلب الأول: التعنت الإسرائيلي ورفض تجميد الاستيطان 80
المطلب الثاني: المعارضة الدولية والإقليمية للانفراد الأمريكي بالوساطة 87
الخاتمة 94
قائمة المراجع 98
الملاحق

ملخص المذكرة

تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية الأكبر في الشرق الأوسط و ظلت إسرائيل الحجر الزاوية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط، حيث استطاعت الو-م-أ أن تفرض نفسها كوسيط حصري في عملية السلام المرتبطة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي و لذلك تعاملت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما مع القضية الفلسطينية مع زاوية المصلحة الإسرائيلية و من المنطلق إدارة المشكلة و ليس حلها فكان معظم من قبل هذه الإدارات المتعاقبة لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم كما أنه كان متشابها في المضمون مختلفا في الشكل و قد استمرت هذه السياسة منذ إعلان قيام دولة عهد الرئيس جورش بوش الإبن

و أسست هذه الأطراف هذا الأمل بناء على الخلفية التي ينحدر منها أوباما بانتمائه إلى الأقلية السوداء و امتلاكه ارتباطات عائلية مسلمة، و ربطه علاقات شخصية مع عرب و فلسطينيين من أمثال إدوارد سعيد و رشيد الخالدي، و نشاطه في الدفاع عن حقوق المستضعفين في مناطق مسؤولياته قبل انتخابه كرئيس و عدم اعتماده أساسا على أموال الممولين الكبار في الدعاية الانتخابية ، حيث يعد داعموا إسرائيل جزءا منهم.

الكلمات المفتاحية: 1/ عملية السلام 2 / إدارة أوباما

3/الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 4/ الفواعل